

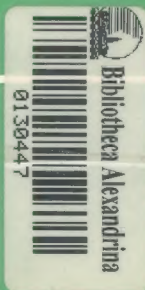
مركز وثائق وأبحاث مصر المعاصرة

مصر  
النهضة

# الطلبة الوفدية والحركة الوطنية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

د. إسماعيل محمد زين الدين



96





مركز وثائق وناريخ مصر المعاصر

إشراف: د. يونان لبيب رزق  
مكتبة التحرير: خلف عبد العظيم الميرغني

**الاخراج الفنى : اسامه سعيد**

---

# الطليعة الوفدية والحركة الوطنية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

تأليف

د. إسماعيل محمد زين الدين

كلية الآداب - جامعة القاهرة



المكتبة العامة - مكتبة المتاحف

١٩٩١



## تقديم

هذه الدراسة عن « الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » التى أعدها الدكتور اسماعيل محمد زين الدين مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب - جامعة القاهرة من الدراسات التى سعى القارئون على السلسلة وراءها !

فبالرغم من الشهرة العريضة التى اكتسبتها جماعة « الطليعة الوفدية » ورموزها ، محمد مندور وعزيز فهمى ، فانه لم تتوفر دراسة حول هذه الجماعة ، ومن ثم فان ما فعله الدكتور اسماعيل زين الدين وفر ما كان مطلوبا .

وتصدر قيمة « الطليعة الوفدية » من مجموعة من الاعتبارات :

- ١ - فهى تجسد تلك الظاهرة التى ظل « وفد » ما قبل ١٩٥٢ حريصا على تأكيدها ، وهى انه جبهة وطنية تتجمع تحت مظلتها سائر أجنحة العمل الشعبى .
- ٢ - وهى تؤكد ان « اليسار » كان موجودا دائما تحت

العباءة الواسعة للحزب الشعبى الكبير ، واذا كان هذا الجناح  
ذا طابع سياسى قبل عام ١٩٣٦ ، فقد اخذ طابعه الاجتماعى  
بعد ذلك .

٣ - ان اليسار الوفدى سواء فى ثوبه السياسى قبل ١٩٣٦  
يقوده الافنديه ، احمد ماهر والنقراشى ، او فى ثوبه الاجتماعى  
بعد ذلك ، يقوده مندور وعزيز فهمى كان العنصر الديناميكى فى  
الحزب الكبير ، فهو الذى يقود وينظم .. باختصار هو الذى كان  
له وجود حقيقى فى الشارع السياسى المصرى ، الامر الذى افتقده  
(« يمين ») الوفد ، وبامتداد عمره التاريخى .

وتأسيسا على هذه الاعتبارات تأتى اهمية هذه الدراسة  
التي نامل أن يشاركنا القارىء فى قيمتها .

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر



## المقدمة

بالرغم من الدراسات الجادة العديدة التى تعرضت لحزب الوفد منذ نشأته عقب ثورة ١٩١٩ ، ودوره فى مسار الحركة الوطنية ، باعتباره طليعة الأحزاب التقليدية التى ظهرت على الساحة السياسية عقب دستور ١٩٢٣ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فإن أحدا من الباحثين لم يلق اهتماما بافراد دراسة خاصة تتناول ذلك التوار التقدمى الذى خرج من تحت عباءة الوفد ليشكل ، بدوره ، جماعة اطلقت على نفسها « الطليعة الوفدية » ، بعد أن فشل الحزب ، وخصوصا بعد توقيع معاهد ١٩٣٦ التى دافع عنها مكرم عبيد دفاعا شديدا باعتبارها « معاهدة الشرف والاستقلال » ، فى اعطاء مضمون اجتماعى يتيح له قيادة الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها (١) .

---

(١) مما هو جدير بالذكر أنه قد وجد تنظيما للقمصان الزرق تابع للوفد فى ثلاثينات تلك الفترة برئاسة زهر صبرى ومحمد بلال ويوسف الجندي وقد اطلق على نفسه « شباب الوفد » غير أنه كان يحمل السمة السياسية واستخدامه الوفد كسلاح ضد معارضيه .

وقد لعبت الطليعة الوفدية دورا هاما ومؤثرا في احداث الحركة الوطنية التي شهدتها البلاد فيما بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، كما قدمت لحزبها من خلال العديد من المقالات والدراسات مضمونا اجتماعيا للاستقلال الوطنى ، واساسا اجتماعيا للحركة الوطنية ، حيث ربطت بين الاستقلال الوطنى وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين (٢) . كذلك وقف هذا التيار بالرصاد لكل من قام - سواء من رجال حزب الوفد او حكومات الاقلية - بمحاولة للاعتداء على الحريات العامة او الدستور ، اضافة الى طرح صورة تقديمية لحزب الوفد ، تمثل هذا فى انتهاج بعض السياسات الاجتماعية كتقرير مجانية التعليم واقرار مشروع الضمان الاجتماعى ، هذا الى جانب الضغوط المستمرة التى مارسها هذا التيار التقدمى على قيادته التقليدية ، وفى تعبئة الجماهير لحملها على الفاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وعلى الرغم من اختلاف التركيب الاجتماعى للطليعة الوفدية عن قيادات الحزب من الجناح اليمينى المحافظ ، الا أنها لم تفكر ، ولعديد من العوامل والأسباب ، فى الانفصال او الانشقاق عن الوفد ، كما فعلت بعض الفصائل الأخرى أثناء رحلة خروجها عن الحزب ، وارفضت لنفسها الارتباط بالتيار الاصيل داخل الحزب والعمل تحت جناحه ، على أمل أن تدفعه الى سلوك سياسة اكثر تقدمية وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية ، غير أنها عجزت ، بدورها ، ولأسباب عديدة ، على أن تفرض رؤاها على قيادات الحزب من الجناح اليمينى المحافظ ، وأن تضع الأهداف التى سعت الى تحقيقها

---

(٢) مما هو جدير باللاحظة اننا قد افردنا دراسة خاصة تتناول محمد مندور وفكره السياسى والاجتماعى انظر : المؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ .

موضع التطبيق والتنفيذ العملى ، لتجنب البلاد حدوث ثورة اجتماعية قد تعصف بالنظام السياسى برمته ، وهو ما حدث بالفعل فى يوليو ١٩٥٢ .

وقد قسمت هذه الدراسة الى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة .

تعرضت فى التمهيد الى ملامح الأزمة الاجتماعية وظروف تدهور حزب الوفد ، ثم بدايات ظهور هذا التيار وتواجهه على الساحة السياسية ، وفقا لآطاره التنظيمى الذى حددته الجماعة .

أما الفصل الأول ، فقد تناولت الحديث عن الدور الذى لعبه هذا التيار فى مسار الحركة الوطنية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، ثم محاولة التقارب والاندماج بين بعض الجماعات الماركسية وهذا التيار ، بهدف سلخه عن الحزب . واختص الفصل الثانى ببيان موقف الطلبة من المسألة الاجتماعية والسياسية . وأفردت الفصل الثالث لإبراز دورها فى الدفاع عن الحريات ، وموقفها من تشريعات الصحافة وقانون المشبوهين السياسيين ومحاولة الانتعاش - من جانب حكومة الوفد الأخيرة - من سلطات مجلس الدولة . وجاء الفصل الرابع والآخر ليوضح مواقف الطلبة فى آخر برلمان شهدته تجربة مصر الليبرالية قبل الثورة التى عصفت بالنظام ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ) . واختتمت الدراسة بعرض تقييم شامل لسلبيات وإيجابيات هذا التنظيم ، ودوره فى مسار الحركة الوطنية ، ثم موقفه من ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد تضمنت الدراسة نماذج لبعض المقالات العديدة التي كانت تعبر عن افكار وتوجهات هذا التيار التقدمى ، اضافة الى تراجم لبعض الشخصيات التي قدر لها ان تلعب دورا هاما خلال هذه الفترة موضوع الدراسة .

واخيرا ارجو ان اكون قد وفقت فى اجلاء هذه الصورة الغامضة لفصيل هام من فصائل الحركة الوطنية .

**وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز**

**دكتور اسماعيل محمد زين الدين**

**القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٩**

## **التمهيد**

---

### **الآزمة الاجتماعية وتدهور الوفد**

- بدايات ظهور التيار .
- الاطار التنظيمى للطليعة الوفدية .



عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كان المجتمع المصرى يعاني أزمة اجتماعية حادة ، حيث كان نحو ثلثى مساحة الأراضى الزراعية فى مصر يتركز فى ايدى بضع مئات من كبار الملاك ، بينما كان هناك أكثر من مليونين من صغار الملاك لا يزيد ملكية الواحد منهم على بضعة قرايط .

فى عام ١٩٣٧ ، كان كبار الملاك يبلغون نحو نصف بالمائة ويملكون حوالى ٣٩٪ من مساحة أراضى مصر الزراعية ، ومتوسط الملكية الزراعية فى هذه الشريحة ١٨١ فدانا ، بينما الشريحة الأكثر عددا من الملاك هم صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو ٩٣.٣٧٪ من جملة عدد الملاك ولا يملكون سوى ٣١٪ من مساحة الأراضى الزراعية ولا يتجاوز متوسط الملكية الفردية بينهم ٢١ قراطا . وبين طبقة النصف بالمائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلالة رقيقة من متوسطى الملاك لا يتجاوز نسبتهم ٦٪ من عدد الملاك يملكون ٣٠٪ من مساحة الأرض الزراعية بمتوسط الملكية الفرد نحو ١٢ فدانا .

فاذا سلمنا بأن الأرض الزراعية أداة الانتاج فى مجتمع عماد حياته الزراعة ، وعلمنا بأن نحو ٨٠٪ من سكان مصر كانوا يشتغلون بالزراعة ، وان تعداد سكان مصر عام ١٩٣٧ بلغ

١٥٢٥٠٤٠٠٠ نسمة ، فان ذلك يعنى ان سكان الريف كانوا يزيدون قليلا على ١٢٥ مليون نسمة بينما لا يزيد عدد الملاك بينهم عن ٢٤٠٠٠٠٠ نسمة ، اى ان نسبة المعدمين من سكان الريف بلغت ٧٦٪ من جملة عدد السكان ، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر في الريف المصرى عندئذ (١) .

وترتب على اعتبار الأرض مجالا لاستثمار الأموال وليس مجرد أداة للإنتاج ، تجمع الأراضي في أيدي شريحة النصف بالمائة من اصحاب رؤوس الأموال من المصريين والأجانب على حد سواء وحرمان المنتج الحقيقى ( الفلاح ) من أداة الانتاج الزراعى ( الأرض ) . فلم يعد هناك مجال امام السواد الأعظم من سكان الريف المعدمين سوى العمل كأجراء لدى كبار الملاك أو التزوج الى المدن التماسا للرزق ، كما لم يكن امام صغار الملاك مفر من ان يلجأوا الى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعى فيقترضون منهم أو من المرابين الذين انتشروا في ربوع الريف المصرى ، وكثيرا ما كانوا يعجزون عن الوفاء بديونهم ، فيسلبون أرضهم ، وينضمون بذلك الى جيش المعدمين أو يستأجرون أرضا يفلحونها ويعيشون على فئات انتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الربح (٢) .

ولقد واجهت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفى والصناعى مصاعب جمة خلال الحرب العالمية الثانية ، فالفلاحون في الريف بمختلف فئاتهم كانوا يمانون الكثير . فعمال الزراعة لا يزيد اجر الواحد منهم عن قرشين أو ثلاثة قروش في اليوم ، ولا يحظون

---

(١) رموف عباس حامد : جماعة النهضة القومية ، القاهرة ١٩٨٦ ،

ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨ .



بفرصة عمل دائمة ، وصغار مستأجرى الأراضى كانوا يمانون من ارتفاع فيحة الإيجارات الزراعية ارتفاعا لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية ، بل ان حرية التعاقد على الإيجارات كانت مفقودة نظرا لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير من جانبهم (٢) .

ولم يكن عمال الصناعة بالمدن احسن حالا من اخوانهم اهل الريف . حقيقة ان فرص العمل قد زادت امامهم بسبب كثرة المصانع وورش الإصلاح والصيانة سواء منها المحلى أو التابع للقوات البريطانية ، فانتعشت احوالهم المادية شيئا ما ، ولكن هذا الانتعاش لم يكن ظاهرة عامة تمتع بها العمال ككل وانما اقتصر فقط على من كان يعمل بمعسكرات الجيش الانجليزى وعلى من كان يعمل فى المصانع التى كانت تنتج سلعا تتطلبها الحرب والتى اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بهذه المتطلبات وكان ثمة انتعاش استثنائى مرتبط بالظروف الاستثنائية أيضا التى اوجدتها الحرب . وعندما انخفض الانتاج الصناعى فى أواخر الحرب وهو الانتاج الذى لم يكن يهدف الى زيادة رخاء الجماهير ، وانما كان يهدف الى توفير احتياجات الجيوش فى المنطقة بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشارا ملحوظا حتى بلغ عدد العاطلين منهم ٣٧٦ ألف عامل (٤) .

وكان من بين مظاهر سوء توزيع الثروات ، استمرار الهبوط فى متوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد من ١٦٦ جنيها فى العام خلال الفترة من ١٩٣٥ - ١٩٣٩ الى ١٣٦ جنيها فى العام

---

(٣) حاسم أحمد الدسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة

١٩٧٦ ، ص ٢٢٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

خلال الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٤٥ ، وفقا للأسعار الثابتة ، اى  
الاسعار الحقيقية مع استبعاد عامل الارتفاع الملحوظ فى الاسعار ،  
اضف الى هذا سوء التوزيع الشديد لهذا الدخل بين طبقات  
المجتمع (د) .

واذا نظرنا الى توزيع الدخل القومى لوجدنا ان ٦١٪ من  
هذا الدخل يذهب الى كبار الملاك والراشمالين ، فقد قدر  
الدخل القومى عام ١٩٤٥ بمبلغ ٥.٢ مليون جنيه ذهب منه  
ما يزيد على ٢.٨ مليون جنيه على شكل ايجارات وارباح وفوائد ،  
بينما نجد متوسط اجر العامل الزراعى فى الصام لا يزيد عن  
اربعة عشر جنيها وفق احصائيات ١٩٥٠ ، ولو رامينا ارتفاع  
تكاليف واعباء المعيشة لكان الاجر الحقيقى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات  
فى العام ، كما ان متوسط الاجر السنوى لعمال المدن وفق  
احصائيات ١٩٤٢ لا يزيد عن ٣٥ جنيها ، اى ثمانية جنيهات اجر  
حقيقى فى العام الواحد (١) .

وحتى هذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على مقدار  
ما كانت تعانيه مصر ، فقد قدرت مصلحة الإحصاء فى عام ١٩٤٢  
ان ما يلزم لعامل وزوجته وأربعة أولاد ، لا يقل عن ٤٣٩ قرشا  
فى الشهر طعاما وكساء ، وذلك وفق الاسعار الرسمية ، لا اسعار  
السوق السوداء التى كانت منتشرة فى هذا الوقت . ومع  
هذا فقد كان متوسط الاجر الشهرى للعامل فى عام ١٩٤٢

---

(٥) وفقا لتقرير اللجنة المالية بمجلس النواب لعام ١٩٣٩ ، قدر  
متوسط دخل الفرد فى مصر سنويا بمبلغ تسعة جنيهات اى بما يعادل ٧٥ قرشا  
شهريا لتفقات المأكل والملبس والسكن ، مما يوضح بجله مدى احتدام الأزمة  
الاجتماعية .

(٦) شهيد عطية الشافى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ،

ص ٩٢ .

لا يتجاوز ٢٩٣ قرشا في الشهر ، أى أن الأغلبية العظمى للطبقة العاملة في المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريبا . وكانت أحوال عمال الزراعة أسوأ حالا من عمال المدن . هذا في الوقت الذي زادت فيه الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة في مصر من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه في عام ١٩٤٢ الى نحو عشرين مليون جنيه عام ١٩٤٦ ، يذهب أغلبها الى جيوب الاحتكاريين من أجانب ومصريين . كما ارتفعت إيجارات الأراضي الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، يذهب معظمها الى جيوب كبار ملاك الأراضي الزراعية (٧) .

وقد يقال أن بعض الحكومات أزاء هذه الأزمة الاجتماعية الملحة لجأت الى إيجاد بعض الحلول بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة عن طريق منح الموظفين إعانة مالية لمواجهة الغلاء ووضع نظام للتسعيرة الجبرية وتقييد الاستيراد ومنع التصدير للسلع التي يحتاجها السكان بغير تصريح خاص منها ، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل السريع لأن الزيادة لم تكن توازى الارتفاع الملحوظ في أسعار الحاجات والسلع الضرورية ولم تنجح التسعيرة الجبرية بسبب تلاعب المنتجين والتجار وضعف الرقابة الحكومية ، بل وتدخل بعض المسؤولين على أعلى المستويات في خدمة هذا التلاعب . وكانت الطبقات ذات الدخول العالية بفضل مواردها الكبيرة من أهم العوامل في عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التي تكفل بدورها عدالة التوزيع والحد من ارتفاع الأسعار (٨) .

---

(٧) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٨) محمد أنيس : تطور المجتمع المصري من الانطباع الى ثورة

٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٢٢٠ .

وتكشف المناقشات التى دارت بالبرلمان خلال تلك الفترة عن مدى غياب الوعي الاجتماعى عند كبار الملاك والرأسماليين المصريين الذى جعلهم يرون فى ابقاء الطبقات الفقيرة تعيش فى فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها ، وبالتالي وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها فضلا عن التفكير فى الطول الجذرية . وزاد من حدة هذا الاتجاه ان الأحزاب السياسية التى تعاقبت على الحكم - على اختلاف اتجاهاتها - كانت ترى ان أمامها مسألة تفوق ما عداها أهمية هى المسألة المصرية ونعنى بها تحقيق استقلال مصر التام وجلاء قوات الاحتلال عن أرض الوطن ، أما المسائل الأخرى اجتماعية وغير اجتماعية فليها ان تنتظر حتى تحين ساعة الاستقلال ، عندئذ يبحث القوم عن حل لها . وهكذا تقاعست كل تلك الأحزاب عن محاولة إيجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقمًا (١) .

ومع تفاقم المسألة الاجتماعية وبقائها بلا حل بحجة التفرغ لتحقيق الاستقلال الوطنى التام وجلاء قوات الاحتلال البريطانى عن مصر ، كانت الحاجة ماسة الى إعادة تغيير هذه الأوضاع . وقد لعب المثقفون من أبناء الطبقة الوسطى ، الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية التى شاعت خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ، وبالحركة الوطنية ذات المضمون الاجتماعى ، دوراً هاماً فى طرح الأفكار الخاصة بعلاج الأزمة الاجتماعية من خلال الصحف والمجلات وتقديم بعض الدراسات التى تتعلق بتنظيم الملكية الزراعية وتعديل نظام الإيجارات وزيادة أجور العاملين بحقلى الزراعة والصناعة . وحمل فريق آخر من هؤلاء عبء المطالبة

---

(١) رؤوف عباس حامد ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

باصلاح النظام القائم على الاستغلال والقهر الطبقي للحيلولة دون حدوث هزات اجتماعية ، قد تعصف بالنظام القائم بأكمله ، وهو ما حدث بالفعل في يوليو ١٩٥٢ . وكان من بين هؤلاء جماعة « الطليعة الوفدية » التي أعلنت رسميا عن تواجدها على الساحة السياسية في مارس ١٩٤٧ ، وهو ما سوف نعرض له من خلال تتبعنا لظروف نشأتها ، ودورها في مسار الحركة الوطنية ، وما طرحته من افكار تتعلق بعلاج الأزمة الاجتماعية آنذاك ، اضافة الى موقفها من الديمقراطية السياسية ومسألة الحريات العامة .

وقبل أن نتعرض لظهور هذا التيار التقدمي وتواجده داخل الحزب يجدر بنا أن نقف قليلا لتتعرف على الظروف التي مر بها الوفد منذ توقيع المعاهدة وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى تتضح لنا بجلاء معالم تلك الفترة ، وما حدث بها من تطورات على الساحة السياسية .

فمنذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ التي صورت على انها « معاهدة الشرف والاستقلال » وخطوة هامة نحو الاستقلال التام ، بدأت التناقضات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الظهور ، وعجز الوفد عن طرح برنامج اجتماعي تقدمي يواجه به هذه المشاكل التي طفت على السطح أو يقدم حلولاً لها ، كما فعلت أحزاب وتنظيمات الرفض التي ظهرت على يمين الوفد ويساره .

وقد شهدت الفترة التي تلت توقيع المعاهدة عديدا من التطورات الهامة ، أدت بدورها الى ضعف بناء الوفد التنظيمي وتدهوره ، وفقدان التجانس بين صفوفه ، مما ترتب عليه انفضاض كثير من الجماهير عنه ، بحثا عن مجالات أخرى للعمل السياسي .

وقد بدا التمزق الداخلي ينخر في كيان الوفد وبناؤه التنظيمي

مع بداية حركة الانشقاقات التي شهدتها الوفد آنذاك ، والتي بداها السعديون عقب خروجهم من الحزب ، لكي ينشئوا الحزب السعدى عام ١٩٣٧ . وكان لهذا الانشقاق اثره فى اضعاف الوفد وقوته التنظيمية ، لأن ثلاثة من هؤلاء المنشقين كانوا يمثلون أقطاب الحركة الثورية الوطنية فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٢٤ . فأحمد ماهر ، أحد هؤلاء الخارجين ، أو المنشقين . كان مسئولاً عن حركة الاغتيالات السياسية ، ومحمود فهمى النقراشى كان مسئولاً عن حركة العمال . أما إبراهيم عبد الهادى ، فقد كان مسئولاً عن حركة الطلبة وتوجيهها . وبذلك خرج ثلاثة من أقطاب الوفد كان لهم ماضيهم فى صفحة الجهاد الوطنى الذى لا يمكن اغفاله سواء فى دوائر الوفد نفسه او بين الجماهير الشعبية .

ومن الملاحظ على هذا الانشقاق ، انه لم يحدث فى اطار وطنى ضد سلطة الاحتلال البريطانى كما كان يحدث من قبل ، ولكنه حدث نتيجة الصراع على السلطة داخل قيادة الوفد .

كذلك كان لخروج مكرم عبيد من الوفد فى عام ١٩٤٢ ، وانضمامه ، بدوره ، الى المعارضة ، ثم تكوينه جماعة سياسية جديدة اطلق عليها « الكتلة الوفدية المستقلة » مما ترتب عليه زعزعة قواعد حزب الوفد ، نتيجة لشخصية مكرم عبيد الذى كان لسنوات طويلة السكرتير العام للحزب ، والابن الروحى لسعد زغلول ، وبالتالي فقد كان لديه دراية ومعرفة تامة بكافة شئون الوفد وخباياه . كما كان نفوذه داخل الحزب قويا ، لما اكتسبه من سمعة طيبة ونزاهة أدبية ، وهى سمعة من شأنها ان تعطى لهجمات ضد رئيس الوفد النحاس باشا ، والسياسة التى كانت تنتهجها حكومته نقلا خاصا بين الأوساط السياسية والشعبية .

ففى بداية عام ١٩٤٣ ، ألف مكرم عبيد كتيباً جرى تداوله سرا على الفور . وهذا الكتيب الذى صدر باسم « الكتاب الأسود » عبارة عن « وثيقة اتهام » الهدف منها - بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزعجة - بذر الشكوك فى نزاهة رئيس الوزراء وفى اخلاص المحيطين به وأرسلت نسخ منه الى القصر الملكى وسفارات بعض الدول الأجنبية . وكان للاتهامات التى ساقها مكرم عبيد عن المحسوبة والاختلاس واستغلال النفوذ من جانب المسؤولين فى الوفد قد أثارت نحوه تعاطفا عميقا لدى الأوساط الشعبية (١٠) .

وفى الوقت الذى كان يعاني فيه الوفد موجة الانشقاقات هذه ، وخروج تلك العناصر التى كان لها وزنها داخل الحزب ، كان يتعرض على الجانب الآخر لكثير من النقد نتيجة لعقده معاهدة ١٩٣٦ ، التى جرت على مصر الكثير من المتاعب ، ودفعت ثمن توقيعها ، بما قدمته البلاد « للحليفة بريطانيا » من تضحيات أضرت الاقتصاد المصرى ، وأدت الى معاناة فئات عديدة من المجتمع خلال الحرب العالمية الثانية . هذا بالإضافة الى الشكوك التى أثارت حول مجيئ الوفد الى الحكم عقب حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، والذى وصفه البعض بأنه كان على أسنة الحراب البريطانية . واهم من هذا أن أسلوب الوفد فى العمل الوطنى لم يكن قد تغير فى كثير أو قليل ، أسلوب المفاوضة مع الجانب البريطانى كوسيلة لحل القضية الوطنية بالطرق السلمية ، دون طرح فكرة الكفاح المسلح من أجل الحصول على الاستقلال

---

(١٠) مارسيل كلومب : تطور مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ص ١٤٥ ، ص ١٤٦ ، حول الاستثناءات والمحسوبة التى تضمنها الكتاب الأسود ، انظر استحواف مكرم عبيد لحكومة الوفد ورد النحاس رئيس الوزراء عليه . مضابط مجلس النواب الجلسة الرابعة عشرة ، يونيه ١٩٤٢ ، ص ١٤٥٥ - ١٤٧٤

الوطني ، اضافة الى موقفه المتخاذل تجاه بريطانيا ، وخصوصا خلال فترة توليه الحكم اثناء الحرب ، بعدم اثارته القضية الوطنية استغلا واستثمارا لظروف الحرب .

وقد زاد من حدة الأزمة الداخلية التي كان يتعرض لها الوفد آنذاك ، ان خروج هذه القيادات البارزة قد رافقه دخول عناصر من كبار ملاك الأراضي الزراعية الى قياداته ، والتي أدت بدورها الى حدوث تغييرات هامة في تكوين الوفد ، فبدلا من تدعيم هذه القيادة بدماء جديدة من العناصر الشابة التقدمية كعزيز فهمي ومحمد مندور ، ضم اليها اشخاص وفقا لمعايير الثراء والعصبية دون اعتبار لدورهم الوطني او لمساوئهم السياسي ، فكانت هذه العناصر الجديدة تمثل القوة الضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء الملك وتقديم بعض التنازلات له ، ودعم من تأثيرها طبيعة تنظيم الوفد التي لم تكن تأخذ بقاعدة الانتخاب ولكن كان رئيس الوفد يقوم بتعيين عضو الوفد المصري وهو اللجنة القيادية العليا وهكذا (١١) .

وكان من الطبيعي ان يؤدي تدهور الوفد وهو في ثورة القيادة المركزية للحركة الوطنية الى ظهور تيارات جديدة في أقصى اليمين واليسار . ففي اليمين ظهرت جماعة الأخوان المسلمين بزعامة الشيخ حسن البنا وحزب مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين . وفي اليسار ظهرت الجماعات الماركسية المختلفة ، كما تأثرت بعض التيارات التقدمية داخل الوفد بالاتجاهات الاشتراكية ، وعبرت عن تواجدها على الساحة السياسية بتكون « جماعة الطالبة الوفدية » ، محور دراستنا .

### **بدايات ظهور هذا التيار :**

إذا أردنا تحديدا زمنيا لظهور هذا التيار التقدمي وتواجده

---

(١١) محمد زكي عبد القادر : مجلة المستور ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .



داخل حزب الوفد ، نستطيع القول انه في بدايات عام ١٩٤٤ ، انتقلت قيادة الطلبة الوفديين كتنظيم يرتبط بتقاليد الوفد في الدفاع عن الدستور والحرية والاستقلال ، منذ نشأته عقب ثورة ١٩١٩ ، الى الطالب مصطفى موسى (١٢) .

ففى خلال المؤتمر الطلابى الذى حضره صبرى باشا ابو علم سكرتير عام الوفد ووزير العدل آنذاك ، لاعادة تنظيم لجان الوفد فى الأقاليم ، بالاضافة الى الاهتمام بتنظيم لجان الطلبة الوفديين بالجامعة والمدارس والاشراف على جهودها ، برزت شخصية الطالب مصطفى موسى ، لما كان يتميز به من سمات الشخصية القيادية والنزوع الى الفكر التقدمى : اضافة الى ما قام به من مواقف نقدية واعية لسياسة الوفد ، وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية وقضية العدالة الاجتماعية . وفى خلال هذا اللقاء الذى تم بين لجنة الطلبة وسكرتير عام الوفد ، طالب

---

(١٢) ترجع جذور مصطفى موسى الاجتماعية الى الطبقة الوسطى ، اى الرأسمالية الوطنية ، حيث كان والده من كبار مقاولي الأعمال الصحية فى مصر ، وقد التحق مصطفى موسى بكلية الهندسة جامعة القاهرة عام ١٩٤٢ ثم فصل نهائيا منها نظرا لميوله الوطنية التقدمية ، وكان من بين المعتقلين فى فبراير ١٩٤٥ ثم أفرج عنه ، وأعيد اعتقاله مرة ثانية بحجة تدبير مؤامرة ضد أحمد ماهر . وبعد ذلك تزعم طلبة الجامعة فى معارضة معاهدة صدقي - بيفن . وكان من بين الذين تم القبض عليهم فى قضية الشيوعية التى لفتها اسماعيل صدقى لخصومه السياسيين فى ١١ يوليو ١٩٤٦ ، وبعد خروجه من السجن ، ألف بالاشتراك مع مجموعة من الشباب الوفدى التقدمى جماعة الطلبة الوفدية ، ثم قبض عليه فى قضية القنابل الشهيرة فى مايو ١٩٤٧ وكان التهم التاسع فى تلك القضية . صوت الأمة ١٠/٣١/١٩٤٨ ، محضر تحقيق قضية القنابل . وقد وشح فى الانتخابات البرلمانية التى جرت أواخر عام ١٩٤٩ عن دائرة باب الشعرية ، واستطاع أن يكسب الحركة الانتخابية لما لقيه من تأييد من جانب الطلبة ، غير أنه بدت عليه الميول الاعتدالية فى مواقفه خلال المناقشات التى دارت بملجس أبان تلك الفترة .

مصطفى موسى باستقلالية اللجنة ومواقفها بعيدا عن توجيهات قيادة الوفد ، مما ترتب عليه احتدام الخلاف بين أغلب أعضاء اللجنة وصبرى أبو علم . وعقب هذا اللقاء العاصف آلت زعامة لجنة الطلبة الوفديين تنظيميا الى مصطفى موسى ، على الرغم من الضغوط التي مورست من جانب بعض قيادات الوفد على الطلاب لتأييد ترشيح يسى سراج الدين ، الذي كان يطمح فى رئاسة اللجنة ، ويلقى تأييدا من جانب البعض ، استثمارا لاسم عائلة سراج الدين (١٢) .

ومنذ اقالة حكومة الوفد فى اكتوبر ١٩٤٤ ، بدأت القيادة الجديدة لطلبة الوفديين وشباب الخريجين تعبر عن نفسها وتواجهها على الساحة من منظور عملى للسياسة ، بعد أن كان يغلب عليها التلقائية والانتفاع من وراء العمل السياسى الحزبى . وقد تزايدت قوة وتأثير هذا الجناح داخل الحزب بعد أن لعب دورا هاما ورئيسيا فى قيادة الحركة الوطنية التى شهدت البلاد عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، حين قرروا بأنفسهم أسلوب النضال والكفاح الوطنى ضد الاحتلال البريطانى وممارساته ، والقوى الرجعية داخل البلاد ، ودعوا الجماهير بكافة انتماءاتهم الى الالتفاف حول القيادة الجديدة وتأييد مطالبهم فى الحرية والاستقلال والاستجابة لنداءاتهم ضد القهر والاستغلال الطبقي من جانب السلطة الحاكمة .

وقد استمدت الطليعة الوفدية أفكارها التقدمية من بعض الأحزاب الأوروبية الغربية مثل حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكى الفرنسى ، أو من الحركة الشيوعية ، التى أخذت

---

(١٢) لقاء مع الدكتور عبد المحسن حمودة أحد قيادات الطليعة الوفدية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٨ .

الطليعة الوفدية عنها الفكرة القائلة بأن هناك تحالفا بين الاستعمار والطبقة الحاكمة ذات النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصادية على مقدرات الجماهير الكادحة ، وانطبقت هذه الفكرة أيضا على قيادة حزب الوفد نفسه ذات الاتجاه اليميني المحافظ . وبدت المواجهة حتمية والصدام متوقعا بين التيارين حين استطاع هذا الجناح التقدمي داخل الحزب الحصول على بعض الصحف والسيطرة عليها ، كصوت الأمة ورابطة الشباب والبعث . تمكن من خلالها نشر افكاره التقدمية بين الجماهير .

فعلى سبيل المثال ، احتج هذا التيار على وقوف قيادة الحزب موقف المعطف والسلبية من التغلغل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ادراكا ووعيا من جانبهم لحقيقة الولايات المتحدة الأمريكية والدور الذي كانت تلعبه للحلول محل الاستعمار البريطاني في المنطقة ، مستخدمة في ذلك شتى الأساليب ، ويدعوى مقاومة الخطر الشيوعي ، الى جانب تأييدها لاقامة ربيبتها اسرائيل لكي تكون شوكة في قلب العالم العربي ، هذا بالإضافة الى تطلعها لتحقيق السيطرة والاستغلال الاقتصادي لمصادر الثروات الطبيعية في المنطقة (١٤) . كان هذا التيار متمسكا بمبادئه تمسكا أشد في موقفه من القوى الاستعمارية . وقد رأى ان التضامن الدولي مع نضال الشعوب المهضومة الأخرى ضد هذه القوى المستغلة لابد أن يكون المبدأ المرشد في السياسة . ولهذا اهتم بمقاومة وكفاح الشعب

---

(١٤) انظر المقال الذي نشره رابطة الشباب في ١٧/٤/١٩٤٧ بعنوان « الجزيرة العربية تحت وطأة الاستعمار الأمريكي » حيث يوضح أسس السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة والتي كانت تتجه بخطى حثيثة نحو تأسيس الشركات الاستقلالية ، تدعيمها القواعد الحربية ، وتقوى من نفوذها عن طريق الأرة الفتن والاضطرابات والحروب في المنطقة .

الفلسطينى ضد الاحتلال الاسرائيلى اهتماما . فاق قيادة الحزب نفسه التى تمسكت بمفهوم مصرى ضيق للوطنية (١٥) . وعلى نقيض قيادة الحزب ، وكافة الأحزاب المصرية التقليدية - باستثناء الحزب الوطنى - رفض هذا التيار أيضا أن يضع كل أملة فى المفاوضات كوسيلة للحصول على الاستقلال التام ، اقتناعا منه بعدم جدوى المفاوضات لتحقيق ذلك . وتعبيرا عن الرفض التام للاحتلال البريطانى للبلاد .

فعلى سبيل المثال أيضا ، حين اضطرت القوات البريطانية ، تحت ضغط الحركة الوطنية وحدها ، الى الجلاء عن القاهرة ، كان نداء رابطة الشباب - لسان حال الطليعة الوفدية - يحمل عنوان « ايها المصريون لا تنسوا أن الانجليز مازالوا فى منطقة القناة » . وقد دعت فى هذا المقال الى ضرورة تعبئة جماهير الشعب ضد الاحتلال البريطانى حتى يتم الجلاء التام عن البلاد دون أية شروط مسبقة ، ونبعت الى عدم اتخاذ هذا الانسحاب الناقص المحدود موضوع للدعاية ، وعارضت أن تظهره الحكومة وابواق دعايتها المأجورة للشعب المصرى على أنه انتصار كبير للقضية الوطنية على العدو ، مؤكدة ، وبعديد من الأدلة التى ساقتها ، أن الانجليز مصممون على البقاء بمصر والسودان ، وأن اجلاءهم عن وادى النيل يتطلب صراع شديد وكفاح أشد من جانب جماهير الشعب (١٦) .

وحين ألفت حكومة الوفد الأخيرة معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ - استجابة لضغط الراى العام والحركة الوطنية -

---

(١٥) رول ماير : الدراسات التاريخية المعاصرة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، ترجمة أحمد صادق سعد ، ص ٨٠ - ٨٢ .  
(١٦) رابطة الشباب ، ١٩٤٧/٤/٣ . وكذلك الجماهير ، ١٩٤٧/٤/٧ .

ساهم هذا التيار بدور هام ومؤثر في حركة الكفاح المسلح بمنطقة القناة ، كما قام فريق منيم ، بإمداد الفدائيين بالأسلحة والذخائر والقنابل ، بل شارك البعض ، كعزيز فهمي ، في المعارك التي دارت ضد قوات الاحتلال البريطاني .

### الاطار التنظيمي للطليعة الوفدية :

ويقودنا هذا الى التساؤل عن الاطار التنظيمي للجماعة ، ومدى استمرارية هذا النظام ، وهل سعت الجماعة الى تحقيق الاستقلال الذاتي والانفصال عن الحزب أم التزمت بالاطار العام الذي رسمته وحددته قيادة الوفد ؟

عندما طرحنا هذا التساؤل على الدكتور عبد المحسن حمودة - أحد أعضاء التنظيم البارزين - أجاب على ذلك بقوله : انه وجدت قيادتان للطليعة الوفدية ، تولت القيادة الأولى مهام العمل السياسي بين دوائر الجماهير والاتصال بالرأى العام في أوسع صوره وأشكاله ، والنزول الى الميدان لتوعية ومخاطبة كافة فئات المجتمع المصرى ، وخصوصا الطبقات الفقيرة من الفلاحين والطلبة والعمال والتي كانت تتعرض لشتى أساليب القهر والذل والحرمان ، من خلال الأفكار التي كانت تطرحها الجماعة ، فيما يتعلق بالقضية الوطنية وإبعاد الأزمة الاجتماعية التي كانت تمر بها البلاد خلال تلك الفترة ، والعمل بقدر الامكان على ربط هذه الأفكار وإبرازها في صورة واضحة ، بهدف خلق تيار وطني يشارك في حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد تولى مسئولية قيادة وتنظيم هذا النشاط وتحمل عنه مصطفى موسى وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا الطلبة والعمال ، كعبد المحسن حمودة وكيل لجنة الطلبة التنفيذية العليا ، وأحمد عبد الجواد وهبه سكرتير اللجنة ، وأمين الكاشف ،

وأحمد كمال عبد الرزاق ، وعبد الرؤوف أبو علم ، ووجيه راضي ، إضافة الى بعض أعضاء الهيئة الوفدية ، الذين كانوا ينتمون فكريا الى الطليعة الوفدية ، وفقا لمواقفهم الوطنية التقدمية كالمهندس محمد حنفى الشريف ( نائب سوهاج ) ورفيق الطرزي ( نائب أسيوط ) ومحمد حسنين ( نائب بولاق ) وعبد اللطيف المردنلى (سكرتير دائرة وحيد يسرى باشا ) والذي يقال أنه - اى وحيد يسرى - كان يقوم بمساعدة الجماعة والانفاق على بعض أفرادها تكملة في سراج الدين . وأخيرا الدكتور عزيز فهمى الذى كان يعد واحدا من أبرز العناصر التقدمية الشابة داخل الهيئة الوفدية . أما القيادة الثانية للتنظيم ، فقد تحملت عبء التنظير الفكرى للجماعة ، من منطلق اصلاح النظام القائم على الاستغلال والقهر الطبقي ، دون العمل او الدعوة الى هدم الأسس التى كان يستند عليها . وتولى هذا العبء الدكتور محمد مندور (١٧) . وقد استمر هذا العمل السياسى يمثل الاطار الرئيسى لنشاط الجماعة ، حتى تم القاء القبض على اغلب أعضاء التنظيم فى مايو ١٩٤٧ ، بعد أن وجهت اليهم تهمة الاشتراك فى القاء القنابل التى انفجرت بدارى هيئتى الاستعلامات والأغذية التى كانت تابعة لسلطات الاحتلال البريطانى (١٨) .

---

(١٧) لقاء مع الدكتور عبد المحسن حمودة بتاريخ ١٤/٢/١٩٨١ . وقد أكد بعدم وجود مستندات أو وثائق خاصة بالتنظيم ، نظرا لتعرضهم للمطارادات والاعتقالات المستمرة من جانب الحكومة والبوليس السياسى . وحول نشاط التنظيم بين الجماهير ، انظر رابطة الشباب ، الاعداد ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ بتاريخ ١٧ ، ٢٤ ابريل ، ٨ مايو ١٩٤٧ . وقد صودرت الصحيفة بعد ذلك وحتى اواخر نوفمبر ١٩٤٧ .

(١٨) صوت الأمة ، ٢٢/١٠/١٩٤٨ . وكان من بين المتهمين فى هذه القضية من أعضاء الطليعة الوفدية مصطفى موسى ، وعبد الرؤوف أبو علم ، وأمين الكاشف ، وعبد اللطيف المردنلى ، ورفيق الطرزي . وقد تم الافراج عن كل -

ولكن ، هل كانت الطليعة الوفدية تنشد الاستقلال الذاتي ، والانفصال عن الحزب ، نظراً لاختلاف رؤاها وافكارها ، وانتماءات اعضائها الاجتماعية ، عن القيادة المسيطرة على توجهات الحزب ، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية ؟

لم يكن للطليعة الوفدية ، لعديد من الأسباب ، لعل أهمها قصور الامكانيات المادية ، ونقص الكوادر السياسية المتمرسنة لمثل هذا العمل ، هدف الوصول ، ولو بالاشتراك والتعاون مع التنظيمات الثورية الأخرى التي ظهرت على الساحة السياسية الى الحكم ، كما أنها لم تفكر ، ونتيجة للأسباب السابقة ، في ان تتخذ عملاً حاسماً وثورياً للحلول محل قيادتها التقليدية ، بل اقتصر نشاطها في الضغط على قيادة الوفد من الجناح اليميني المحافظ ، للعمل على دفعها الى سلوك وانتهاج سياسة أكثر تقدمية تتلاءم وطبيعة المرحلة ومدى ما حدث فيها من تغيرات اجتماعية واقتصادية ، حتى لا تفلت الأمور تماماً من يديها - وهو ما حدث بالفعل - مع الحرص على ابقاء علاقتها الودية بتلك القيادات ذات الهبة والنفوذ والثقل السياسي ، ضماناً لاستمرارية نشاطها بين الجماهير ، استثماراً واستغلالاً لهذه الامكانيات المتاحة داخل الحزب (١٩) .

---

= من مصطفى موسى وعبد الرؤوف أبو علم و أمين الكاشف في ٩ ديسمبر ١٩٤٧ ، بعد أن عدل التهم الأولى في القضية ( سعد زغلول فؤاد ) من أقواله واعتراقلته التي أدلى بها الى النيابة من قبل بدعوى انها كانت صادرة عن طريق التهديد من جانب البوليس السياسي . صوت الأمة ، ١٩٤٨/١٠/٣١ ، محضر تحقيق قضية القنابل ، كذلك وابطة الشباب ، العدد ١٦٦ ، ٤ ديسمبر ١٩٤٧ . (١٩) **وابطة الشباب** ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . مقال بعنوان كلمة الطليعة . ومما هو جدير بالذكر أن الدكتور عزيز فهمي كان قد قدم بمذكرة موقفاً عليها حوالي مائة عضو من الشباب الوفدي التقدمي في أوائل عام ١٩٥٢ الى النحاس باشا ، طالب فيها أن يعود الوفد الى مبادئه الأولى =

على أن هذا الوضع غير الطبيعي ابقى الطليعة الوفدية تيارا يفقد ضمانات الاستمرار الذاتي ويرتبط في حدوده ونشاطه ومستقبله بموقف قيادة الوفد منه وسلطاتها على كافة تشكيلات الحزب ، وجعلها تقف تحت رحمة ونفوذ الاتجاه اليميني الشديد المحافظ في قيادة الوفد (٢٠) . وقد ظهر ذلك بوضوح - حين تولى سراج الدين سكرتارية الوفد خلفا لعبد السلام فهمي جمعة ، وأراد أن يسيطر - بحكم منصبه هذا ونفوذه وثرأه داخل الحزب - على تنظيمات لجان الوفد ، وعلى نشاط اللجنة العليا والتي كان من بين أعضائها مصطفى موسى ، زعيم الطلبة الوفدين ، وواحد من أبرز قيادات الطليعة . كذلك دارت خلافات حادة وعنيفة بين مصطفى موسى وسراج الدين ، حين حاول الأخير تجريد زعيم الطلبة من سلطاته المخولة له من قبل اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ، وأتبع ذلك بالتدخل في اختصاصه ، عندما أصدر قرارا يقضى بفصل خمسة من الطلاب الوفدين من اللجنة التنفيذية ، بعد أن وجه اليهم تهمة الشيوعية . ووصل الخلاف الى نهايته : حين فكر سراج الدين في اتخاذ قرار آخر يقضى بفصل مصطفى موسى من الهيئة الوفدية ، لتعنته ، وهجومه المستمر على تلك السياسة التي كان ينتهجها سراج الدين (٢١) .

---

= في حماية الحريات والدفاع عن الدستور وتثبيت أركانه . ثم عرجت المذكرة على الانتهازين الذين يلتفون حول الوفد كلما جاء الى الحكم لاستغلال مراكزهم أسوأ استقلال على حساب سمعة الوفد ورئيسه والاختيار فيه . وقد طالب عزيز فهمي بإبعاد هؤلاء عن الوفد حتى تمود اليه ثقة الشعب به وبإخلاصه ونزاهته . فكان هذا تلميحا من هؤلاء بتطهير الحزب من الجناح اليميني المسيطر على توجهاته آنذاك .

(٢٠) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،

ص ١٥٧ .

(٢١) روزاليوسف ، العدد ١١٨٢ ، ٥ فبراير ١٩٥١ .



وفي البداية ، اتخذت « الطليعة الوفدية » من دار صحيفة « صوت الأمة » والتي كان يشرف على تحريرها خلال تلك الفترة الدكتور محمد مندور ، مقرا لعقد اجتماعات الجماعة ، الى أن انسحل بعض أعضاء الهيئة الوفدية بالنحاس وبلغوه أن فريقا من شباب الوفد يعتنق المبادئ الشيوعية ويروج لها بين الجماهير ، وأن هذا الفريق يتخذ من دار « صوت الأمة » مقرا له يعقد فيه اجتماعاته ، فما كان من النحاس إلا أن قام باستدعاء الدكتور مندور وأمره بمنع مثل هذه الاجتماعات في دار الصحيفة (٢٢) .

وقد ترتب على ذلك قيام الجماعة بالبحث عن مكان آخر ، ضمن لهم الاستمرار في عقد مثل هذه الاجتماعات . بعيدا عن أعين وموضع رقابة البوليس السياسي ، فاهتدوا الى تكوين لجنة أطلقوا عليها « لجنة القاهرة للتأليف والنشر » ، واتخذوا من الطابق الأول من العمارة الكائنة بميدان الخديو اسماعيل مقرا لها . وقد انضم الى هذه الجماعة - فيما بعد - بعض العناصر اليسارية من جماعة الفجر الجديد كصادق سعد وأحمد رشدي صالح وسعيد خيال وأبو سيف يوسف ، بعد اغلاق صحيفتهم ، إضافة الى عدد كبير من الصحف والمجلات التقدمية الأخرى .

في أعقاب الحملة التي قام بها اسماعيل صدقي في يوليو عام ١٩٤٦ (٢٣) . ثم حاولت الطليعة - فيما بعد - اصدار صحيفة

---

(٢٢) روزاليوسف ، الممد ١٨٧ ، ١٤ مايو ١٩٤٧ . مقال بعنوان الوفد يتبرأ من شباب الوفد . وفي حوار لنا مع السيدة ملك عبد العزيز الشاعرة المعروفة وزوجة الدكتور محمد مندور اشارت الى أن بعض كبار الملاك من أعضاء الهيئة الوفدية أيدوا قلقهم للنحاس من محمد مندور ، وقالوا له : الى أين يسير بنا هذا الرجل ؟ - أى مندور - على انها - كما روت لنا - أشادت بموقف النحاس من مندور وباعجابه بمقالاته الوطنية وتشجيعه على الاستمرار في توجيه النقد غير المباشر الى الحزب .

(٢٣) بعد القاء القبض على كافة الفصائل المعارضة لسياسة اسماعيل صدقي داخليا وخارجيا واغلاق صحفهم في حملة يوليو الشهيرة ( ١٩٤٦ ) ، =

خاصة بهم لتعبر عن أفكار الجماعة بعيدا عن سيطرة قيادة الحزب ، غير أن وزارة الداخلية رفضت التصريح لهم بإصدار مثل هذه الصحيفة . ومن هنا فقد اختمرت في ذهن الجماعة الاتفاق مع ابراهيم الروبي المحامي واحد الأعضاء المناضلين بالهيئة الوفدية على اصدار مجلته « رابطة الشباب الوفدية » (٢٤) .

وقد أشار ابراهيم الروبي الى ذلك بقوله : « كنا جمعاً حاشداً بدار الزعيم مصطفى النحاس نتذاكر حال الوطن الذي نكب بهذا العهد المشؤوم . وكان من بيننا كثير من الطلبة الوفدية التي عرف عنها الايمان بحقوق الوطن والتضحية بأعلى ما تملكه في سبيل رفع نير الاستعباد . . وقد تحدث البعض منهم حديثاً وطنياً رائعا . وتبين لى أنهم ألفوا من انفسهم تشكيلة جديدة تضاف الى تشكيلات الوفد المصرى الا وهى الطلبة الوفدية وأنهم راغبون في اصدار مجلة او صحيفة لتكون ملتقى

---

= وقف اسماعيل صديقى فى ١٥ يوليو يعلن فى مجلس الشيوخ ان اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لها هدف مشترك هو الترويج للشوعية ، وان احد أعضاء مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى قد أرسل برقية يستنجد فيها بدولة اجنبية ، وان مجلة البعث التى كان يقوم باصدارها الدكتور محمد منور وفدية شيوعية ، دون أن يواجه بمعارضة من جانب زعيم المعارضة الوفدية داخل المجلس آنذاك مما يؤكد تخطى قادة هذا الجناح اليميني فى الحرب من أعضائه الذين كانوا ينتمون للطلبة الوفدية وألقى القبض عليهم فى تلك الحملة محمد منور ومصطفى موسى .

(٢٤) كان ابراهيم الروبي من بين المعتقلين فى حوادث عام ١٩٢٥ عقب تصريح هورر الشهير ، كما وجهت اليه أثناء رئاسته لتحرير صحيفة المصرى تهمة العمل على قلب نظام الحكم والعيب فى الملك . وقد سجن بسببها ما يقرب من أربعة شهور وأفرج عنه بالضمان فى عام ١٩٢٩ . وكان عضواً فى كل اللجان الوفدية التى شكلت لمواجهة الاستبداد والاعتداء على حرية الشعب ، ولذلك فإنه كان هدفاً لاضطهاد البوليس السياسى كلما حكمت الاقليات . وقد توفى فى ٢١ يوليو ١٩٥٢ . رابطة الشباب ، المجلد ٢٥٠ ، ٢٢ يوليو ١٩٥٢ .

لأفكارهم ومنبراً يذيعون منه آراءهم ولتكون أداة اتصال ليس بينهم وبين شعب وأدى النيل فحسب بل بينهم وبين شعوب الدول العربية جمعاء . وقد صادف هذا الراى هوى فى نفسى فقدمت لهم مجلتى « (٢٥) .

على كل حال ، اتخذت الطليعة الوفدية من صحيفة رابطة الشبلب الأسبوعية منبراً لأفكار الجماعة . فقد صدر العدد ١٥٤ فى ٢٠ مارس ١٩٤٧ يتضمن تحت اسمها عبارة « لسان حال الطليعة الوفدية » ويصدره صورة لمصطفى النحاس « زعيم الأمة وقائد الشبلب » . ثم كلمة لسكوتير عام الوفد صبرى أبو علم يرحب فيها بتولى الشبلب تحرير هذه الصحيفة ، لتتخذ منها منبراً عالياً تسمع به الأمة صوتها . وقد أشار فى هذه الكلمة أيضاً الى واجب الشباب النضالى فى دفع الحكومة الصامتة الى الكلام وإيقاظ نواب الأمة . كذلك أوضح محمود سليمان غنام فى هذا العدد أيضاً ما تقوم به حكومات الأقلية التى لا تتمتع بتأييد الأغلبية الشعبية من كبت الشعور وتزييف ارادة الأمة فى اختيار ممثلها . وحذر مثل هذه الحكومات من شعور الأمة المكبوت ، والذي لابد من الانفلات يوماً ما (٢٦) .

وحرصاً على استقلالية الجماعة بعيداً عن مسميات التنظيمات الوفدية الأخرى ، والتى كانت قد أوغلت فى يمينيتها بتبعيتها لبعض قيادات الوفد ، كتنظيمات الشباب الوفدى والشبان الوفديين ، تم التوقيع على عقد شهرى لاستئجار القريين الطليعة الوفدية ممثلة فى مصطفى موسى وبين إبراهيم الروبى صاحب

---

(٢٥) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ٢٠ مارس ١٩٤٧ . ومما هو جدير بالملاحظة أن الصحيفة قد بدأت فى الاهتمام بتتبع ورصد أخبار السودان ونشاط الحركة الطلابية فيه ، وكذا أخبار العالم العربى وحركات التحرر فيه .

(٢٦) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ٢٠ مارس ١٩٤٧ .

الصحيفة (٢٧) . وقد استمرت الصحيفة تعبر عن افكار الجماعة منذ مارس ١٩٤٧ ، وحتى اغلاقها في نهاية ديسمبر ١٩٤٧ ، بعد ان تعرضت الجماعة لموجة من المطالبات المتلاحقة من قبل الحكومة والبوليس السياسى ، أدت اى احتجاج الصحيفة عن الصدور فيما بين منتصف مايو ونوفمبر ١٩٤٧ ، نتيجة لقاء القبض على أغلب قيادات التنظيم ، عقب حوادث القنابل الشهيرة (٢٨) . ثم عادت « رابطة الشباب » الى الصدور مرة أخرى في مايو ١٩٥٠ ، ولكنها كانت تعبر عن السياسة العامة التى انتهجها الوفد آنئذ ، بعد ان تم احتواء أغلب قيادات تنظيم الطلبة أثناء وزارة الوفد الأخيرة كعبد المحسن حمودة الذى سافر الى الخارج للعمل كملحق صحفى لسفارتنا بواشنطن ، وأحمد كمال عبد الرازق الذى عمل سكرتيراً للنحاس للشئون البرلمانية ،

---

(٢٧) لقاء مع عبد المحسن حمودة بتاريخ ١٩٨٠/٣/٨ . وجدير بالذكر ان رابطة الشباب قد اشارت في مدعها الاول ، بعد ان أصبحت تعبر عن افكار الجماعة ، الى انها تلتفت نظر القراء الى ان ادارتها الجديدة الآن لا ترتبط بصمدات الادارة القديمة ، وانها غير مسئولة عن سابق افعالها واعمالها ، ورجت القراء ان تكون العاملات مستقبلا مع مدير الادارة الجديد وأما ، وهو عبد الرؤوف أبو علم ، لذى أصبح - فيما بعد - رئيسا للتحرير ، وتولى أحمد كمال عبد الرازق المحامى مهام الادارة . وقد أكد عبد المحسن حمودة أثناء لقاءنا به على مزوف الطلبة من تلقى دعم مالى من جانب قيادات الوفد ، وانها اعتمدت على التمويل الذاتى من جانب الأمضاء وخصوصا مصطفى موسى ، ووفقا لقدراتهم المادية .

(٢٨) كانت قيادة الطلبة الوفدية تتولى الصبء الأكبر لاصدار الصحيفة ، حيث اختص مصطفى موسى بكتابة عمودا اسبوعيا بعنوان « منا .. اليكم » وأحمد كمال عبد الرازق مقالا بعنوان « نحو الحرية » . أما أحمد عبد الجواد وعبد فقد تولى تحرير ركن الطلبة ، وعبد الرؤوف أبو علم أخبار العمال ، وتناول كل من وجيه راضى وعبد المحسن حمودة متابعة القضايا السياسية والرد على خصوم الطلبة من الاتجاهات الأخرى .

ومصطفى موسى الذى بدأت تظهر عليه علامات الاعتدال فى خطه السياسى المعادى لقيادات الوفد ، حتى تمكن من الفوز فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عن دائرة باب الشعرية ، مما ترتب عليه اضعاف الطليعة كمنظم ومحرك للوفد (٢٩) .

---

(٢٩) جدير بالملاحظة انه ، ونتيجة للضربات المتلاحقة التى تعرض لها مصطفى موسى ، وأفرت على وضعه الذاتى والعائلى ، مما دعاه الى التفكير فى بناء الذات وتحقيق أكبر قدر من الامكانيات المادية لتكون مميّنا له فى حركة النضال ، فانشأ - فيما بعد - شركة الصيد للمقاولات . ويبرر عبد الحसन حموده عملية الاحتواء هذه بمجيئ الوفد الى الحكم وبالتالي توقف حركة النضال الوطنى خلال تلك الفترة بعد أن أبعد الوفد عن الحكم أكثر من خمس سنوات .



## الفصل الأول

---

### الطليعة واللجنة الوطنية للطلبة والعمال

- اتصال المثقفين بالعمال .
- محاولات التقارب من جانب اليسار .





فى يونيو ١٩٤٥ ، ونتيجة للضغط المتزايد من جانب الحركة الوطنية ، أعلنت الحكومة القائمة رفع الرقابة عن الصحف ، وانتهاء منع الاجتماعات العامة ، والغاء اجراءات الاعتقال الوقائى ، ثم اتبعت ذلك نالغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من نفس العام ، مما كان له أثره على الأحوال الداخلية فى البلاد ، فبرزت على الفور المسألة الوطنية على مسرح الأحداث السياسية فى مصر ، لتفرض نفسها ، ولتحدد مستقبل العلاقات المصرية البريطانية .

فقد شهدت هذه الفترة العديد من المؤتمرات والاجتماعات السياسية والحزبية ، فى محاولة ليجاد صيغة ملائمة لتحقيق جلاء القوات البريطانية والاستقلال التام بعيدا عن ربط البلاد بمجلة السياسة البريطانية الجديدة التى كانت تهدف الى عقد محالفة عسكرية جديدة ، تضمن لانجلترا اتخاذ مصر قاعدة عسكرية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، بدعوى مقاومة ومواجهة الخطر الروسى الذى يهدد سلامة المنطقة المرتكزة على المنشآت والمواصلات الحربية . وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن تأليف هيئتين لقيادة الحركة الوطنية فى مواجهة السياسة البريطانية الجديدة ، سياسة الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك .

وكانت الهيئة السياسية الأولى والتى تألفت من الأحزاب

السياسية التقليدية المشتركة في الحكم آنذاك هي التي تولت مفاوضات الحكومة البريطانية ، حول امكانية تغير معاهدة ١٩٣٦ ، نتيجة لتغير الظروف الدولية والداخلية ، بمعاهدة جديدة تتفق وما قدمته مصر من تضحيات مادية وبشرية للطفاء خلال الحرب ، وتحقق مصر من خلالها ، وبالطرق السلمية ، دون طرح فكرة الكفاح المسلح ، الاستقلال التام ووحدة وادي النيل . وقد حظيت هذه الهيئة بالرعاية والتوجيه وكانت موضع اهتمام وتأييد من قبل الحكومة القائمة والسراى .

اما الهيئة الثانية - موضوع دراستنا - فقد كانت بمثابة تجمع وطنى ، ضمت كافة العناصر الوطنية التقدمية من شباب الوفد والكتلة ، وبعض القوى الأيدولوجية الأخرى التي برزت على الساحة السياسية آنذاك كالأخوان المسلمين ومصر الفتاة والجماعات الماركسية بمختلف اتجاهاتها وانتماءات أعضائها .

وقد رأى هذا التجمع الوطنى الذى انفصل عن القيادات السياسية التقليدية التي ارتضت بالمفاوضات ، أن التحرر الوطنى من الاستعمار والحصول على الاستقلال التام لا بمنحان بل يؤخذان بالقوة ، وذهبوا الى أن السلطات البريطانية لن تتنازل بمحض ارادتها عن الحقوق التي خلعتها عليها معاهدة ١٩٣٦ ، خاصة وأن الوعود البريطانية بالجلء قافت الثمانين وعدا (١) .

وكان من أبرز هذه القطاعات تقدما وثورية في قيادة الحركة الوطنية الطلبة والعمال . وبدأ النشاط يندب في هذين القطاعين

---

F.O. 371/45932, Weekly Report from 20 — 26. (1)  
September, 1945.

حيث قدم حزب الفلاح الاشتراكى مذكرة الى السفارة البريطانية ، اشار فيها الى مساهمة مصر في المجهود الحربى ، وطالب بالاستقلال التام ، لمصر والسودان .

بالذات . أما بالنسبة للعمال فقد حدث في اواخر عام ١٩٤٥ ، أن أعلن الاتحاد العالمى لنقابات العمال عن مؤتمره التأسيسى الاول واهلب باتحادات العمال ونقاباتها أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك فى المؤتمر وكان ان قامت فى مصر هيئتان للعمال ، اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ثم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وارسل العمال المصريون الى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات الذى عقد فى باريس فى أكتوبر ١٩٤٥ بوفدين . وقد يمثل اللجنة التحضيرية ووفد يمثل المؤتمر وفى باريس توحد الوفدان وفى أثناء انعقاد المؤتمر طرح وفد العمال المصرى عدة موضوعات كان اهمها : المطالبة بطرد القوات الأجنبية من وادى النيل ، وأثر السياسة البريطانية فى تأخر الصناعة المصرية ، والمشكلة الزراعية ، بالإضافة الى محاربتها للحركة النقابية والحياة الديمقراطية فى مصر .

وكان من الآثار الهامة المترتبة على ذلك أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمى للنقابات قرار يندر بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر (٢) .

أما الطلبة فقد عرفوا أيضا الاجتماعات المتواصلة لتنظيم صفوفهم استعدادا لجولة جديدة من العمل الوطنى عند بداية العام الدراسى فى أكتوبر ١٩٤٥ . وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن تشكيل اللجان التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة ووضعوا برنامجا من ثلاث نقاط :

**أولا - النضال من أجل الاستقلال الوطنى ومكافحة الاحتلال العسكرى والسيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية .**

---

٢١ محمد انيس : تطور المجتمع المصرى من الإقطاع الى ثورة يوليو ١٩٥٢ ،

ثانيا - العمل على تصفية عملاء الاستعمار المحييين ، من  
الاقطاعيين وكبار المالىين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية .

ثالثا - توحيد كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار .

وكان من أهم الشعارات التى رفعتها اللجنة « المفاوضات  
مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة » وهو شعار ينبىء بنهاية  
مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى كانت المفاوضات فيها هى  
الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف الوطنية ويتضمن أى تنازلات  
يمكن أن تفرض بها الحكومة فى حقوق الوطن ورفض شروط تقرر  
مقابل الجلاء ، كما أنه شعار يفضى برافعه متى بقى مصرا عليه  
الى أمساك السلاح لطرد المحتلين . وبهذه المثابة كان هذا  
الشعار يفوق حزب الوفد الذى قام أسلوبه التقليدى على  
المفاوضات ويفوق شعار الحزب الوطنى « لا مفاوضة الا بعد  
الجلاء » (٣) .

وقد دعت ، اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة ، الى  
اجراء انتخابات بين الطلبة من ممثلى اللجان الوطنية فى الكليات  
والمعاهد المختلفة ، وتكونت بهذه اللجنة التنفيذية العليا ، حيث  
تم انتخاب الطالب مصطفى موسى زعيم الطلبة الوفديين بكلية  
الهندسة واحد قيادات الطليعة رئيسا للجنة التنفيذية العليا  
للطلبة فى ديسمبر ١٩٤٥ . وكان من بين أعضاء اللجنة المنتمين  
للطليعة الوفدية عبد الرؤوف ابو علم وأمين الكاشف وأحمد  
عبد الجواد وهبه وعبد المحسن حمودة (٤) .

وعلى الرغم من غلبة العناصر الوفدية التقدمية ، ممثلة فى

---

(٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٤) مما هو جدير بالملاحظة أن الدكتور فؤاد محيى الدين قد لمع نجمه  
السياسى فيما بعد وأصبح رئيسا للوزراء من خلال انضمامه فترة وجيزة الى  
اللجنة الوطنية للطلبة .

الطلیعة ، والدور المؤثر والفعال الذى لعبته داخل اللجان المختلفة ، وفى تعبئة جماهير الطلاب ضد الاحتلال البريطانى للبلاد والقوى الرجعية الأخرى ، فان رفعت السعيد يحاول أن يؤكد على أن الطلبة اليساريين كانوا القوة الدافعة الحقيقية وراء الحركة الطلابية الوطنية فى هذه المرحلة ، ويستند فى ذلك الرأى ، على أن الأفكار التى صاغتها اللجنة التنفيذية الوطنية للطلبة كان يغلب عليها الفكر اليسارى ، لما تضمنه البرنامج المطروح من مطالب اشتراكية الى جانب المطالب الوطنية التى تتعلق بالجلء التام ووحدة وادى النيل (٥) .

وعلى ضوء المذكرة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية ، والتى طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، نظرا لتغير الظروف الدولية والمحلية ، والرد البريطانى عليها فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ، ليؤكد « بأن المبادئ الاساسية التى قامت عليها المعاهدة سليمة فى جوهرها ، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم بروج من الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب » (١) . تحركت

---

(٤) رفعت السعيد : تاريخ التنظيمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ،

ص ٢٦٦ . وهذا الرأى يعتبر انحياز من جانبه لهؤلاء ، حيث تجاهل ما قام به يسار الوفد ممثلا فى محمد مندور فى الدعوة مرارا الى تحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من الاستعمار والاستغلال الاقتصادى . انظر مقالنا بعنوان « محمد مندور وفكرة السياسى والاجتماعى » ، المؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ .

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٧٩ .

وقد أعاد هذا الرد الى الاذعان تصريح « هور » الشهير وزير خارجية بريطانيا فى نوفمبر ١٩٣٥ ، والذى أشار فيه أن مصر ليست جذيرة بالحياة النيابية ولا بالاستقلال ، فكان لذلك أثره فى تحريك الشعور الوطنى المعادى للسياسة البريطانية .

اللجان التنفيذية للحركة الوطنية ممثلة للطلاب للأعداد لعقد مؤتمر عام بجامعة القاهرة ( جامعة فؤاد ) في التاسع من فبراير ١٩٤٦ ، حضره حشد كبير من طلاب الجامعات والأزهر والمدارس الثانوية ، وأسفر هذا المؤتمر على القيام بمظاهرة ضخمة من الطلاب تحركت نحو قصر عابدين لابلأغ الملك القرارات التي استقر عليها الطلبة لمواجهة الموقف المتخاذل من جانب حكومة النقراشي فيما يتعلق بقضية الاستقلال والتحرر الوطني ، والاعراب عن احتجاجهم من تلك السياسة البريطانية التي اتسمت بالمرأوخة والمطل والتسوية ، تلك السياسة التي اتصفت بها بريطانيا منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ . وهنا حدثت مذبة كوبرى عباس الشهيرة ، حين تصدت قوات الأمن والبوليس لاعتراض الطلبة ، ومنعهم من مواصلة المسير ، وانهالت عليهم ضربا ، فلجأ بعض الطلاب الى القفز من فوق الكوبرى هروبا من الضرب الشديد فسقطوا فى النيل . وقد أصيب من الطلاب فى تلك الحوادث نحو المائة باصابات مختلفة ، كما تم القبض على أعداد أخرى منهم حيث تقاوا فى لوريات تابعة للشرطة الى محافظة الجيزة وهناك تولت النيابة التحقيق معهم (٧) .

وقد اشعلت مذبة كوبرى عباس النار فى جموع الشعب بمختلف طوائفه وحدثت مصادمات أخرى عنيفة بين البوليس والعناصر النائرة من الطلبة والشباب الوطنى فى كافة أنحاء البلاد ، واستمرت المظاهرات فى الأيام التالية تهتف بسقوط الاستعمار والاستبداد ، وانضم اليها العمال بعد أن اضرخوا عن العمل فى الكثير من المصانع . وتظهر روح هذه الأيام فى أسلوب عزيز فهمى الجياش ، وهو كما نعلم واحدا من أقطاب الشباب الوفدى التقدمى « انه وطننا فاحصدوا ارواحنا حصدا واحشرونا

في السجون حشرا واستمعينوا على خطف جثث الشهداء بالكلب  
نمر وبغيره من الكلاب ، وحرموا علينا الاحتفال بالشهداء وأبحوا  
دمائنا فما أهون الغداء . لن ننزل عن شبر من الوطن المقدس  
ولن نفرط في ذرة من وادى النيل أو نفنى عن بكرة أبينا . انه  
وطننا وسنحميه بسواعدنا وانها ارضنا وسندفع عنها  
بأيدينا (٨) .

ولكبت هذا الشعور الوطني الفياض ، سلكت الحكومة  
واجهزة الأمن مسلك العنف والشدة تجاه تلك المظاهرات ،  
كما صودرت أعداد كثيرة من الصحف التي كانت تقوم بتتبع ونشر  
اخبار المظاهرات أو التحقيقات التي كانت تجريها النيابة مع  
المقبوض عليهم من هؤلاء ، مما ترتب عليه ازدياد موجة السخط  
والاستياء بين كافة طوائف الشعب ، الامر الذي ادى الى اضعاف  
مركز الوزارة ، فقدم النقراشى استقالته في ١٥ فبراير ١٩٤٦ ،  
بعد أن عجزت وزارته عن تحقيق الامن العام والسيطرة على  
الأوضاع الداخلية المتدهورة داخل البلاد . وهنا أدركت السراى  
خطورة الطابع الجديد للحركة الوطنية ، فعهدت الى اسماعيل  
صدقى تأليف الوزارة الجديدة ، فألغها في ١٧ فبراير ١٩٤٦ (٩) .

رأى اسماعيل صدقى أن منع المظاهرات اطلاقا ومواجهتها  
بالقوة كان من الأسباب التي أدت الى زلزلة مركز وزارة النقراشى،  
ومن ثم فقد سمح بقيامها مع الاحتياط لحفظ الامن والنظام ،  
والعمل على صيانة ممتلكات الأجانب ، واطلق سراح بعض الطلاب

---

(٨) الوفد المصرى ، ١٣ فبراير ١٩٤٦ . كذلك طوق البىبرى ، المرجع

السابق ، ص ٩١ .

(٩) الوفد المصرى ، المجلد ٢٣٦٩ ، ١٧ فبراير ١٩٤٦ . وقد هاجم

عزيز فهمى اسماعيل صدقى واصفا اياه « بجلاد الشعب ومزيف ارادة الأمة  
بنسبة ٦٧٪ من مجموع الناخبين عام ١٩٣١ » .

المعتقلين ، بل لقد هتاهم على مشاعرهم الوطنية وتعهدهم بالثبوت  
عن مصالح البلاد (١٠) .

على أن جهود صدقي لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي  
ذهبت ادراج الرياح ، لما كان يمتلكه من رصيد وماض في مواجهة  
الحركة الوطنية ، مستخدما في ذلك أسلوب البطش والإرهاب ،  
والغاء دستور ١٩٢٣ ، مما أدى الى زيادة موجة التذمر والاستياء  
من جانب الحركة الوطنية ، فبدأ الاتصال بين الطلبة والعمال  
لتنسيق العمل الوطنى في مواجهة الأوضاع الجديدة ، وأسفر هذا  
التلاحم عن تأليف اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال ، التى  
أصدرت قرارا بجعل يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ « يوم  
الجلء » وفيه يتم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه  
للاضراب على التمسك بالجلء التام وتحقيق وحدة وادى  
النيل (١١) .

تحركت المظاهرة كما تحدد لها في بيان اللجنة العليا للطلبة  
والعمال وطافت بشوارع القاهرة ، وامت الجُموع روح الوحدة  
الوطنية ، بعيدا عن الانتماءات الحزبية ، أعادت الى الأذهان  
ذكرى مظاهرات ١٩١٩ ، ١٩٣٥ . وهنا شعرت السلطات  
البريطانية بمدى خطورة الموقف ، وأن ثمة قيادة جديدة للحركة  
الوطنية ، لديها القدرة على مخاطبة الجماهير مباشرة ، فرات أن  
الأمر يتطلب نزولها ميدان المعركة لفصم عرى الوحدة الوطنية ،  
التى تهدد الاحتلال البريطانى ومصالحه الحيوية فى المنطقة ،  
لذا فقد قامت بالتصدى لجموع المتظاهرين بإطلاق النيران عليهم  
بميدان الاسماعيليه ( التحرير حاليا ) ، مما أدى الى استشهاد  
٢٣ وجرح وأصابة ١٢١ من المصريين .

---

(١٠) مارسيل كلوب : تطور مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ص ١٧٢ .  
(١١) F.O. 371/53289, 21 Feb. 1946.



وعلى الرغم من تدخل القوات البريطانية ، واعتراض المظاهرات السلمية بإطلاق الرصاص عليها ، مما أسفر عن استشهاد واصابة عدد كثير من المصريين . نقول على الرغم من مسئولية سلطات الاحتلال البريطاني مما وقع من أحداث اليمه في هذا اليوم ، فان الحكومة البريطانية تقدمت في مساء ذلك اليوم الذى شهد هذه المأساة بمذكرة احتجاج رسمية الى الحكومة المصرية عن طريق المستر بوكى Boker مساعد السفير البريطانى بالقاهرة وولتر سمارت Samart السكرتير الشرقى للسفارة ، وفيها طالبوا ، بشئ من التهديد ، بمنع المظاهرات منعا تاما وضرورة المحافظة على الأمن العام ، وعلى ممتلكات الأجانب ، وفي نهاية المذكرة طالبوا الحكومة المصرية بمعاينة المسئولين عن تلك الحوادث ، ودفع التعويضات اللازمة عن الاضرار التى نجمت عن ذلك . ولم ينس الانجليز في تبليغهم الرسمى هذا ان يهددوا بارجاء المفاوضات لتعديل المعاهدة اذا عجزت الحكومة عن تحقيق تلك المطالب . وأرسلت صورة من هذا الانذار الى الملك فاروق ، بعد ان تم تبليغه الى اسماعيل صدقى رئيس الوزراء (١٢) .

لن نتعرض للاحداث الداخلية التى شهدتها هذه الفترة بالتفصيل ، ونكتفى هنا بالإشارة الى الدور الهام الذى لعبته الطليعة الوفدية ، ممثلة في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، في قيادة حركة الاضراب العام الذى عم كافة أنحاء البلاد ، كما كان لها دورها في احباط مشروع صدقى - بيغن - وفي ابراز جوهر السياسة البريطانية الجديدة في المنطقة ، والتي كانت تهدف الى

---

(12) F.O. 371/53284, 21 February 1946.

وجدير بالذكر ان اسماعيل صدقى بدلا من قيامه بإرسال برقية احتجاج الى الحكومة البريطانية لتدخلها في شئون مصر الداخلية ، وتحميلها مسئولية تلك الحوادث الاليمه ، قام باتخاذ اجراءات صارمة ضد الحركة الوطنية .

وربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار ، وربطت تحقيق الأهداف الوطنية بالمضمون الاجتماعى للحركة الوطنية ، وتحملت من أجل ذلك متاعب جمّة ، كما تعرضت للاضطهاد السياسى من قبل حكومات الأقلية (١٢) .

وعلى الرغم من تلك القيادة الجديدة للحركة الوطنية ممثلة فى « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » ، فإنها عجزت بدورها عن الاستمرار فى قيادة الحركة الوطنية ، لاقتصار نشاطها بين صفوف الطلبة والعمال ، دون أن تتوجه الى الريف المصرى الذى لعب دورا هاما ومؤثرا فى أحداث الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، كما أنها لم تنظم صفوفها بين دوائر الجماهير ، بتكوين لجان فرعية لها فى المصانع وبين طلاب المدارس والجامعات . هذا بالإضافة الى الانقسامات التى سادت بين صفوف قيادتها ، لتعدد اتجاهاتهم وانتماءاتهم ، وعدم التنسيق والتوحيد فيما بينهما (١٤) . وفى الوقت الذى تكونت فيه اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لقيادة الحركة الوطنية ، بادر الاخوان المسلمون وبعض المنظمات الأخرى ، بالانسحاب من اللجنة ، وبايعاز من حكومة صدقى ، قاموا بتشكيل « اللجنة القومية » وذلك لتحطيم اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، وفتح لها أبواب الدعاية والنشر المختلفة ، بينما جرم هذا على اللجنة الوطنية ، مما كان له اثره فى تفتيت جهود الحركة الوطنية فى مواجهة السياسة الاستعمارية والحكومات الرجعية .

---

(١٢) دليلا على الدور المؤثر الذى لعبته اللجنة الوطنية فى مسار الحركة الوطنية أن غالبية قيادة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانوا ينتمون اليها . انظر ، الوفد المصرى ، ١٩٤٦/٢/٢٤ . قراوات اللجنة التنفيذية العليا للطلبة .

(١٤) من أمثلة ذلك حركة الانشقاقات بين الجامعات المركبة لاختلاف رؤاها فيما يتعلق بالقضية الوطنية . انظر

Weekly Appreciation From Cairo, to F.O., F.O. 317, 29, August, 1947.

وبعد أن تناولنا الدور الهام الذى لعبته انطلاقة الوفدية ، بالتصاون والتنسيق مع التيارات التقدمية الأخرى فى قيادة الحركة الوطنية ، ينبغى الإشارة الى نقطة هامة تتعلق بموقف الطليعة من بعض التنظيمات السياسية الأخرى .

فقد شهدت هذه الفترة ، موضوع دراستنا ، عديد من محاولات التقارب والائتلاف بين بعض فصائل الحركة الوطنية من ناحية وبين التيارات التقدمية فى حزب الوفد من ناحية أخرى . وكانت قيادته الوفد برغم غلبة العناصر اليمينية فيها ، تفسح المجال لهذا التقارب استغلالا واستثمارا لكل الامكانيات المتاحة لضرب حكومات الأقلية التى كانت تهدف ، بدورها ، القضاء على الوفد ، وتأثرا بضغط التيارات التقدمية داخل الحزب .

ووفقا لما توافر لدينا من معلومات تتعلق يمثل هذا التقارب والائتلاف ، يمكننا القول أن ثمة تجربتين من جانب الجماعات الماركسية لاستقطاب بعض الطلبة الوفديين وشباب الطليعة ضد قيادات الوفد من الجناح اليمنى . بدا ذلك واضحا من خلال تلك المحاولة التى قامت بها جماعة « الفجر الجديد » بالعمل داخل صفوف حزب الوفد ، والتعاون مع الطليعة الوفدية فى اصدار صحيفتى صوت الأمة ورابطة الشباب ، بالإضافة الى المساهمة فى نشاط لجنة القاهرة للتأليف والنشر ، بهدف خلق تيار يسارى بين صفوف الحزب ، وخصوصا بعد اغلاق صحيفتهم عقب الحملة التى قام بها اسماعيل صدقى للاطاحة بالعناصر الوطنية والصحف المعارضة لسياسته فى ١١ يوليو ١٩٤٦ (١٥) .

اما التجربة الثانية ، فكانت تتمثل فى تلك المحاولة التى

---

(١٥) أحمد صادق سعد : ضغوط من اليسار العربى فى اعقاب الحرب

المالية الثانية ، ص ٥٥ .

قامت بها « حدتو » بهدف استقطاب بعض العناصر التقدمية في الحزب والعمل على سلخها من الوفد . وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال المقال الذي نشرته « الجماهير » لشهيد عطية الشافعي - أحد أعضاء هذا التنظيم - والذي يدعو فيه صراحة الى ضرورة تأسيس حزب للطبقة العاملة والجماهير الكادحة ليمثل ارادتها ويعبر عن مصالحها (١٦) .

وعلى الرغم ان « الجماهير » كانت تطلق على « رابطة الشباب » « الزميلة المناضلة » . وحين قامت الحكومة بمصادرة احد اعداد المجلة ، اشارت الجماهير بان ذلك العمل يعد ضربة موجبة للحركة التحريرية ، ويمثل اضطهادا للصحافة الوطنية المعارضة في ظل النظام الحاضر . وأضافت أنه في الوقت الذي تتمتع فيه الصحف الحكومية الأجيّة بكامل حريتها في نشر الدعاية للحكومة وتبرير عبثها بتفضية الوطن ، نراها من ناحية أخرى تتعسف مع الصحافة انحره وتلقى بالكتاب الوطنيين في اعماق السجون (١٧) . نقول هنا الرغم من هذا وذاك فقد ووجه هذا المقال السابق الاشارة اليه بهجوم عنيف من جانب يسار حزب الوفد ، ممثلا في الطليعة ، ادراكا من جانبهم بأن الوفد بجماهيرته الواسعة ، وما يتمتع به من ثقل على الساحة السياسية وبين

---

(١٦) رفعت السيد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ ،

ص ١٩٠ .

(١٧) الجماهير ، العدد السابع ، ١٩ مايو ١٩٤٧ . وكانت رابطة الشباب قد صودرت في ١٤/٥/١٩٤٧ . انظر ، صوت الأمة ، ١٦/٥/١٩٤٧ . حيث أرسلت لجنة الطلبة التنفيذية العليا برقية احتجاج لرئيس الوزراء ، استنكرت فيها هذا الاجراء الاستبدادي ضد الصحافة الشريفة بينما يترك الحل على الفارب وتفتح خزانة المصروفات السرية للصحف الحكومية التي تنشره الحقائق وتفسد قضية الوطن .

الجماهير ، نظرا لصلابته في الكفاح وصدق وطنيته ، وباعتباره وليد ثورة تغفلت في ضمير الشعب ، هو المؤهل تاريخيا لقيادة الصراع الوطني والاجتماعي معا ، وأن أي كفاح طبقي يجب أن ينصب من صفوف العناصر التقدمية في الحزب الى داخل الوفد نفسه لتحويله وتطويره الى حزب يتبنى مصالح الطبقات الكادحة . فلم يكن من المعقول ، والحال كذلك ، أن تترك الطليعة حزب الوفد بجماهيرته الواسعة ، وباعتباره ممثل الأغلبية ، وتذهب الى حركات ضيقة تعيش في عزلة عن الشعب وتفتقد الى القيادات الواعية بأبعاد المشكلة ، أي أن مجال العمل الوطني والتغير الاجتماعي لابد أن يكون عن طريق الوفد . ثم ان الطليعة ولدت في رحم الوفد - على حد قول عبد المحسن حموده - فلم يكن من الممكن أن تترك هذا الرحم وتذهب الى تلك التنظيمات الأخرى ، التي قد تعوق الطاقات الكامنة في الطليعة ، لأن هذه الجماعات الماركسية التي سعت الى الارتباط تنظيميا بالطليعة ، كانت تعتمد على الحلقات والدروس دون أن تحاول التوغل في أعماق الجماهير والعمل بينها (١٨) .

---

(١٨) لقاء مع عبد المحسن حموده بتاريخ ١٩٨١/٢/٨ . ومما هو جدير بالذكر أنه لم ينف مبدأ العمل والتعاون مع هؤلاء من خلال اللقاءات والصحف واللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، دون أن يكون هناك ارتباط تنظيمي معهم . وكانت الطليعة تحترم جدية هؤلاء في متابعتهم للقضايا الهامة والحيوية وخطهم الوطني الديمقراطي . وقد أبدى عزيز فهمي ، على الرغم من اختلافه معهم في بعض الآراء السياسية ، إعجابه بهؤلاء ، وبحملات « الجماهير » في مكافحة الاستعمار وأموانه في مصر ، ودفاعها القوي عن الحريات العامة ، وكذا دفاعها عن العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الطبقات الشعبية . الجماهير ، العدد ١٥ ، ١٤ يوليو ١٩٤٧ ، حديث لعزیز فهمی لشعوب الجماهير .



## الفصل الثاني

---

### الطبيعة والمسألة الاجتماعية والسياسية

- ـ أولاً : المسألة الاجتماعية .
- ـ ثانياً : المسألة السياسية .





اهتمت الطليعة الوفدية بنضال الطبقة العاملة المصرية ضد الرأسمالية الأجنبية والمصرية ، التي كانت تهدف الى استنزاف موارد البلاد الاقتصادية ، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب جهد واستغلال هذه الطبقة الكادحة ، دون أن تلقى بالا لمطالبهم المتثقلة في تحسين احوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة الى توفير الرعاية الصحية لهم ، أسوة بزملائهم الأجانب من العاملين داخل تلك المؤسسات الصناعية .

وكان للمماناة الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها الطبقة العاملة المصرية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أثرها في زيادة موجة الاضطرابات والاضرابات من جانب العمال داخل المصانع .

ومن الملاحظ أنه قد ارتبطت المطالب الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة المصرية بالمسألة الوطنية ، ونعني بها حركة التحرر الوطني من الاستعمار ، بدأ هذا واضحا من خلال مطالعتنا للوثائق البريطانية إبان هذه الفترة ، والتي كانت تشير مرارا الى مدى الشعور بالعداء والكراهية من جانب هؤلاء للتواجد الانجليزي وسياسته الجديدة المتعلقة بالأحلاف العسكرية والدفاع المشترك (١) .

---

1. F.O. 371/63021, 29 August, 1947., F.O. 371/41319, Weekly Report, from 16 — 22 November, 1947.

فقر مناطق التجمع الصناعي بالمطلة الكبرى وكذلك في شبرا الخيمة ازدادت موجة الاضطرابات منذ بداية عام ١٩٤٦ . فقر يناير من هذا العام امتنع عن العمل خمسة وثلاثون الفا من العمال يضمون بالدرجة الأولى عمال النسيج في مصانع الحرير والأقطان والأصواف . وانتشرت الاضرابات بالجملة حتى لزم الأمر احتلال بعض المصانع بالقوة العسكرية . وطالب العمال بالألا تجاوز ساعات العمل ٤١ ساعة أسبوعيا بدلا من ٥٤ ساعة وبحد أدنى للأجور قدره ٣٠ قرشا يوميا وبدفع الأجور عن أيام العطلات والأعياد . وبعد أن هذا الاضراب بعض الوقت استؤنف في شهر مايو من العام نفسه وامتد الى الاسكندرية حيث توقف عمال شركة الغزل عن أعمالهم من ١٥ الى ١٩ يوليو واستمرت الحركة في شهر سبتمبر ١٩٤٧ (٣) .

وعلى الرغم من التحذيرات والتهديدات المتكررة من جانب الحكومة ، وبإيعاز من سلطات الاحتلال البريطاني بمنع مثل هذه الاضرابات ، فقد استطاع عمال الغزل والنسيج بمدينة الاسكندرية القيام بمظاهرة ضخمة ضمت حوالى أربعة الاف عامل في ١١ سبتمبر ١٩٤٧ ( ذكرى الاحتلال البريطاني ) ، وأطلقت عليهم قوات الأمن والبوليس الرصاص لتفريقهم ، مما أدى الى حدوث العديد من الإصابات ، كما قتل أحد العمال . وفي نفس هذا اليوم الذى شهدت فيه الاسكندرية تلك المظاهرات والاضطرابات العنيفة ، اضراب موظفو وعمال المطبعة الأميرية بالقاهرة عن العمل (٣) . واستمرت تلك الحوادث في شهر يناير ١٩٤٨ ،

2 F.O. 37/63021, Weekly Report from Cairo to F.O., 16 August, 1947.

كذلك مارسيل كلومب : تطور مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ص ٢٨٧ .

3 F.O. 371/63021, 13 September, 1947.

مما ترتب عليه تدخل البوليس وقوات الجيش ، نتيجة اتساع دائرة أعمال العنف بين العمال .

وانفجرت اضرابات اخرى ، كان من بينها اضراب عمال السكك الحديدية الذى أدى الى اعلان الأحكام العرفية . ثم اضراب عمال ومستخدمى شركات توزيع البنزين فى فبراير ١٩٤٨ ، وهو الاضراب الذى شل حركة المواصلات جزئيا واكتسبت الحركة الاجتماعية أرضا جديدة وأخذت تمتد شيئا فشيئا لتشمل مستخدمى وموظفى الدولة وأصبح الجميع يطالبون بتحسين أجورهم وأحوالهم الاجتماعية (٤) .

وقد أفسحت الطليعة الوفدية المجال للمطالب العادلة للطبقة العاملة المصرية ، وحرصت على إبراز مشاكل العاملين الخاصة بتحسين أجورهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وهاجمت الأسلوب الذى تنتهجه الشركات الأجنبية لاستغلال هذه الطبقة الكادحة الى اقصى حدود الاستغلال ، وضربت الأمثلة على ذلك بما كانت تقوم به شركة السكر والتي امتلكت ست مصانع كبيرة لانتاج السكر فى الحوامدية وأبى قرقاص والشيخ فضل ونجع حمادى وكوم أمبو وارمنت ، بالإضافة الى ما كانت تمتلكه من تفتيش زراعية تبلغ مساحتها آلاف الأفدنة ، من استغلال للطبقة العاملة المصرية فى مصانع الانتاج هذه ، اضافة الى تسخير الفلاحين الذين يعملون فى تفتيش الشركة (٥) . كذلك نددت الطليعة بأسلوب الفصل التعسفى الذى كانت تستخدمه الشركات بدعوى عدم توافر الأسواق لتصريف الانتاج المتزايد ، وانخفاض الطلب على السلع من جانب المستهلكين ، دون مراعاة أو احترام

---

(٤) مارسيل كلوب ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨

(٥) صوت الأمة ، العدد ١٧٢ ، ١٢ فبراير ١٩٤٧ .

للقوانين والتشريعات العمالية التي حرمت ذلك . وطالبت أصحاب هذه الشركات بالالتزام بقوانين العمل ، وتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة ، فضلا عن التأمين ضد البطالة ، اضافة الى توفير الرعاية الطبية والاجتماعية للعاملين ، أسوة بزملائهم الأجانب من العاملين بهذه الشركات والمصانع (١) . وهاجمت النظم المتوردة التي وضعتها بعض الشركات الكبرى لعمالها كشركة قناة السويس وشركة السكر وشركات المياه والكهرباء والترام بالإسكندرية وشركة الفول بالإسكندرية ، التي كانت تصرف لعمالها مكافآت ضئيلة عن مدة خدمتهم أو تقوم بمنحهم معاشا صغيرا مقابل استقطاعات من أجورهم أو مرتباتهم . كما اتخذت الطليعة طابع الهجوم العنيف على الباشاوات الرأسماليين وسماصرة العهد الذين أضروا بقضية البلاد السياسية والاقتصادية بتعاونهم مع الرأسمالية الأجنبية المستغلة لتحقيق أغراضهم ومصالحهم الاقتصادية الواسعة على حساب افقار جماهير الشعب الكادحة . ودعت المصريين الى الوقوف صفا واحدا للتخلص من الأعداء الثلاثة الجاثمة على صدر هذا الوطن ، ممثلة في الأوتوقراطية الحاكمة والرأسمالية المدمرة - كما أسماها البعض منهم - وعبيد الحكم ، حتى يتمكنوا من القضاء على نالوث الفقر والمرض والجهل (٢) .

وحين تعرضت الطليعة لقانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمال ، الذي نظره مجلس النواب في ١٩ فبراير ١٩٤٧ ، ووافق

(١) وابطة الشباب ، العدد ١٥٥ ، ١٩٤٧/٢/٢٧ . وقد أوضحت الصحيفة مدى تفشي الأمراض القاتلة بين العاملين بهذه الشركات بشكل مزيج ، وأوردت احصائية بمدد المصابين منهم بأمرافق مخظفة لاتعلم الرعاية الصحية لهم .

(٢) الوحد العربي ، العدد ٢٤٧٨ ، ١٩٤٦/٦/٣ . كذلك وابطة الشباب ، العدد ١٥٨ ، ١٩٤٧/٤/١٧ ، العدد ١٥٩ ، ١٩٤٧/٤/٢٤ .

على اقراره بعد اجراء تعديلات طفيفة عليه . اشارت رابطة الشباب بأنه تشريع ضار بمصالح العمال ، واضافت بأنه يخالف روح الدستور ، ولا يساعد على حل المشاكل العمالية ، كما أنه يضر بالصناعات الوطنية ، حيث يعطى لوزير الشؤون الاجتماعية الحق في تعيين اغلب أعضاء اللجان . واوضحت بأن تدعيم الديمقراطية يتطلب انشاء محاكم عمالية خاصة ، وليس لجائنا معنة ، مشيرة بأن الفكرة من انشاء هذه المحاكم الخاصة لتعرض عليها قضايا العمال ، باعتبارها قضايا اقتصادية واجتماعية ، وبالتالي فهي بحاجة الى تخصص ودراسة من هذا النوع ، فضلا عن توفير الاجراءات العديدة التي تتم في مراحل مرض القضايا على المحاكم العادية ، ولكونها سلطة قضائية تتمتع بالاستقلال التام بعيدا عن المؤثرات المختلفة ، ولديها الضمانات لتكون حكمها سليما غير مفرض أو متحيز . واوضحت بأنه يجب ان تكون هذه المحاكم على درجتين حتى يمكن استئناف الحكم قبل محكمة أعلى . واختتمت نقدها لهذا المشروع بقولها : « انه لو تم بوضعه الحالي سيكون قانونا دكتاتوريا أحكم وضعه وصيغت لينفذ سيطرة أصحاب الأعمال على العمال وليعطيه ثغرات ينصب منها عليهم غضبهم واستغلالهم تحت سمع القانون وتطبيقه » (أ) .

وعلى الرغم من اهتمام الطليعة الوفدية بقضايا العمال والاتصال بهم في مواقع العمل والانتاج للكشف عما يعانونه من استغلال وقهر طبقى وانخفاض في مستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن تقديم بعض الحلول والمقترحات لمشاكلهم ، إلا أنه لم يلاحظ لها اتجاه مماثل من الاهتمام بأحوال الفلاحين ، حيث يؤخذ عليها عدم تواجدها بين دوائر الفلاحين وفي أعماق

الريف المصرى ، والكشف عما كانت تتعرض له هذه الطبقة من استغلال واستنزاف من قبل كبار الملاك والراسماليين ، اضافة الى تدنى مستوى معيشتهم الاقتصادى والاجتماعى ، الى جانب تعرضهم للكثير من الأوبئة والأمراض والمجاعات التى كانت تفتك بعدد غفير من هؤلاء ، لعدم توافر الرعاية الصحية لهم . واهم من هذا عدم التعرض صراحة لأبعاد الأزمة الاجتماعية ، ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية فى مصر ، كما فعلت بعض فصائل التنظيمات السياسية الأخرى ، وكذا جماعة النهضة القومية ، وكانت أقصى ما وصلت اليه الطليعة الوفدية لحل هذه المشكلة أو مواجهتها ، هو الموافقة الضمنية وباستحياء شديد على المشروع الذى قدمه العضو محمد خطاب الى مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٤٥ ، والذى كان يقضى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً بالنسبة للمستقبل أيضاً (٩) .

ولعل ذلك التردد من جانب الطليعة لمواجهة هذه القضية الهامة ، راجع الى التركيب الاجتماعى لهذه الجماعة ، فمن الثابت تاريخياً ان قيادات الطليعة كانت من المثقفين وطلاب الجامعات ، ابناء الطبقة البورجوازية الوسطى ، والتى كان لبعضها مصالح زراعية واسعة فى الريف المصرى ، ومن ثم فقد ركزت نشاطها على مشكلات مجتمع المدينة ، دون أن تلقى بالا أو اهتمام كبير لمشاكل الريف ، وخصوصاً فيما يتعلق بسوء توزيع الملكية الزراعية ، فضلاً عن عدم توافر الكوادر وقصور امکانات المادية ، هذا بالإضافة الى تخوفها من الاصطدام بقيادات الوفد من الجناح اليميني ، لذا فقد تجنبت الطليعة الوفدية المساس بمصالح هذه الفئة من كبار الملاك الزراعيين ، حتى لا تصطدم

---

(٩) انظر مقالنا ، بعنوان معهد متحور وفكره الاجتماعى والسياسى .

بالأورخ المصرى ، المجلد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ .

بالخط السياسي للحزب ، وخصوصا بعد أن تعرضت لضربات متلاحقة ولوجة من الاعتقالات المستمرة والسجن من قبل حكومات الأقلية ، نتيجة لمواقفهم السياسية والاجتماعية ، دفعت بعضهم الى فقدان مستقبلهم الاجتماعي ، بعد ان تعرضوا للفصل من الجامعات ، كمصطفى موسى وأمين الكاشف وعبد المحسن حموده، دون أن تلقى مؤازرة أو مساندة من جانب قيادة الحزب ذات الاتجاه اليميني المحافظ ، التي حرصت على اعتبار هؤلاء من الخارجين على الخط السياسي للحزب (١٠) . وقد ظهر ذلك بوضوح حين تخلت قيادة الحزب عن هؤلاء في بعض القضايا التي لفقت لهم ، كقضية الشيوعية في يوليو ١٩٤٦ ، وحوادث القاء القنابل في مايو ١٩٤٧ .

### ثانيا - المسألة السياسية :

كان من أهم الجهود التي بذلتها الطليعة الوفدية في هذا المجال هو الدفاع عن الحياة النيابية ، ودعم الديمقراطية السليمة في ظل أحكام القانون والدستور والدعوة المستمرة الى التمسك بالجزية . فقد صاغ محمد مندور مجموعة من الأسس والمبادئ، ودعا الشعب الى التمسك بها ، وتتلخص هذه المبادئ في انه « على كل شئب أن يتعصب لدستور وطنه وما يكفله هذا الدستور للمواطن من حقوق ، كحق التمثيل النيابي وكفالة الحريات العامة . ويجب أن تؤمن ايماناً راسخاً ومتيناً بأن قضية وطنه لن تحل ما لم تتحقق ارادة الأمة في اختيار ممثلها الحقيقيين ، وكل رأى مخالف لهذا الرأى انما هو نفاق تمليه

---

(١٠) مما هو جدير بالذكر ان الخط السياسي للطليعة الوفدية عقب حوادث الاغتيالات السياسية عام ١٩٤٨ ، كان يطلب عليه طابع الاعتدال وعدم التطرف في المواقف ، بعد التجارب المريرة التي مرت بها الجماعة .

مصالح الحاكمين الذين يستبدون بأمورنا » . وقد استمر محمد مندور في دعوته لشلبط الى التمسك بالحزبية ، مشيراً ومنبها الى أن الحياة السياسية في بلاد دستورية لا يمكن إلا أن تقوم على الحياة الحزبية . وهاجم دعوة البعض الى القومية واللاحزبية (١١) .

وكانت هناك جبهة جديدة قد تكونت من مصر الفتاه والسعديين والدستوريين وجماعة الاخوان المسلمين والحزب الوطنى وجبهة مصر بزعماء على ماهر والتي تكونت من مجموعة من المستقلين من الأحزاب السياسية . ودعت هذه الجبهة الى جمع الكلمة واتحاد الاهداف وتبذ الخلافات السياسية والترفع من النظام الحزبى والبعد عن التيارات السياسية المتطاحنة للوصول الى الحكم ، ودعت الى تحقيق « الوحدة الوطنية » ، ويرورا حيادهم هذا بأنه الوسيلة الوحيدة لانقاذ الوطن وخير ما يعمل في سبيله . وقد رد عبد المحسن حموده على مزاعم هؤلاء بالدعوة الى البعد عن الحزبية ، متسائلا عما يقصد به من مفهوم « الاعتدال وعدم الحزبية » ، مؤكدا أن « الطليعة الوفدية ترى في الوفد دون الأحزاب الأخرى معانى الوطنية الصادقة والصلابة في الكفاح ، وتُفخر بتعضبها لوفديتها وقطرفها في ميادئها، التي تدعو الى طرد الانجليز والدفاع عن الحرية والديمقراطية

---

(١١) وابطة الشباب ، العدد ١٦٧ ، (١١ ديسمبر ١٩٢٧) . مقال بمنوان « طرق الخلاص » . وجدير باللاحظة أن محمد مندور قد نشر في ديسمبر ١٩٥٢ كتاباً صغراً بمنوان « الديمقراطية السياسية » أوضح فيه لقادة الثورة مدى تأييد وحماس جماهير الشعب لهم ، وذكر أعضاء التنظيم « بأن المفهوم أن يؤدي طرد الملك من مصر عودة السيادة الى الأمة » . وطالب بتمدد الأحزاب باعتباره ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية . انظر ، محمد مندور ، الديمقراطية السياسية ، كتاب المواطن ، القاهرة ، ١٩٥٢ .



وحقوق جماهير الشعب المقهورة بمختلف طبقاته » (١٢) .

ومع اشتداد الهجوم من جانب حكومات الأقلية على الوفد ، بهدف الضغط عليه ومنعه من مواولة نشاطه السياسي بين دوائر الجماهير من أجل القضية الوطنية ، دعا النحاس الشباب الى تنظيم صفوفهم لمواجهة الاخطار التي يتعرض لها الوفد . فنشطت الطليعة في هذا العمل التنظيمي بدعم اللجان القاعدية للحزب والعمل على احكام بنائها واقترحت رابطة الشباب ان يكون لكل من لجان الوفد في الأحياء اجتماعات دوية منتظمة لتصبح « كل لجنة وحدة قائمة بذاتها يمكن الاعتماد عليها عند الشدائد والمناسبات » وان « تحيا كل لجنة حياة منظمة تزيل البلبلة السياسية القائمة وتشترك في حياة الشعب اليومية مشاركة تامة » . وقد قادت الطليعة الوفدية حركة واسعة لانشاء نواد سياسية وفدية في المدن والأحياء الشعبية (١٣) .

ومما هو جدير بالذكر أن ثمة مشروعا كانت تبناه الطليعة الوفدية ، لاعادة النشاط والحيوية داخل تنظيمات الشباب الوفدي ، على انه يتولى سراج الدين سكرتارية الوفد ، خلفا لعبد السلام فهمي جمعه تم القضاء على هذه الفكرة من منبتها ، نظرا لتخوف سراج الدين من أن نجح مثل هذا المشروع ، سيترتب عليه تقلص التنظيمات التقليدية التي كانت تسيطر عليها

---

(١٢) رابطة الشباب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . وكان وجهه رافى - احد قيادات تنظيم الطليعة - قد رد من قبل على اتهامات الشيخ حسن البنا لأعضاء التنظيم بالشيوعية في مقال له بعنوان « لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديمقراطيون » . انظر ، رابطة الشباب ، العدد ١٦٢ . ١٥ مايو ١٩٤٧ .

(١٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

وتوجهها فيادات الحزب من الجناح اليميني ، أمام تغفل الطليعة بينها ، مما جعله يقاوم مثل هذا المشروع ويعمل على ونده (١٤) .

ركزت الطليعة الوفدية هجومها العنيف على السياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تركز على الأحلاف والدفاع المشترك وعلى التطلعات الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ، لاحكام قبضتها على المنطقة ، عن طريق الاستغلال الاقتصادي المتمثل في السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية وآبار البترول في المنطقة ، واقامة القواعد العسكرية والأحلاف السياسية مع الحكومات الرجعية . وانتقدت السياسة التي كانت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية للحول محل الاستعمار البريطاني في المنطقة بدعوى مقاومة انتشار الخطر الشيوعي . كذلك أفسحت الطليعة الوفدية مجالا واسعا للحديث عن ظروف العالم العربي وحركات التحرير فيه وسياسة الاستعمار ازاءه وموقف القوى الرجعية في تلك البلاد من الديمقراطية والحياة النيابية . فأوضحت أن معظم بلاد المنطقة قد قامت فيها أنظمة نيابية من حيث الشكل ، وصاغت لنفسها دساتير اقتبستها من الدول الغربية اقتباسا صحيحا أو مشوها ولكن الفرق شاسع بين الصورة والفحوى ، وبين المظهر والجوهر . أو بعبارة أخرى بين هذه الأشكال النيابية والحياة الديمقراطية الحقيقية . كما طالبت الطليعة بدعم كيان الجامعة العربية والبعد بها عن التيارات الاستعمارية ، وذلك بالالتزام بمبدأ الحياد التام بين الكتلتين ، وبضرورة تحقيق الوحدة العربية من الدول المستقلة استقلالا

---

(١٤) لقاء مع عبد المحسن حموده بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٩ .

حقيقيا . كذلك ساندت الطليعة الوفدية حركات التحرر الوطنى  
التي اجتاحت دول العالم الثالث عقب انتهاء الحرب العالمية  
الثانية ، حيث افردت رابطة الشبلب وكنا دائما للحديث عن مدى  
الاستغلال والقهر والاستنزاف الاقتصادى الذى كانت تتعرض  
له تلك الشعوب من جانب القوى الاستعمارية المختلفة ، ونضالها  
ضد الاحتلال والقوى الرجعية ، من اجل التحرر والاستقلال  
الوطنى .



## الفصل الثالث

---

### الطليعة والدفاع عن الحريات

- تشريعات الصحافة .
- قانون المشبوهين السياسيين .
- قانون مجلس الدولة .



## معركة تشريعات الصحافة :

عندما عهد الملك فاروق الى النحاس باشا بتأليف الوزارة في ١٣ يناير ١٩٥٠ ، بعد أن فاز الوفد بالأغلبية الساحقة في الانتخابات يتمكن من الحصول على ٢٢٨ مقعدا من مجموع عدد مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدا ، كان أول اصلاح استهلت به الحكومة أعمالها هو إلغاء الرقابة على الصحف وكافة المطبوعات ، ثم اتبعت ذلك بإلغاء الأحكام العرفية التي كانت قد أعلنت عقب نشوب الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لهذا فقد ألغيت كافة القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية .

وكان النحاس قد أشار في خطاب العرش الذي ألقاه في افتتاح البرلمان في ١٦ يناير ١٩٥٠ ، بأن الحكومة قد قررت إلغاء الأحكام العرفية ومستقدم بمشروع القانون الخاص بذلك ، وأضاف أنها قد رفعت فعلا كل رقابة على الصحف والمطبوعات ، وبدأت في الإفراج عن المعتقلين لكي تنقل البلاد من الحالة الاستثنائية القائمة الى حالتها الطبيعية ، التي قوامها الأمن والحرية والمساواة في ظل الدستور وأحكام القانون العام (١) .

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية العاشرة ، جلسة الاثنين

١٦ يناير ١٩٥٠ ، ص ٥ .

وما أن الفت الحكومة الأحكام العرفية في مايو ١٩٥٠ ، حتى انطلقت الصحافة الشعبية ونهضت الأحزاب والتنظيمات السياسية وبدأت الجماهير تنادى لتتجمع ، وطفئت المشاكل السياسية والاجتماعية - مشاكل مرحلة تاريخية كاملة - طفت على السطح وارتفعت الأصوات ضد الملك ويطانته والحاكمين ، تهاجم البوليس السياسي مصدر الارهاب ، وتطالب بالمساواة وبالقوت والحرية ، وتهاجم الملك والفساد والاسراف والغلاء وسوء توزيع الثروات بين افراد المجتمع ارضا كانت أم رؤوس أموال (١) . وكانت البلاد قد بدأت وقتئذ تضيق ذرعا بتصرفات الملك فاروق وقضائيج افراد الأسرة المالكة وخصوصا والدته التي ضربت بالتقاليد الملكية والاسلامية عرض الحائط ، وبدأت تعب من مباحج الحياة وهي في خريف حياتها ، وما كان من مباركتها لزواج شقيقته الصغرى ( الأميرة فتحية ) من رياض غالى ونزوحهم جميعا الى الخارج ، حيث أساءت تصرفاتهم الى سمعة البلاد . وفي ظل هذا الجو من الحرية ، بدأت البلاد تتلمس طريق الصحافة تتنفس منه ، وتعتمد عليه في الدفاع عن قضاياها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ثم استدارت الى الملك فاروق تندد بتصرفاته ومسلكه الخاص وتهاجم رجال السراي والأسرة المالكة هجوما عنيفا بالتطريح حيناً ، وبالتلميح حيناً آخر . وكان هجوم هذه الصحف الشعبية من الحدة والنفث بحيث أفقدت الملك صوابه . كما قام طلاب الجامعات والمدارس الثانوية بعدة مظاهرات عداوية ، هتفوا فيها هتافات عداوية ضد الملك وأسرته . كان من بينها : « أين القلاء والكسالى يا ملك النساء » (٢) .

(١) طارق البشري ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) ابراهيم طلمت : أيام الوفد الأخيرة ، روز اليوسف ، ١٤ فبراير .



لذا ، وتحت ضغط الملك ، بدأت حكومة الوفد تعمل على إصدار سلسلة من التشريعات تتمكن من خلالها تقييد حرية الأفراد والرأى العام ، مثل قانون الجمعيات وقانون المشبهين السياسيين الذى كان يطلق ايدى الادارة فى تعقب العناصر السياسية النشطة ، وقانون يحظر نشر أخبار القصر فى الصحف الا بعد الموافقة المسبقة عليها من جهات الادارة وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة ، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش الا بعد الموافقة عليها من جانب الرقابة لتفادى ما حدث بالنسبة لقضية الاسلحة الفاسدة التى أثارت الرأى العام وغبست الجماهير ضد المسؤولين عن هذه الجريمة . وكانت الصحافة والتنظيمات الشعبية تواجه كل هذه المحاولات من جانب الحكومة والمسؤولين بحملات شديدة وعنيفة من الهجوم وتعبء الجماهير وتثير الرأى العام ضد العدوان على الحريات (٤) .

فعلى سبيل المثال ، نص قانون المشبهين السياسيين الذى وضعه سراج الدين ، وحاول تمريره فى البرلمان ، متبعا فى ذلك شتى الوسائل والأساليب لحمل النواب على قبوله وإقراره دون معارضة بعد أن رفعه الى مجلس الوزراء توطئة لإصداره نص هذا القانون على أن يوضع تحت مراقبة البوليس فريقان : الفريق الأول وهم الذين سبق أن حكم عليهم مرتين فى قضايا خاصة بالمبادئ الهدامة . أما الفريق الثانى ، فهم الذين اشتهروا باعتناق هذه المبادئ والعمل على الترويج لها ، اذا وجدت أسباب موضوعية تقنع القاضى بفرض الرقابة من قبل البوليس السياسى على مثل هؤلاء (٥) .

(٤) طلاق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٥) مما هو جدير باللاحظة أن الحكومة كانت قد حاولت فى عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى أن تضع قانونا للجمعيات وآخر شبيه بقانون المشبهين =

وقد قوبل هذا القانون بمعارضة جماعية عنيفة من كافة الصحف ، كما عارضته نقابة المحامين وأصدرت بيانا أثبتت فيه أن هذا القانون يتعارض مع روح الدستور ونصوص مبادئ ميثاق حقوق الإنسان منذ أن أعلنتها الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، ثم مناداة هيئة الأمم المتحدة بالإعلان عنها في عام ١٩٤٨ . وفي مجلس النواب تكونت جبهة من المعارضة بزعامة عزيز فهمي ومحمد مندور ومصطفى موسى للوقوف صفا واحدا ضد هذا المشروع القيد لحرية الأفراد والعمل على احباطه ، مما ترتب عليه قيام الحكومة ، وتحت ضغط الحركة الوطنية ممثلة في كافة التيارات ، بالموافقة على إلغاء النص الخاص بالاشتغال (٦) .

وفي يوليو عام ١٩٥١ عادت الحكومة لممارسة الاعتداء على الحريات ، حيث أعدت ، ونتيجة للضغوط التي كانت تتعرض لها من جانب الملك والسراي ، مجموعة من التشريعات التي تقيد بها حرية الصحافة على نحو دائم ومنتظم ، على أنها لم تستطع - أي الحكومة - أن تتقدم بمثل هذه المشروعات إلى البرلمان ، حيث لقيت معارضة من بعض أعضاء مجلس الوزراء ، ممن كانوا

---

= السياسيين ، فثار رجال الوفد ثورة عنيفة ، واعتبروا مثل هذه القوانين بمثابة المسار الأخير في نفس الأمة ، وبمشابرة مقصلة ترفع على رأس كل كاتب وكلم صاحب رأي حر .

(٦) رؤوف اليوسف ، المجلد ١١٤٨ ، ٢٦ مايو ١٩٥٠ . وقد هاجم عزيز فهمي داخل البرلمان هذا المشروع الذي كان يرمى إلى تحويل الجهات البوليسية سلطات واسعة لمراقبة الوطنيين هجوما عنيفا موضحا ما يتصف به هذا المشروع من رجعية تهدم حريات الشعب وحقوقه الدستورية . ووجه حديثه لقيادات الوفد ، قائلا لهم : « أن الأمن ليس في حاجة إلى الظلم ليحميه . أن مسئوليتنا الأولى هي توطيد دعائم الحريات والحقوق الدستورية » .  
المصرى ، ١٠/١/١٩٥٢ .. ذكرى الأربعين لولادة عزيز فهمي .

لا يزالون على عهد التقاليد الوفدية وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية والحريات العامة ، كمحمد صلاح الدين وابراهيم فرج ، الذين قالوا اثناء اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة هذه القضية الهامة « ان موافقة البرلمان على هذه التشريعات امر مستحيل وان الوزارة يجب الا تتحمل مسئوليتها في ذلك » . فاقترح بعض الوزراء ان يكلف أحد نواب الوفد بتقديمها باسمه الشخصي ، ووافق مجلس الوزراء على هذه الطريقة رغم معارضة البعض منهم ، لتخفيفهم من اكتشاف خيوط المؤامرة لدى الراى العام . أعضاء البرلمان . وقد وقع الاختيار على المحامي اسطفان ناسيلي النائب الوفدى لتقديمها الى البرلمان (٧) .

وقدم ابراهيم طلعت في مذكراته التي نشرها روزاليوسف علم اعداد فيما بين عامي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ تفسير آخر لهذه المناورة ، وهو ان فاروق استدعى مستشاره الصحفي ( كريم ثابت ) لمناقشته في هذا الامر . واقترح الأخير على الملك ان يقوم باستدعاء النحاس باشا لمقابلته ، ثم يقدم اليه مشروع قانون تعدل قانون العقوبات تعدلا من شأنه فرض الرقابة على انباء القصر وتفسير بعض احكام الدستور ، بحيث لا تتمكن الصحافة الشعبية غير المأجورة من المساس أو القذف في عرض الأفراد ، وكذا الخدش بسمعة العائلات ، او تحريض واثارة الجماهير على بعض طبقات المجتمع الذين اثروا على حسابهم (٨) .

وقد أكد كريم ثابت للملك ان النحاس سوف يرحب بتقديم مثل هذا التعديل باسم الحكومة الى البرلمان الذي يؤيدها ،

---

(٧) وكانت المادة ١٥ من دستور ١٩٢٣ تنص على عدم جواز مصادرة الصحف أو تعطيلها اداريا ما لم يكن ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي . وهي عبارة لم يصدر بتحديدها متناها تشريع معين .

(٨) ابراهيم طلعت : ايام الوفد الأخيرة ، روزاليوسف ، ١٤ فبراير ١٩٧٧ ، ص ٢٤ وما بعدها .

وان أعضاء مجلس النواب والشيوخ سوف يوافقان فوراً وبدون معارضة على اصدار مثل هذا القانون بما للنحاس من سلطة أبوية عليهم . وقد ذكر ابراهيم طلعت ، في مذكراته هذه ، ان محمود سليمان غنام الذى كان يشغل منصب السكرتير العام المساعد لحزب الوفد آنذاك ، قد تمكن من الحصول على مسودة هذه القوانين - بطريقة ما - ثم قام بمقابلة اسطفان باسيلي ، طالبا منه عرض هذه التشريعات على البرلمان ، بعد ان أوضح له ظروف وملابسات هذه المسألة ، مشيراً عليه بأن الهدف من تقديمه لهذا المشروع هو إثارة النواب والشيوخ الوفديون عليه ، ورقض تلك التشريعات والدعوة الى معارضتها واسقاطها بعد احداث ضجة وثورة ترهيب الملك ورجال السراى ، فلا يعاودون التفكير - مرة أخرى - فى محاولة العدوان على حرية الصحافة بصفة خاصة أو الحريات عامة .

كانت تلك الرواية التى قدمها ابراهيم طلعت فى مذكراته ، والتى كان واحداً من أعضاء الطليعة الوفدية واحد أعضاء مجلس النواب الأخير ، والتى أكد فيها أيضاً ان محمود سليمان غنام قد استخدم اسطفان باسيلي كمخبط قط لاثارة البرلمان ضد الملك وقوانينه الجائرة (٩) .

على ان تلك التبريرات التى ساقها ابراهيم طلعت فى مذكراته ، وحاول بها أن يبعد عن قيادات الوفد من الجناح اليميني مسئولية التواطؤ مع الملك فيما يتعلق بتلك القضية لا تنفك هذه التهمة عن رجال الوفد ، ومحاولاتهم اقناع الشباب الوفدى

---

(٩) المصدر السابق . وما هو جدير باللاحظة ان تلك الرواية قد اكدها

فيما بعد اسطفان باسيلي لصالح عيسى فى لقاء شخصى بينهما عام ١٩٧٤ .  
انظر صلاح عيسى : محاكمة قواد سراخ الدين ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

التقدمي من أعضاء البرلمان تعير مثل هذه القوانين التي تمثل قيدا على الصحافة وتحد من الحريات العامة .

ففي اثناء اجتماع الهيئة الوفدية لمناقشة هذه المسألة ، بدأ واضحا موقف الحكومة المتخاذل واتجاهها نحو الموافقة الضمنية على هذه التشريعات لمعالة الملك الملك وكسب وده وتأييده ، ثمنا لبقاء الوفد في الحكم ، وذليلنا على ذلك الحديث الذي وجهه سليمان غنام لعزير فهمي اثناء هذا الاجتماع العاصف ، والذي أوضح فيه « ان هذه الاقتراحات على الرغم من انها سيئة الا انه يمكن صياغتها كتشريعات لا تجهض الحريات العامة أو حرية الصحافة . وفي ذات الوقت تحول بين الطعن في أعراض الناس والعائلات » .

وحين سألته عزير فهمي عن رأى النحاس في هذه الاقتراحات اجابه - اى غنام - اجابة مبهمه ، على حد قول ابراهيم طلعت ، الذى شهد هذا الاجتماع العاصف (١٠) .

ونزيد في الأمر ايضا بيان موقف آخر لأحد وزراء الوفد آنذاك وهو عبد الفتاح حسن باشا وزير العدل ، ووزير الداخلية بالنيابة لعدم تواجد سراج الدين داخل البلاد خلال تلك الفترة . فقد وقف عبد الفتاح حسن يدافع عن هذه التشريعات باسم الحكومة أمام اللجنة التشريعية ، مشيرا عليها بعدم التأثير تلك الضجة والثورة المفتعلة التي تثيرها بعض الصحف ، مؤكدا ان هذه القوانين المقترحة ليس فيها حد من حرية الصحافة ، بل هي على العكس تحمي الصحافة الحرة من عبث الدخلاء عليها ، والذين لا هم لهم الا اشاعة الأكاذيب وتشويه سمعة الشرفاء والخوض في أعراضهم (١١) .

(١٠) ابراهيم طلعت ، المصدر السابق .

(١١) مفايط مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٢٩ . وكان عبد الفتاح حسن يشير في ذلك الى الحملة التي شنها أحمد أبو الفتح على الحكومة وانتقد سياستها بوجه عام وموقفها من الطبقات الفقيرة والقوانين القيدة للحريات . انظر المصرد ، العدد ٢٩٠٨ ، ١٩٥١/٧/٢٨ .

أودع النائب اسطفان باسيلي سكرتارية المجلس مشروعات القوانين الثلاثة ، والتي وضعها أحد رجال القانون ، بهدف ادخال تعديلات واضافات على قانون العقوبات بصورة تعطى مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحف اداريا ، طالبا من المجلس نظرها واقرارها على وجه السرعة .

ويقضى المشروع الأول بأنه في حالة ارتكاب جريمة القذف في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أو السب أو الإهانة طعنا في مرض الأفراد أو خدشا بسمعة العائلات بطريق النشر في إحدى الصحف ، مع استمرار الصحيفة في النشر أثناء التحقيق أو بعد حالة الدعوى إلى المحكمة ، أمرت المحكمة ، بناء على طلب النيابة، بتعطيل الصحيفة مرات لا تقل من ثلاث ولا تزيد عن خمس عشرة مرة ، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الصحيفة إلى النشر .

أما الاقتراح الثاني ، فكان يقضى بتفسير بعض أحكام الدستور بحيث تعتبر الصحيفة خطرا على النظام الاجتماعي إذا ثبت أنها دأبت بكيفية مضطردة على نشر أخبار من شأنها إيقاع العداء بين طبقات المجتمع ، أو اغراء الأفراد إلى القضاء على أحدها أو تشويه صورتها ، ويجوز في الحالات المذكورة لمجلس الوزراء إلغاء الصحيفة أو وقفها عن الاستمرار ( التعديلات المقترحة في المادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من أحكام قانون العقوبات الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف ) .

ونص الاقتراح الثالث والآخر على ضرورة نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة (١٢) .

---

(١٢) مضابط مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٢٨ . الاقتراح بقانون بتعديل المادة ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون العقوبات .

وما أن قدم اسطفان باسيلي هذه التشريعات لتقييد حرية الصحافة ، حتى ثار الراى العام ضد هذه المشروعات ثورة عارمة . وأتبعثت أعنف صور المقاومة لها من التيار التقدمى داخل الهيئة الوفدية وشباب الطلبة بزعامة عزيز فهمى واحمد أبو الفتح ، اللذين حملوا لواء المعارضة واشتدوا فى تقديمهم للحكومة ، كما انتقلت المعارضة بدورها الى اجتماعات الهيئة الوفدية والبرلمانية . وشنت الصحافة حملة ضارية عنيفة ضد مقدم هذه الاقتراحات وضد اللذين أوحوا بتقديمها ، واتهمته بالعمالة والعمل لحساب السراى والملك . وسرى الهمس بين النواب والشيوخ بأن اسطفان باسيلي ليس الا مخرب قط لبعض زعماء الوفد اللذين يريدون معالة الملك ثمنا لبقاءهم فى الحكم (١٢) .

وقامت المصرى بزعامة أحمد أبو الفتح بحملة واسعة فى صحيفتها لاجهاض تلك التشريعات ، وعيشت الجماهير ضد الحكومة ومسلكتها السليى ، ودعت الراى العام الى الوقوف صفا واجدا ضد هذه القوانين الجائرة ، وناشدت النواب بالوقوف فى وجه هذه التشريعات التى تفرض قيودا جديدة تحد من الحريات العامة التى كفلها الدستور الذى كافح الوفد ورجاله سنوات طويلة ، تحمل خلالها الكثير من المتاعب ، لتوطيد أركانه وتديم نصوصه ، ورجت أعضاء المجلس أن يحرصوا على حضور جلسة المناقشة ، حتى يعرف الشعب ان اللذين كانوا جنودا للدفاع عن الدستور لن يكونوا أداة لتحطيمه . وأشارت فى دعوتها لمناهضة المشروع بأن الصحافة ستسجل اليوم لكل نائب موقفه وهى لن تغفر لنائب أن يقف فى وجهها . وذكرت النواب بأن هذه التشريعات التى يراد فرضها الآن تقوم على أساس

---

(١٢) ابراهيم طقت : أيام الوفد الأخيرة ، روز اليوسف ، ١٤ فبراير

مشروعات كان قد اعدھا اسماعيل صدقي من قبل فلا يلحق بنواب الشعب اليوم ان يقرّوا تشريعات اراد فرضها على الشعب يوما ما اعداء الشعب (١٤) .

وانتهز احمد ابو الفتح هذه الفرصة التي واثقه للقيام بحملة عنيفة على الحكومة وانتقاد سياستها الداخلية التي وسعت الهوة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع ، مشيرا الى الفوارق الطبقية داخل المجتمع . وقد استعرض في حملته هذه سلسلة القوانين التي تحد من حرية الافراد ، مشيرا في تهكم شديد على الحكومة « بأنه كيف يمكن ان يقال ان الصحافة تحتاج الى قيد جديد والصحافة في مصر تعاني من القوانين ما يعرض الصحفيين للحبس والاعتقال ، والصحف للمصادرة والطلاق بينما الصحفيون والصحف في جميع الدول المتحضرة لا تجد من القوانين الا ما يكفل لها حرية مطلقة وحماية ممن تسول له نفسه ان يقف في سبيل حريتها » . وتسائل في حيرة وامتعاض عن الحرية التي تتمتع بها الصحافة في مصر والتي يراد تقييدها وتكبيدها بتلك القوانين الجائرة . ثم رد على هذا التساؤل بقوله : « الا تكفي قوانين المطبوعات وقانون العقوبات وقانون انباء القصر وقانون اضراب الطلبة وقانون اضراب العمال وقانون اضراب الموظفين وقواعد حظر انباء الجيش ونيابة الصحافة وبوليس الصحافة السياسية . »

---

(١٤) المصري ، العدد ٤٩١٠ ، ١٩٥١/٧/٢٠ . وكان هناك اقتراح في مجلس نقابة المحامين بفصل النائب اسطفان ياسلي من النقابة لانه انضم الى المجلس بتشريع لخنق حرية الصحافة ، كما اتهمه بمضامضة النقابة بالانضمام الى كرامة المحامين بقبوله تقديم هذا التشريع الذي يتتالي مع كل ضلالي الحرية والديمقراطية ، كذلك اتفق الصحفيون في مجلس النواب على عدم الاشارة الى اسمه على الاطلاق في جميع الصحف . وزير يوسف ، العدد ١٢٠٧ ، ١٩٥١/٧/٢١ .



الا يكفى هذا الحمل الثقيل من القوانين التى تجثم على قلب الصحافة فتكاد ترهق روحها « (١٥) .

ثم استدار موجها حديثه الى الحكومة والمسئولين ، مشيراً « بأن القوانين ما شرعت الا للصالح العام فإين الصالح العام فى فرض مثل هذه القوانين التصفية ، والبرلمانات ما وجدت الا لتكون سياجا يحمى الحرية ويصونها فأين هى الحماية من تلك القوانين المجردة للحرية » . وقد تساءل أبو الفتح عن الأسباب التى أدت الى انتشار الشيوعية واعتناق بعض الأفراد من هذا المجتمع لمبادئها ، وهل فكرت الحكومات المتعاقبة فى بواعثها ودراستها ، وتلمس أسبابها فى محاولة جادة لعلاجها ، أم اكتفت تلك الحكومات بفتح السجون والمعتقلات لمعتنقى هذه المبادئ وتوجيه الاعتمادات المالية اللازمة لمقاومتها . ووجه حديثه تلميحاً الى كبار الملاك والرأسماليين الذين الرأوا على حساب فقر الشعب ومرضه وبؤسه ، مشيراً الى الظروف السيئة البالغة القسوة والصعوبة التى يمانى منها الفلاحون ، نتيجة للسياسات الخاطئة من قبل الحكومات المتعاقبة ، بالرغم انهم يمثلون السواد الأعظم من هذا الشعب ، الذى يبحث جاهداً عن الخبز فلا يجده ، والكساء فلا يجده ، بالإضافة الى اصابتهم بعدد من الامراض ، فتكت بعدد كبير منهم ، لعدم توافر الأدوية اللازمة والظروف الصحية الملائمة ، بعد ان لفظتهم المستشفيات الحكومية ، لعدم توافر الأماكن والوسائل الكفيلة باستقبالهم وعلاجهم . ثم تساءل - مرة أخرى - عن البرامج والخطط المدروسة التى أخذت بها كل الدول فيما عدا مصر ، والاشتراكية الحقبة التى اعتنقتها كل الدول الا مصر ، ومشروعات التأميم الكبيرة التى قامت كل دول العالم بتنفيذها عدا مصر . واختتم هجومه على الحكومة

وسياستها محللرا إياها » بأن الحياة الصعبة القاسية التي فرضت على هذا الشعب الذي تحمل الكثير من التضحيات ، دون أن يلقي بالا من جانب المسؤولين ، تكمن في ظلها الشيوعية ، وفي ظل الفقر والمرض والجوع والعري واليأس والخوف تترعرع مبادئها . وفي الإهمال والتقصير تنفيذية للمبادئ التي أطلقت عليها الحكومة هدامة « (١٦) .

وقد انعقدت الهيئة البرلمانية للوفد في جمعية عمومية بالنادي السعدي ، وحضرها جميع الوزراء ، فيما عدا سراج الدين لتواجده خارج البلاد ، وتزعم عزيز فهمي وأحمد أبو الفتح ومحمد مندور وإبراهيم طلعت ورفيق الطرزي ومصطفى موسى وعبد اللطيف المردنلي وحافظ شيحا ، وهم من الطليعة الوفدية ، جبهة المعارضة لهذه التشريعات . وقد لقي هؤلاء النواب تشجيعا وتأييدا لموقفهم هذا من قبل بعض الوزراء ، الذين كانوا لا يزالون على عهدهم بالتقاليد الوفدية ، مما ترتب عليه حدوث اضطراب وقلق شديد عند الملك فاروق ، الذي علم بذلك إلى حد أن أحد رجاله في الوزارة صرح للصحف بتصريحات مشهورة جاء فيها « أن هذه التشريعات يجب أن تطبق في مصر مهما كان الأمر إذ لا يمكن أن تحكم وزارة بيضاء شعبا أحمر » (١٧) .

---

(١٦) المصري ، العدد ٤٩٠٨ ، ١٩٥١/٧/٢٨ . مقال لأحمد أبو الفتح بعنوان « دولة القوتين » .

(١٧) يونان ليب يرق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٠٧ . وكان من بين مؤيدي جبهة الرفض محمد صلاح الدين وزير الخارجية كذلك ، الذي أكد بأنه يعارض كل مشروع مقيد للحرية ، وأنه سيلعب في المعارضة إلى أقصى الحدود التي ترسمها مسؤوليته كوزير ، سواء في هيئة الوزارة أو في الهيئة الوفدية أو في مجلس الشيوخ . « بينما وجدنا على الجانب الآخر الدكتور حامد زكي باشا - أحد وزراء حكومة الوفد وقتئذ - يعلن تأييده صراحة لتلك التشريعات ، كوسيلة لمواجهة الصحف التي تعمل على قلب النظام الاجتماعي والفرقة بين الطبقات . انظر ، المصري ، العدد ٤٩١٤ ، ٢ أغسطس ١٩٥١ .

وفي هذا الاجتماع حدث نقاش حاد وعنيف بين محمود سليمان غنام والدكتور عزيز فهمي ، الذي أخذ زمام المبادرة ليوقف على عاداته خطيباً ثانياً ، مشيراً على الأعضاء الذين حضروا الاجتماع بضرورة رفض هذه المشروعات ، حتى لو وافق عليها النحاس باشا من ناحية الشكل ، بالرغم مما يحمله لنا جميعاً من عاطفة الأبوة والزعامه وما تكنه له من اخلاص وحب وتقدير . وقد نبه عزيز فهمي المجتمعين بأن اقاراهم لمثل هذه التشريعات المقترحة معناه ان يسجل التاريخ لبرلمان الشعب القائم انه تولى بنفسه محق الدستور والاعتداء على كل ما كفله من حريات (١٨) . ثم انتقل الى الحديث في موضوع التشريعات المقترحة ، موضحاً ان التشريعات الثلاثة ليس أخطرها - كما يتبادر الى الذهن - التشريع الخاص بوقاية النظام الاجتماعي ، مشيراً بأن تقديم هذا التشريع بالذات على التشريعين الآخرين لا يمكن ان يوصف الا بأنه مناوره سياسية تهدف الى صرف النظر عن خطورة هذين التشريعين المطلقين بالمادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون العقوبات ، ثم استمر في حديثه قائلاً : ان مقدم هذه التشريعات تعمد ان يجعل تشريعه الخاص بحماية النظام الاجتماعي شديد القسوة الى أبعد الحدود ذرا للرماد في العيون ، وذلك بهدف ان يكون محور النقاش الدائر بين الأعضاء منصبا كله حول هذا التشريع ، مما يترتب عليه الرفض التام من جانب الأعضاء لهذا الاقتراح ، بينما يتم على الجانب الآخر الموافقة على ما بقي من تلك التشريعات المقترحة . وبهذا يتحقق الهدف منها وهو القضاء على حرية الرأي .

وعند هذه النقطة الهامة التي أوضحها عزيز فهمي ، دارت مناقشة طويلة بين الأعضاء ، وبدأ النواب مصطفى موسى

---

(١٨) ابراهيم طلمت ، المصدر السابق ، ١٤ فبراير ١٩٧٧ ، ص ٢٤

وما بعدها .

وحافظ شبحا ورفيق الطرزي وعلى عبد العظيم يشرحون كل بدوره مدى الخطورة الكامنة وراء هذه التشريعات المذكورة . ثم عاد عزيز فهمي لتناول الموضوع مرة ثانية ، موضحا للأعضاء بأن التعديل المقترح على المادة ١٩٩ ، يتيح للحكومة الحق ، لو أرادت ذلك ، في القيام بإلغاء كافة الصحف خلال أسبوع واحد ، دون أن تلقى معارضة في ذلك . وأضاف أن هناك ثلاث نقاط على جانب كبير من الخطورة في التعديل المقترح على هذه المادة . وبعد أن تناول هذه النقاط بالشرح والتحليل ، ناشد النواب والشيوخ أن يخطوا خطوة مضادة فيؤيدوا التشريعات التي تقدم بها لإلغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لفك القيود والإغلال التي تطبق على الصحافة وتحط من شأنها ومن كرامة البلاد (١٩) . وقد أيدته في ذلك رفيق الطرزي ، الذي طلب ، بدوره ، من زملائه أعضاء مجلس النواب أن يتضافروا جميعا في رفع تلك القيود والإغلال عن الصحافة .

أما أحمد أبو الفتح ، فقد أيد موقف عزيز فهمي ، مشيرا

---

(١٩) مما هو جدير بالذكر أن عزيز فهمي قد تولى في مايو ١٩٥٢ ، بعد أن ألقي زهرة شبابه في سبيل الدفاع عن الحريات واستقلال الوطن ومناصرة الطبقات الفقيرة . وكانت وفاته إثر أصابته بحادث سيارة وهو في طريقه من القاهرة إلى الفشن لحضور إحدى جلساته للدفاع عن الحريات . وهناك فموض يكتنف وفاته أفصح من ذلك اللواء محمد نجيب عقب قيام الثورة مباشرة . ويبدو أن الحرس الحديدي الذي كان تابعا للملك فاروق كان وراء حادث وفاة عزيز فهمي . وكان رفيق الطرزي أحد أعضاء الطليعة ونائب منفلوط في برلمان الولد الأخير قد تعرض هو الآخر لمحاولة لاختياله من جانب وجال هذا الحرس نتيجة لواقفه الوطنية ضد الملك وحكومات الاقلية ، ومساهمته الواضحة أثناء إعلان الكفاح المسلح في منطقة القناة حيث كان مع أحمد أبو الفتح ضمن مجلس قيادة كتائب التحرير التي تكونت برئاسة عزيز المصري عقب إلغاء المعاهدة .

على الذين حضروا هذا الاجتماع العاصف بأنه يتكلم بصفته نائبا وفديا ثم بصفته صحفيا وفديا وهو لهذا يرجو أن تفهم وتعى الحكومة جيدا أنه من العار أن تنسب مثل هذه التشريعات المقترحة إليها ، وأضاف أنه وإن كان الذي قدم هذه التشريعات هو أحد النواب الوفديين وليس الحكومة إلا أن سنها والموافقة عليها في عهد حكومة الوفد يكون عارا على الوفد وعارا على صفحة الجهاد النظيفة التي حمل الوفد رايتها منذ فجر الحركة الوطنية (٢٠) . وانفض الاجتماع العاصف هذا على أن يرغم المجتمعون اسطفان باسيلي على سحب تشريعاته أو يقررون فصله من الهيئة الوفدية . عندئذ تراجع باسيلي أمام هذه الضغوط من جانب التيار التقدمي داخل الحزب وقرر سحب مشروعه المشار اليه .

وكان عزيز فهمي وابراهيم شكرى قد تقدما الى مجلس النواب في جلسة ١٩٥١/٧/٣٠ بعدة اقتراحات تتعلق ببعض مواد قانون العقوبات وهي المواد ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ . وطلب مقاماها احوالها على وجه السرعة الى لجنة الشؤون التشريعية التي شكلت بالمجلس لمناقشة وبحث المشروعات بقوانين التي تقدم بها النائب اسطفان باسيلي . وقد رأى مقدما هذه الاقتراحات انها تتضمن تعديلات لمشروعات القوانين المقدمة من باسيلي ، مما يترتب عليه اتاحة الفرصة للنظر الى كليهما معا .

ويقضى المشروع الذي تقدم به عزيز فهمي بالغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات . وقد أوضح في مذكرته الايضاحية الأسباب التي توجب ذلك ، مشيرا الى أن « هاتين المادتين لا شبيهة لهما في أى تشريع من التشريعات الجنائية وكليهما دخيل على قانون العقوبات » .

أما الاقتراح الثاني فكان ينصب على الغاء المادة ٢٠٠ من

قانون العقوبات ، باعتبارها - كما اوضحت المذكرة الايضاحية -  
« لا تتفق مع المبدأ الاساسى الذى بنى عليه النائم فى قانون  
العقوبات وهو مبدأ مسئولية الفرد عن جريمته وبالتالي تخالف  
مبدأ قانونيا مقررا وهو مبدأ شخصية العقوبة » (٢١) .

وامعانا فى احراج الحكومة ، بعد ان سحب باسبلى اقتراحاته  
المقيدة لحرية الصحافة ، اشار عزيز فهمى أثناء اجتماع لجنة  
الشئون التشريعية لمناقشة هذه الاقتراحات التى تقدم بها ،  
الى أنه قد أشيع - ان صدقا او كذبا - ان الحكومة وافقت موافقة  
ضمنية على بعض ما جاء فى مشروعات القوانين التى سحبها  
باسبلى ، وازاف بأن هذه الاشاعة قد تركت فى نفوس بعض  
النواب وفى الراى العام اثرا غير طبيعى لذلك يكون من المستحسن  
ان يدلى احد الوزراء بتصريح يثبت فى محضر الجلسة يطمئن  
اللجنة التشريعية والنواب جميعا الى ان الحكومة لا تزمع اصدار  
مثل هذه التشريعات المقيدة للحريات ، على وجه الخصوص ،  
أثناء العطلة البرلمانية فى صورة مراسيم بقوانين طبقا للمادة ٤١  
من الدستور . مما اثار عبد الفتاح حسن ، الذى رد عليه بالقول :  
« ان هذه الحكومة ليست أقل حرصا من أغلى غلاة المتحمسين  
لحرية الصحافة وتقديس رسالتها ، وأكد ان الحكومة لن تقوم  
باستعمال المادة ٤١ من الدستور فيما يتعلق بهذه القضية  
على وجه الخصوص » (٢٢) .

---

(٢١) مضابط انعقاد مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٢٠ .  
اقتراح بقانون مقدم من النائب هزرو فهمى بالقائه المذيعين ١٩٢ ، ١٩٩ من  
قانون العقوبات ومطالبة صاحبه باحالة على وجه السرعة الى لجنة الشئون  
التشريعية . المخططة ( ٢٧ ) ، ( ٢٨ ) من ١٢ ، ( ٣ ) .  
(٢٢) المصري ، الممد ٤١١٤ ، ٢ أغسطس ١٩٥١ ، كذلك انظر ،  
عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٩ - ٤٤  
وقد اشار عبد الفتاح حسن الذى كان يتولى وزارة الداخلية بالنيابة =

وقد أشارت روزاليوسف في هذا الصدد الى أن معركة  
تشريعات الصحافة التي استمرت أسبوعا ثم انتهت بانتصار  
الجناح التقدمي داخل حزب الوفد يجب ألا تكون الأخيرة ، وأنه  
ينبغي على هذا الجناح أن يثور لكل حادث رشوة أو سرقة  
أو استغلال وأن يفضح كل مساومة أو مؤامرة أو معاهدة ملوثة .  
وأضافت بأن معركة الصحافة لم تكن تمثل للشعب المصري أكثر  
من ظاهرة عابرة للمعركة الكبرى ضد الذين لا يتنفسون إلا بخنق  
الآخرين . وهي بالنسبة للوفد أيضا يجب أن تكون كذلك .  
وأشادت بمواقف عزيز فهمي وأحمد أبو الفتوح الوطنية والتي  
كان من ثمارها القضاء على هذه المؤامرة ( ٣٣ ) .

كان لنجاح هذا التيار التقدمي داخل الحزب ، ممثلا في  
الطليعة الوفدية ، أثره في أجهاض مثل هذه التشريعات التي كانت  
تمثل قيادا حديديا على الصحافة والأفراد ، وقد أدرك الرأي  
العام أنه استطاع كسب هذه الجولة فازداد ضغطه على الحكومة ،  
مطالباً بالمزيد من الحرية للصحافة والاجتماعات ، ظهر ذلك  
بوضوح في تلك المشروعات التي تقدم بها كلا من عزيز فهمي  
وابراهيم شكرى الى مجلس النواب ، بهدف إلغاء القوانين القائمة  
المقيدة لكافة الحريات . وكان لهذا أثره أيضا في موافقة البرلمان  
على قانون يقضى بعدم جواز حبس الصحفيين احتياطيا في جرائم  
النشر ، بعد اجبار الملك على التصديق عليه في ٢٢ سبتمبر

---

= خلال هذه الفترة في مذكراته تلك الى وجود أكثر من وزير قد اقتنع بصواب  
اصدار تشريعات الصحافة التي تقدم بها بأسبلى بالصورة التي بدت عليها فلما  
قويت بتلك الموجة من السخط وات الحكومة أن تعلن تخليها عن مؤامرة استصدار  
تشريع من التشريعات الثلاثة .

( ٢٢ ) روزاليوسف ، العدد ١٢٠٨ ، ٦ أغسطس ١٩٥١ .

عام ١٩٥١ (٢٤) .

أما بالنسبة لرجال الوفد من الجناح اليميني ، الذين لم يتمكنوا من فرض هذا القيد الضار بالحرية ، ثمنا لبقاءهم في الحكم ، فقد كان موقفهم - على حد قول محمد زكي عبد القادر - يدعو الى مزيد من العجب والدهشة ، فقد كان الوفد أبدا يعيب على الحكومات غير الشعبية اقدامها على تقييد الحريات وعدوانها على الصحافة فكيف به لا يكتفى بالتقييد العرفي ، ولكن يحاول صياغته في قوانين دائمة التطبيق (٢٥) .

---

(٢٤) وهو الاقتراح الذي قدم به عزيز فهمي لتعديل المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بجرائم النشر .

(٢٥) محمد زكي عبد القادر : مجلة الدستور ، ص ١٩٨ . وما هو حدير باللاحظة أن حكومة الوفد لم تكثف بتلك الانتقادات التي وجهت اليها ، بل قلعت في ديسمبر ١٩٥١ الى البرلمان مشروع قانون خاص بتعديل قانون مجلس الدولة بهدف الانتقام من سلطات المجلس واستقلاله ، حيث أباح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الاشراف الاداري على المجلس ، وفي ذات الوقت يسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومية لتكون من حق لجنة قضائية تشكل لهذا الغرض . انظر الملحق رقم ( ١١ ) . حيث نشر الى موقف عزيز فهمي من هذا القانون .



## الفصل الرابع

---

### الطليعة وبرلمان ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ )

- المشكلة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادى .
- القضية الوطنية .
- الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية .



في يوليو ١٩٤٩ جيء بحسين سرى رئيسا للوزراء في وزارة ائتلافية اشترك فيها كل من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين بأربعة وزراء والحزب الوطنى بوزيرين ، كما اشترك فيها أربعة من المستقلين . وكان معروفا منذ البداية أن هذه الوزارة قد تشكلت بهدف محدد وهو الاشراف على اجراء انتخابات مجلس النواب مع تهيئة الأوضاع السياسية الداخلية لهذه المعركة الانتخابية ، تمهيدا لتأليف وزارة جديدة تعبر عن الراى الشعبى وهو ما تضمنه الأمر الملكى لحسين سرى بتأليف الوزارة وجواب الآخر على هذا الأمر (١) . فكانت وزارة حسين سرى ، بطبيعتها وزارة انتقالية تقوم باجراء الانتخابات ، وتمهد لحكم آخر .

وقد أجريت الانتخابات في ٣ يناير ١٩٥٠ ، وكانت نتائجها حصول الوفد على ٢٨٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدا . وحصل السعديون على ٢٨ مقعدا والأحرار الدستوريون على ٢٦ مقعدا ، وكان معظم هذه المقاعد فى المناطق التى يتمتع فيها أعضاء هذين الحزبين بعصبية عائلية أو مالية

---

(١) يونان ليبب بذك : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٠٠ .

قوية . وحصل الحزب الوطنى على ٦ مقاعد ، والحزب الاشتراكى ( مصر الفتاة ) على مقعد واحد . كما نجح المستقلون فى الحصول على ٣٠ مقعدا . وقد اعتبر الوفد هذه النتيجة تمثل فوزا ساحقا (٢) .

وكان من بين الذين نجحوا فى هذه الانتخابات التى أجريت فى يناير ١٩٥٠ ، ممثلين لحزب الوفد ، عدد من أعضاء الطليعة الوفدية ، نذكر منهم ، وفقا لواقعهم التقدمية ، وأعلامهم الصريح بتبعيتهم وانتمائهم فكريا لهذا التنظيم ، كل من محمد مندور وعزيز فهمى ومصطفى موسى وأحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت ورفيق الطرزى ومحمد حسنين وعبد اللطيف المردنلى ومحمد حنفى الشريف ورياض شمس ومحمد بلال . والآخر موضع شك فى انتمائه للطليعة من جانب عبد الحسن حموده أحد أعضاء التنظيم ، الذى وصفه بأنه لم يكن يمثل يوما ما الاتجاه التقدمى ، غير أننا اعتمدنا فى تصنيفنا له مع هذا التيار مواقفه الوطنية داخل البرلمان (٣) .

ووفقا لما ذكرته عزة وهبى ، استنادا على بعض المصادر المعاصرة ، بخصوص البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية داخل

---

(٢) عبد الرحمن الراعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ٢٩١ . كذلك طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .

(٣) كانت رزوايوسف قد وضعت مع جبهة الممارسة الوفدية داخل البرلمان ، بينما تقى عبد الحسن حموده ذلك ، مشيرا الى أن هناك ملات بينهما نظرا لانتمائه لنفس لرتبة « مطوبس » .

مجلس النواب الأخير ، يتضح تقاض نفوذ كبار الملاك الزراعيين ، أمام الوضع الخاص للمهنيين الذين كانوا يمثلون أعلى نسبة بعد كبار الملاك الزراعيين داخل المجلس ، وهو أمر كان له دلالة ، كما عكس الثقل الخاص للمهنيين ، وبصفة خاصة الحامين داخل المجلس (٤) .

ولما كانت الطبيعة الوفدية - كما أسلفنا القول - قد تعرضت لضربات متلاحقة من جانب حكومات الأقلية ، وخصوصا في عهد اسماعيل صدقي ، نظرا لواقفها التقدمية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، دون أن تلقى التأييد أو المازرة من جانب قيادات الوفد ذات الاتجاه اليسيني المحافظ ، والذي تمكن خلال هذه الفترة من احتواء هذه العناصر داخل الحزب ، لذا فقد تجنب هذا التيار التقدمي المساس بمصالح كبار الملاك الزراعيين ، لعدم الاصطدام بالخط السياسي لتوجهات الحزب بخصوص هذه المسألة ، ولكيلا يتهم أفراد هذا التيار - كما حدث في يوليو ١٩٤٦ - بالشوعية والدعوة لقلب نظام الحكم (٥) . ومن ثم فلم نر دعوة صريحة من جانب هؤلاء داخل المجلس للمطالبة بتحديد الملكية الزراعية ، كما فعل آنذاك العضو الاشتراكي ابراهيم شكري ، الذي قدم الى المجلس اقتراحا خاصا بهذه المشكلة ، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا ، كما فعل من قبل محمد خطيب .

على كل حال فقد تباورت مواقف الطليعة الوفدية داخل مجلس النواب في العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كتطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية ،

---

(٤) حزة وهبي : تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر ، ص ٨٥ - ٨٧ .

(٥) انظر مقالنا بعنوان « محمد منور و فكره الاجتماعي والسياسي » ،

مجلة المؤرخ المصري ، المجلد الثاني ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١١٩ - ١٥٢ .

والأخذ بمبدأ التصاعد ، أو الدعوة الى توزيع الأراضي المستصلحة وتأجيرها لصغار الملاك والمعلمين أو بيعها لهم بشروط ميسرة ، إضافة الى الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة . وهو ما سوف نعرض له في ضوء مناقشات الأعضاء داخل المجلس .

### أولا - المشكلة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي :

في افتتاح الدورة البرلمانية العاشرة ، القى النحاس باشا على الأعضاء خطاب العرش الذى تضمن برنامج الحكومة الخاص بتدعيم الاقتصاد الوطنى وتنمية الثروة القومية بمواصلة العمل ومضاعفة الانتاج . وقد أشار في هذا الخطاب أيضا الى اهتمام الحكومة بتصنيع البلاد ، باعتباره - على حد قوله - من العوامل الهامة والرئيسية في رفع مستوى معيشة جماهير هذا الشعب (١) .

على أن النحاس لم يبين في خطاب العرش السابق الإشارة الى السبل التى ستتبعها الحكومة لتوفير الاعتمادات اللازمة لمثل هذه المشروعات الضخمة ، التى تضمنها خطاب العرش ، كزيادة الضرائب المباشرة على أصحاب الأراضي الزراعية والتى لم تكن تمثل سوى ٣٤٪ من مجموع الإيرادات العامة للدولة آنذاك ، بينما كانت ترصد ملايين الجنيهات من الميزانية على مشروعات تخدم في الأساس مصالح أصحاب هذه الأراضي والتى كان يملك ١/٤٪ من ملاكها نحو ٢١٦.٠٠٠ فدان منها أى ما يعادل حوالى ٣٧٪ من المساحة الكلية للأراضي المنزرعة خلال تلك الفترة . كذلك لم يوضح خطاب العرش هذا الاجراءات التى ستتخذها الحكومة لمعالجة مشكلة الغلاء ومواجهة ارتفاع نفقات المعيشة والتى كان يعاني منها العديد من الفئات .

---

(١) مفايط انتقاد مجلس النواب ، مضر جلسة ١٦ يناير ١٩٥٠ .

وثانت مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة من المشاكل التى عجزت الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مجيء وزارة الوفد الأخيرة الى الحكم عن ايجاد الوسائل والحلول الملائمة لها .

وعلى الرغم من الوعود التى بذلتها الحكومة لضغط المصروفات الحكومية وعدم فرض ضرائب جديدة ، فقد ارتفعت الاعتمادات فيما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ حوالى ٢٥ مليون جنيه من العام السابق ، وفى العام التالى بلغت الزيادة فى اعباء الميزانية ٥٤ مليون جنيه ، تم تغطيتها برفع الرسوم الجمركية وتعديل فئات الدمغة ورسم الايلولة على التراكات وتعديل ضرائب الثروة المنقولة وضريبة الاطيان مع تغطية ١٨٥ مليون جنيه من المال الاحتياطى . وقد ترتب على هذه السياسة ارهاق الطبقات الفقيرة وذوى الدخل المحدود من الموظفين والعمال (٧) .

لذا ، فقد كان من الطبيعى ، ان تحظى مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة ، بالاضافة الى الوسائل التى اتبعتها الحكومة ، وادت بدورها الى ارهاق الطبقات الفقيرة ، باهتمام اعضاء مجلس النواب ، فى محاولة لعلاج احتدام هذه الازمة الاجتماعية ، ووضع الحلول الملائمة لها .

ففى جلسة ( ١٩٥٠/٣/٧ ) ، استعرض ابراهيم طلعت مسألة الغلاء وأسبابها ودعا المجلس والحكومة الى الوقوف صفا واحدا لعلاج المشكلة علاجا حاسما . وقد أوضح ان اسباب تفاقم هذه الازمة راجع الى انخفاض سعر الجنيه المصرى بنسبة ٣٠٪ نتيجة لخفض الجنيه الاسترلى ، مشيرا الى انخفاض سعره قبل ذلك اثناء الحرب العالمية الاولى بنفس النسبة ، اى

---

(٧) طوفيق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

انها أصبحت ٦٠٪ ، مما ترتب عليه حدوث ذلك التضخم المالي الكبير الذى تعاني منه البلاد ، وادى الى تفاقم مشكلة الفلاء وارتفاع الاسعار . وطالب ابراهيم طلعت الحكومة بمعالجة قضية التضخم النقدي ، التى ارجعها الى ذلك القرار القديم الذى صدر فى عام ١٩١٦ من وزير المالية اسما ، ولكنه فى الحقيقة صدر عن المستشار الانجليزى لوزلوة المالية فى ذلك الوقت ، والذى قضى بأن يصدر البنك الاهلى العملة دون أن يكون هناك رصيد من الذهب . واستمر هذا القرار معمولاً به حتى وقتنا هذا ، ورأى أن هذا هو السبب الرئيسى لمشكلة التضخم التى نعانىها الآن ، لأن النقد المتداول فى السوق نقدا لا تتوافر فيه الثقة الكافية التى تكسبه الاحترام فى الأسواق المحلية او الخارجية .

وعلاجا لهذه المشكلة ، اقترح ابراهيم طلعت إلغاء هذا القرار السابق الإشارة اليه ، وعدم السماح للبنك الاهلى باصدار أوراق نقد بضمان سندات على الخزانة البريطانية ، بأى شكل من الأشكال ، فإذا تحقق ذلك ، تبدأ الحكومة فى الحصول على قرض وطنى بمبلغ مائة مليون جنيه - على سبيل المثال - لاستغلاله فى القيام بتنفيذ بعض مشروعات التنمية الضخمة ، مما يؤدى الى امتصاص - تبعاً لذلك - فائض النقد المتداول ، وبالتالي يحد من التضخم الذى تشكو منه البلاد (٨) .

أما محمد مندور الذى كان واعياً تماماً بمشكلة التبعية الاقتصادية ، فقد طالب الحكومة باتخاذ الاجراءات المالية الكفيلة بلغم عملتها ، والتحرر من الارتباط بعملة الاسترليني ، مع الاستمرار فى مطالبة إنجلترا بسداد ما عليها من ديون تجاوزت الثلاثمائة مليون جنيه ، حتى يمكن النهوض بمشروعات التصنيع

---

(٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة التاسعة ، ١٩٥٠/٧/٧ -



وبالاقتصاد الوطنى ككل . وقد اشار محمد مندور الى مسألة اخرى لها علاقة وثيقة بمشكلة الغلاء ، وهى قوة الشراء لكافة طبقات وفئات المجتمع ، حيث يتمتع البعض من هؤلاء بقوة شراء غير محدودة ، مما يترتب عليه المساهمة من جانبهم فى زيادة حدة الغلاء وارتفاع الاسعار ارتفاعا جنونيا . لذلك يجب العمل على امتصاص الاموال الزائدة عند هؤلاء حتى تضعف لديهم قوة الشراء ، بعيد من الوسائل والاجراءات التى تقوم بها الحكومات ، عن طريق الضرائب او القروض ، او بسياسة السوق المفتوحة Open Market ، والتى تتلخص فى بيع الحكومة لبعض الأسهم والسندات لمثل هؤلاء . ودعا محمد مندور الحكومة الى اتخاذ اجراءات جريئة لاصلاح نظام الضرائب القائم بحيث يقيم ويفصل بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويحقق العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات والفئات .

وفىما يتعلق بمسئولية الحكومة فى الحد من ارتفاع الاسعار ، تسأل مندور بقوله : « هل من الممكن محاربة الغلاء والرسوم الجمركية فى مصر - اى الضرائب غير المباشرة التى يدفعها ذوو الدخل المحدود - تمثل ثلث ايراد الميزانية ، حيث بلغت أكثر من ٧١ مليوناً من الجنيهات » . واجلب على ذلك التساؤل بدعوة الحكومة الى خفض الرسوم الجمركية ، على أن تحل محلها الضرائب المباشرة ، باعتبارها الضرائب الديمقراطية العادلة ، مع وضعها وفقاً لنظام تصاعدى لا يظلم احداً بل يستوى فيه وقع الاحساس بسبب الضريبة ، مؤكداً على اهمية ذلك لتقاومة الغلاء . ولخص الاجراءات التى يجب ان تتبعها الحكومة - بما اسماء الاسعافات المؤقتة ذات الأثر المحدود - فى النقاط التالية :

١ - تحديد اجور الأراضى الزراعية لعلاقته الوثيقة بازمة

الغلاء .

٢ - تحديد أسعار المنازل الجديدة ، فبعد أن خفت أزمة البناء وأنشئت عمارات لا أحد لها لم يعد هناك خطر من وقف حركة البناء ، لتلافى ارتفاع أسعارها .

٣ - إباحة الاستيراد على أوسع مدى ممكن مع عدم التضليل باسم حماية الصناعة المحلية ، لكي لا تمتص دماء المستهلكين من أفراد الشعب العاجز عن الحصول على القوت الضروري .

٤ - تخفيض الرسوم الجمركية وخصوصا ما كان منها على الضروريات .

٥ - تخفيض عن الخدمات العامة التي تؤديها الدولة للأفراد مثل أجرة التليفون والسكك الحديدية ، حتى يضرب المثل للشركات والأفراد العاديين ، مع تعويض ذلك بالضريبة المباشرة والضرائب النوعية على الأطباء والمحامين وغيرهم ، والذي لا يدفع يكون مجرما في حق الوطن ، على أن يكون الدفع على أساس الأيراد الحقيقي ، تماما كما يحدث في جميع دول العالم ، مما يترتب عليه تعويض العجز الذي يحدث في الميزانية من تخفيض الرسوم الجمركية .

ونظرا للارتباط الوثيق بين تدهور وفساد الإدارة الحكومية من ناحية ومشكلة الفلاء وارتفاع الأسعار من ناحية أخرى ، لذا فقد اقترح محمد مندور أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة منها ومن بعض النواب والشيوخ لبحث الخلل في الآداة الحكومية ووسائل علاجها للضرب على أيدي المرتشين والمختلسين ، وقد ضرب مندور مثلا على ذلك بديوان المحاسبة وما يقوم به بين وقت وآخر بالكشف عن اختلاسات مشينة وخطيرة ، منها بأنه عندما يصل الأمر إلى هذا الحد يجب أن ندق ناقوس الخطر ، موضحا أن الآداة الحكومية ستظل عاجزة عن القيام بدورها ما لم تستأصل

اسباب الفوضى وتظهر من الفساد المنتشر فيها انتشارا سرطانيا . وقد اكد على أهمية تكوين مثل هذه اللجنة لتبحث عن الاسباب وتعالجها ، وفقا لما يترأى لها « بالقسوة او باللين او بإنصاف الموظفين ماليا او باحالتهم الى مجالس التأديب أو تشديد العقوبات عليهم لتكون رادعة » . وبذلك تستطيع الحكومة وهي تقوم بدراسة سياستها ان تعتمد على موظفين مخلصين شرفاء ، يتمتعون بمقدرة وكفاءة في اداء المهام المسندة اليهم ، حيثئذ تتمكن الحكومة من تنفيذ سياستها وبرامجها الاصلاحية وتصل الى نتائج ايجابية والا فلا فائدة من رسم السياسات ان لم يؤيدها ويصاحبها التنفيذ (٩) .

وفي مايو ١٩٥٠ ، عادت قضية الفلاء وارتفاع الاسعار لتعلل برأسها من جديد ، ففي الجلسة الخامسة والعشرون ، طالب النائب الاشتراكي ابراهيم شكرى بضرورة جعل الضريبة على الأرض الزراعية تصاعدية بحيث تحدد وفقا لمساحة الأرض الزراعية التى يمتلكها الأفراد ، مؤكدا ان ذلك يمثل افضل الوسائل لعلاج الأزمة ، حتى تتمكن من وضع القواعد والأسس الصحيحة لتوزيع الملكية الزراعية فى مصر ، لأن « محاولة فرض ضرائب حقيقية على من يجب أن تفرض عليهم هى العلاج الوحيد للمشكلة التى ندور حولها » وانتقد مسلك الحكومات المتعاقبة التى تتنصل من القيام بالاصلاحات الداخلية والمشروعات المختلفة، التى طالب بها من قبل الأعضاء والراى العام ، بحجة عدم توافر الموارد المالية اللازمة لمثل هذه المشروعات ، بالرغم من توافرها ، ولكنها لا تحصل من الأفراد بطريقة عادلة . وأشار على الحكومة بانها لو ارادت حقا السير فى مشروعاتها الاصلاحية ، فيجب عليها أن تسلك الأساليب الاشتراكية الحقيقية ، وذلك بالاكثار من

---

(٩) المصدر السابق ، نفس الجلسة المشار اليها .

الضرائب المباشرة ، والتخفيف من الضرائب غير المباشرة التي يتحملها العامل والفقير على قدم المساواة مع الغني الكبير (١) . وقد أيدته في هذا النائب محمد مندور وأضاف بأن ابراهيم شكرى تحدث عن عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، إذ تبلغ الأخيرة ١.٢ ملايين من الجنيهات بينما لا تتجاوز الأولى أربعة وعشرين مليوناً من الجنيهات . والسبب الأساسي في هذا الاختلال الواضح راجع الى أن الضرائب المباشرة تلقى الاعراض التلم والمقاومة الشديدة من جانب أصحاب المصانع والتجار وملاك الأراضي الزراعية والعقارات المختلفة ، بينما من السهولة يمكن فرض الضرائب غير المباشرة على افراد الشعب المستهلكين ، من خلال تلك العوائد التي تحصلها الدولة كالرسوم الجمركية او مقابل بعض الخدمات العامة التي تؤديها الدولة للأفراد ، ولهذا تلجأ اليها الحكومة كلما احتاجت الى تنمية وزيادة مواردها المالية . ثم عاد ليطالب الحكومة مرة أخرى بتناول نظام الضرائب بالبحث والاصلاح ، ودعا الى أن تقيم التوازن العادل بين هذين النوعين من الضرائب ، لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية العادلة والرفق بهذا الشعب .

ولضمان تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي ، طالب محمد مندور الحكومة بالقيام بتنفيذ مشروعات اصلاحية ضخمة ، يمكن تغطية نفقاتها بالضرائب ، مع عدم اللجوء الى الاستعانة بالقروض الا عند الضرورة القصوى ، وعندما تكون المشروعات انتاجية (١١) .

(١٠) مرة ومرة تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر ، ص ٢٤٠ .

٢٤١ .

(١١) مضايقات مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرون ،

٢٢ مايو ١٩٥٠ ، ص ٦٧ وما بعدها .

وحين استعرض الدكتور رياض شمس - طليعة وفدية - موضوع الغلاء وطرق معالجته ، بعد أن قفزت الأسعار في الهيلاند قفزات سريعة ، لم يجد لها مثيلا - على حد قوله - في أى بلد آخر . طالب بفلسفة جديدة في السياسة التى تتبعها الحكومة بخصوص فرض الضرائب ، فرأى أن تقوم الدولة بتحصيل ضرائب مضاعفة من القادرين على الحصول « على الدجاج والشواء والشمندر الفاخرة » ، ويدفعون فى أقة الكوريز ثلاثين قرشا ، بينما لا يستطيع غيرهم أن يأكل الخيار !! نريد من يشتري أقة الكوريز بثلاثين قرشا أن يدفع لوزارة المالية ثلاثين قرشا أخرى . وضرب بعض الأمثلة على ذلك بما يحدث فى بريطانيا ، حيث تقوم الحكومة بفرض ضريبة على الكماليات الفاخرة التى تباع فى إنجلترا دون أن يجد فى ميزانية الحكومة المصرية مثل تلك الضريبة التى يطلقون عليها Purchase Tax . وقد طالب رياض شمس وزير المالية أن يقوم بفرض ضريبة جديدة فى مصر كهذه الضريبة المفروضة فى إنجلترا ، لكى تمد الدولة بالموارد المالية والتى بها ، وبغيرها من المصادر الأخرى ، يتمكن « أحد عشر مليوناً من المصريين من شرب الماء النقى ، حتى لا يتعرضوا للإصابة بالأمراض القاتلة كالبهاسيا والانكستوما » . ثم وجه انتقاده الى الاعتمادات المالية الهزيلة الموجهة لمكافحة الغلاء وهى ستة ملايين من الجنيهات ، تنفق كلها فى سبيل رغيف الخبز وحده ، مع أن الذى يدفع مليما زائدا فى ثمن الرغيف لا يشعر به . وطالب بوضع عشرين مليوناً من الجنيهات تحت تصرف الوزير المسئول لمكافحة ومواجهة هذه المشكلة ، وبأن ترتفع ضرائب الكماليات فى الميزانية من مليونين الى عشرين مليوناً من الجنيهات (١٢) .

وقد اختتم ابراهيم طلعت المناقشة حول هذا الموضوع

(١٢) المصدر السابق ، نفس الجلية ، ص ٧٤ وما بعدها .

بتأييده لغرض ضرائب تصاعدية ، ودعا وزير المالية الى مضاعفة ايراد الميزانية التي اربعمائة مليون من الجنيهات بدلا من مائتين ، وهو المطلب الذي اشار اليه من قبل الدكتور رياض شمس (١٢) .

ولتحقيق هذا الهدف ، اقترح ابراهيم طلعت أن تعمل الوزارة جاهدة على التوسع الأفقى في مجال الزراعة ، عن طريق العناية والاهتمام بتعمير اراضى الواحات الداخلة ، والخارجة ، لاستزراع مساحة واسعة من الأراضى البور ، وفقا لنظام الري الجوفى ، وربط هذه الواحات بالوجه القبلى بمواصلات سهلة لزيادة الانتاج الزراعى . ودعا الى موافقة وزير المالية وكذا وزير الحربية والبحرية على الاستعانة بالجيش المصرى فى اوقات السلم لاستصلاح هذه الأراضى . وحين انتقده أحد النواب « بأن هذا العمل يتناقى مع كرامة الجيش التى يجب أن نحافظ عليها » رد عليه ابراهيم طلعت ، بأن تكليف الجيش بهذه المهمة لا يتناقى مع كرامته ، ضاربا المثل بالولايات المتحدة الأمريكية التى سبقتنا فى هذا المجال ، بالرغم مما تمتلكه من قوة وثروة (١٤) .

ولما كان يسار الوفد ، ممثلا فى الطليعة ، واعيا تماما لقضية التبعية ، وحقيقة الاستعمار الاقتصادى للبلاد ، فقد انتهن قيام

---

(١٢) كانت ميزانية هذا العام تبلغ مائتا مليون من الجنيهات .

(١٤) المصدر السابق ، نفس الجلسة . ووفقا لما ذكره ابراهيم طلعت فى مذكراته ، أنه عقب قيام الثورة ، التقى جمال عبد الناصر به ، طالباً منه وضع مشروع لتحديد الملكية الزراعية ، على أن يعطى بموافقة الوفد ، ولم يكن سراج الدين يعلم أن ابراهيم طلعت قد شارك فى وضع هذا القانون ، وأنه أول من طرحه على الرأى العام بنشره فى صحيفة المصرى فى عدده الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ . انظر روزاليوسف ، العدد ٢٥١٧ ، ٦ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ٢٤ وما بعدها . مذكرات ابراهيم طلعت بعنوان أيام الوفد الأخيرة .

حكومة الوفد باعلان الكفاح المسلح عقب الغاء المصاهدة في أكتوبر ١٩٥١ ، ليتقدم باقتراح بقانون من النائب مصطفى موسى لالغاء امتياز شركة سكة حديد الدلتا المصرية ، واستيلاء وزارة المواصلات على كافة اموالها ومتعلقاتها الأخرى عقارية ومنقولة ، وكانت اللجنة قد اشلرت في تقريرها الى ان هذا الاقتراح مقبول شكلا وقررت احواله الى لجنة الشؤون التشريعية بالمجلس . وقد اشارت المذكرة التفسيرية الملحقة بالاقتراح الى الاستغلال الاقتصادي الذي تعرضت له مصر من قبل الرأسماليين الأجانب الذين استخدموا كافة السبل والوسائل لامتناعهم عن استثمار ثروات البلاد الصناعية والمعدنية والتجارية . ونوهت الى جهد الدولة في العمل على تمصير الشركات الأجنبية عن طريق التشريع الذي حتم احتفاظ المصريين بنسبة ٥١٪ من رأسمال الشركة المساهمة ، بالإضافة الى اشتراكهم في مجالس الإدارة بنسبة معينة ، الى جانب استخدام عدد محدد من العمال والموظفين المصريين بحيث يمنحون نسبة ثلاث عدهم في الأجور . وأضافت المذكرة ، انه على الرغم من كل هذا وذلك فقد ظل من الصعب فنيا وماليا مراقبة بعض هذه الشركات ، نظرا لاحتفاظها بجنسيتها الأجنبية وبيادارتها وأصول حساباتها خارج البلاد . وطالبت المذكرة بالتخلص من هذه العوائق التي خلقها الاستعمار ، عن طريق الغاء الامتيازات الأجنبية التي قامت في الأساس على استغلال المرافق العامة كشركة مياه القاهرة وشركة ترام القاهرة وشركة سكك حديد الدلتا ، لما يحوط بمثل هذه الشركات شبهة النشاط الاستعماري (١٥) .

---

(١٥) مضابط مجلس النواب ، مضبنة الجلسة الثالثة عشرة ، ١٨ فبراير ١٩٥٢ ، ص ٥٢ - ٥٤ . وقد نوهت المذكرة أيضا الى ان الاضرابات المتكررة لعمال الشركة منذ الغاء مصاهدة ١٩٣٦ ترجع الى استغلال أصحاب

## الطليعة والقضية الوطنية :

شغلت القضية الوطنية ، المتعلقة بجلاء القوات البريطانية عن البلاد وتحقيق وحدة وادى النيل الجانب الأكبر من برامج الأحزاب المصرية ، وحدد الاشتغال بها مقدرة وتأثير الحركة الوطنية ، بل وكل الساسة المصريين على مختلف مشاربهم واتجاهاتهم ، وكانت المعيار الرئيسى لدى ما تمتعوا به من شعبية لدى الجماهير ، كما كانت من العوامل الهامة لسقوط معظمهم من مناصب الحكم والسلطة ومن مسرح الأحداث السياسية وضياعهم في زوايا التاريخ . (١٦) .

وحين نتناول موقف الوفد ، باعتبار طليعة الأحزاب التقليدية المصرية في تبنى القضية الوطنية ومسألة الديمقراطية السياسية ، تجدر الإشارة الى حقيقة هامة لها ارتباط وثيق بظاهرة الاعتدال والتطرف في تبنى الطالب الوطنية ، تجاه السياسة البريطانية ، لكل حزب من الأحزاب السياسية المصرية - باستثناء الحزب الوطنى - هذه الحقيقة ترتبط بوجود هذا الحزب أو ذاك في السلطة أو خارجها بين صفوف المعارضة . فنجد الوفد ، وهو في صفوف المعارضة يشتد هجومه على مسلك الحكومة القائمة من ناحية ، وعلى السياسة البريطانية من ناحية أخرى ، ويطالب بإجراء انتخابات حرة ديمقراطية ، تسفر عن وزارة قوية تسندها الأغلبية البرلمانية ، لضمان الوصول الى الحكم ، حتى يتمكن

---

= الشركة ومديرها للعمال المصريين ، مما ترتب عليه إصابة الجبهة الداخلية بالارتباك والفوضى . ومما هو جدير بالذكر أيضا أنه لم تكد تضي أيام قليلة على موافقة المجلس على إحالة اقتراح مصطفى موسى هذا الى اللجنة التشريعية حتى اجلت جلسته لم يخل المجلس نفسه فيما بعد .

(١٦) أحمد زكريا الشلق : حزب الاحرار المستويين ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ،

ص ١٦١ .



من الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة المصرية - البريطانية - ولاستكمال المطالب القومية ، وإيجاد الحلول الملزمة للمسائل الملقة بينهما ، يتضح هذا بجلاء من خلال مطالعنا للصحف الوفدية خلال تلك الفترة ، والتي كانت تعتمد في الأساس على حملات التشهير والاثارة الصحفية ضد حكومات الأقلية القائمة آنذاك كما كان يحدث بالنسبة لكافة الأحزاب المصرية . وهي تقف بين صفوف المعارضة ، مما يوضح بجلاء أن هذه الأحزاب ، بما فيها الوفد ، لم تكن في الواقع أحزاب ثورية تقدمية بقدر ما كانت أحزاب سياسية جماهيرية تناور من أجل الوصول إلى السلطة وتسمى إليها بمختلف السبل والوسائل (١٧) .

واستمرارا لهذه السياسة التي كانت ينتهجها الوفد ، فقد حفل عام ١٩٥٠ بسلسلة من المحادثات بين الجانبين المصري والبريطاني ، لم يتحقق من خلالها تقدم ملموس فيما يتعلق بالقضية الوطنية . وقد انعكس هذا الموقف في خطاب العرش الذي ألقاه النحاس في افتتاح دورة الانعقاد الثاني لمجلس النواب في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ حيث بدا واضحا أن الحكومة تستخدم سلاح التهديد بإلغاء المعاهدة بعد أن عجزت عن إحراز أي تقدم ملموس

(١٧) دليلا على ذلك - على سبيل المثال - تلك المذكرة التي قدمها الوفد المصري إلى الحكومة البريطانية في أبريل ١٩٤٠ ، طالبا فيها تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات الأجنبية من البلاد ، بالإضافة إلى إلغاء الأحكام العرفية وتحقيق وحدة وإدى النيل ، ثم تحية من تلك المطالب وعلم اثرته لذلك أقضيا ، بعد أن وصل إلى الحكم في فبراير ١٩٤٢ . انظر مذكرة الوفد ، الأهرام ، ٢ أبريل ١٩٤٠ كذلك أعاد زعماء وقادة أحزاب المعارضة المصرية إلى الاندفاع تلك المذكرة التي قدمها الوفد وهو في المعارضة ، حين طالب هؤلاء من قادة الحلفاء في نوفمبر ١٩٤٢ بنفس مطالب الوفد السابقة انظر F.O. 371/35341, Weekly Report from 25 November to 1 December 1943.

من خلال تلك المفاوضات التي دامت بين الوفدين فأعلنت « ان المعاهدة قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية - وأنه لا مناص من تقرير الفائتها ولا مفر من الوصول الى احكام جديدة تركز على أسس جديدة تقربونها جميعا ألا وهي الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري » (١٨) .

وفي مايو ١٩٥١ قدمت ثلاثة طلبات للمناقشة بخصوص تلك القضية كان أولها موجه من النائب محمد حنفي الشريف - طليعة وفدية - الى رئيس الوزراء ووزير الخارجية عن المباحثات الدائرة بين مصر وانجلترا حول حق مصر في الجلاء والوحدة ، وعن عدم تحقيق الحكومة وعداها الذي قطعته على نفسها في خطاب العرش بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وخصوصا بعد ما ثبت بالدليل القاطع « سوء نية الانجليز فيما يتعلق بموقفها الخاص بالجلاء وفقا لشروط تتعارض مع استقلال البلاد ، وبعد ان شرعت انجلترا عن طريق الحاكم العام بالسودان في تنفيذ سياستها الاستعمارية في فصل السودان نهائيا عن مصر » . كذلك اشار البعض الى انتهاك بريطانيا لنصوص معاهدة ١٨٨٨ ( معاهدة القسطنطينية ) التي نصت على حرية المرور في قناة السويس وعلى حيادها التام ومسئولية مصر في الدفاع عنها باعتبارها ارضا مصرية . وقد اذان النائب الوفدي محمد بلال - طليعة - موقف بريطانيا

---

(١٨) مما هو جدير باللاحظة ان تهديد الحكومة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وقتا لما اشعلت اليه خطبة النحاس في البرلمان في نوفمبر ١٩٥٠ ، لم يكن جادا ومريحا . فقد كشفت الوثائق البريطانية عن حقيقة التناقض بين تصريح الحكومة وموقفها الغير ملين رسميا تجاه الحكومة البريطانية ، والذي تمثل في اسراع عدد من الوزراء الى دار السفارة البريطانية متب التصريح ببلورة ، ليؤكدوا للمسؤولين البريطانيين حرصهم على استمرار التعاون بين الحكومتين .

الرافض لاستخدام مصر لحقها في منع مرور الناقلات البترولية الى اسرائيل عن طريق القناة ، ووصف ذلك العمل بأن بريطانيا تستخدم اسرائيل كطابور خامس في منطقة الشرق الأوسط .

وعلى أية حال ، فإن المطلب الوطنى بإلغاء المعاهدة قد تحقق أخيرا في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، عندما أعلن النحاس باشا في بيان تاريخى أمام البرلمان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان ١٨٩٩ وإيداع المراسيم الخاصة بذلك فى البرلمان . فجاء هذا البيان إعلانا وتأكيدا بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف الوطنية فى الاستقلال طريق مغلوق ، كما أنه أوضح بجلاء تام أن مطلب الإلغاء كان ملحا داخل المجلس كما كان ملحا خارجه . وأنه لم يكن قلصرا على ممثلى الوفد داخل المجلس ، بل من المنتمين لأحزاب أخرى ، وخصوصا الحزب الوطنى (١٩) .

وعقب إلغاء المعاهدة وإعلان الكفاح المسلح قدم النائب الوفدى - طليعة - محمد رفيق الطرزى الى المجلس اقتراح بقانون خاص بحظر التعاون مع القوات البريطانية ، وبتشديد العقوبات فى القانون الذى تقدمت به الحكومة والذى نص - فيما نص عليه - « على فرض عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على كل من عقد بنفسه أو عن طريق واسطة أو نفذ اتفاق مع قوات عسكرية أجنبية غير معترف بشرعية وجودها فى البلاد » . طالب رفيق الطرزى بتشديد هذه العقوبات وأن يكون الإعدام عقوبة « لكل من أجرم فى حق بلده ووطنه ، بتعاونه مع من هتكوا أعراضنا وذبحوا أولادنا وانتهكوا حرماننا » ،

---

(١٩) عزرة وهبى ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ . وكان التيار التقدمى داخل حزب الوفد ، ممثلا فى الطليعة ، يرى أن العودة الى المفاوضات حلقة مفرقة ، لأنه ما دام الحديث عن المبدأ مرفوض فكل شيء مرفوض بعده ولا محل لوجوده على الإطلاق .

مشيرا في ذلك الى ان عقوبتي السجن أو الحبس « عقوبتان يتضاءلان أمام فظاعة الجرم الذي يرتكبه هؤلاء الخونة » (٢٠) .

وفيما يتعلق بطلاقة مصر بالتحالف الغربي فقد اثير بمناسبة الموقف الذي اتخذته مصر ازاء النزاع في كوريا عام ١٩٥٠ ، ففي اغسطس من هذا العام وجه الدكتور محمد بلال سؤالي الى وزير الخارجية في اعقاب قرار مصر بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن بالنسبة للحرب الكورية ، وكيف فسر من قبل بعض الجهات ومن بينها مجلس العموم البريطاني على نحو يفر من طبيعته . وتساءل عما اذا كان قد طرأ ما يدعو الى أي تحول في قرار الحكومة السابق .

اما المسألة التالية المتعلقة بموقف مصر من التحالف الغربي والتي تناولتها بعض مناقشات مجلس النواب فتتصل بموضوع الدفاع المشترك الذي كانت بريطانيا تطالب بتطبيقه مستندة الى حجة مؤداها ان مصر معرضة - بحكم موقعها الاستراتيجي وأهميتها - لهجوم شيوعي ، وانها لا تملك امكانية الدفاع عن نفسها مما يتطلب ضرورة اشتراكها في محالفة دفاعية أو في نظام للدفاع المشترك مع بريطانيا بحيث يمكن صد أي هجوم يتعرض له البلاد .

وقد أدركت الحركة الوطنية المصرية حقيقة هذه المقترحات وخطورتها فأعلنت بوضوح تام رفضها الصريح لها ، كما اوتفعت عدة أصوات في البرلمان تتخذ نفس الموقف ، ففي مناقشة تقرير لجنة الرد على خطاب العرش في نوفمبر ١٩٥٠ رفض كل من النائب السعدي محمد صامح موسى ، والنائبين الوفدين

---

(٢٠) ميثاق مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٥٢ . ومما هو جدير بالملاحظة أن رفيق الطرزي قد تبرع بكميات وفيرة من اللخيرة وبعض الأسلحة ، مساهمة منه في حركة الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني في منطقة القناة .

ابراهيم طلعت وسيد حسين اغا ، والنائب الوطنى د. نور الدين طراف اصرار بريطانيا على رفض الجلاء عن مصر بحجة الدفاع عن موقعها الاستراتيجى الهام وخاصة بالنسبة لمنطقة القناة ، وأعربوا عن ادراكهم لحقيقة هذه المقترحات وطالبوا بأن يترك الدفاع عن مصر لابنائها وحدهم . وشن مصطفى موسى - تلميحا - هجوما شديدا على محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ، والذى كان قد ادلى بتصريح حول الدفاع المشترك آثار سخطا وردود فعل عديدة لدى الاوساط الشعبية والسياسية ، لخروجه على اجماع الامة فى رفض الدفاع المشترك كأساس للمفاوضات . وقد اشار مصطفى موسى الى أن آراءه تمثل مناقصة على حسب الأهداف الوطنية ، ووصف صوته بأنه صوت غير وطنى ، وأكد أن ارادة البلاد فوق انها بارزة فى البرلمان فهى ظاهرة محددة فى المظاهرات الشعبية الرافضة لهذا الاتجاه (٢١) .

وفى أوائل مايو ١٩٥١ ، تقدم ابراهيم طلعت باستجواب الى وزير الحربية والبحرية عن عدم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد اللواء احمد قواد صادق باشا القائد العام السابق لحملة فلسطين بسبب ادلائه بتصريحات متتالية الى الصحف يدعو فيها الى فكرة الدفاع المشترك عسكريا بين مصر وبريطانيا ، والى ضرورة اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الكورية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وبهاجم فكرة حياد مصر . وقام المستجوب وهو يشرح رايه بعرض آراء اللواء صادق التى نشرتها جريدة الاساس وغيرها من الصحف الأخرى ، مشيرا الى التأثير السلبى الذى يمكن أن ينعكس من مثل هذه التصريحات على الروح

(٢١) مضبطة الجلسة الرابعة ، ١٢ ، ١٢/٢/١٩٥٠ ، ص ٤٦ . كذلك

مرة وهى ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

المعنوية للجيش المصرى . وطالب ابراهيم طلعت بضرورة تجريده من رتبته والقباه ونياشينه ، نظرا لدعوته الى ارسال الجيش المصرى الى كوريا ليحارب مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذى ترفض فيه البلاد كلها فكرة الدفاع المشترك وقد قام وزير الحربية والبحرية بعرض رأى الحكومة حول هذا الاستجواب ، فأشار الى أن لجوء هذا الضابط الى اصدار هذه التصريحات يعتبر خروج على التقاليد العسكرية ، وزج لنفسه في غمار التيارات السياسية ، بالإضافة الى ما تضمنته هذه التصريحات من اذاعة لبعض أسرار الجيش المصرى ، وانتهى الوزير من الرد على هذا الاستجواب ، مشيراً الى أن الحكومة قد رأت في النهاية حالته الى المعاش (٣٣) . وقد تقدم ابراهيم طلعت بعد ذلك بسؤال الى الحكومة حول موقفها من فكرة الدفاع المشترك وهل هو موضع مساومة مع الانجليز ، وعما اذا كانت الحكومة تعتزم سن القوانين التى من شأنها إيقاف « الطابور الخامس » عند حده ، وهو الطابور المكون من المصريين الذين يدعون لفكرة الدفاع المشترك والتعاون مع الانجليز (٣٣) .

### الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية :

وحين نتعرض لموقف هذا التيار داخل المجلس من الولايات

---

(٢٢) مضابط مجلس النواب ، مقبلة الجلسة الخامسة والمثرون ، ١٩٥١/٥/١ ، ص ٢٦ . ووقفا لما ذكره جمال عبد الناصر لابراهيم طلعت أثناء لقائه معه في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، اتجهت الأنظار من جانب الضباط الأحرار الى اللواء محمد نجيب لنزاهته ومواقفه الوطنية ورئيسا للحركة ، بعد أن كانت النية متجهة الى اختيار اللواء أحمد فؤاد صادق رئيسا لها : غير أنهم عدلوا عن هذا الاختيار بعد أن كشف ابراهيم طلعت مساوئ هذا الرجل ، ووزا اليوسف ، ٦ سبتمبر ١٩٧٦ . مذكرات ابراهيم طلعت .

(٢٣) عزة وهبى ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

المتحدة الأمريكية باعتبارها قائدة التحالف الغربى ، نلاحظ مدى الإدراك والوعى من جانبهم لحقيقة الولايات المتحدة والدور الذى كانت تلعبه للحلول محل الاستعمار البريطانى فى المنطقة ، وتأيدها لاقامة اسرائيل لكى تمثل شوكة فى قلب العالم العربى ، بالإضافة الى تطلعها للسيطرة والاستغلال الاقتصادى لمصادر الثروات الطبيعية فى المنطقة (٢٤) .

فى مايو ١٩٥٠ تحدث الدكتور محمد بلال عن حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية فوضعها فى مصاف الدول الاستعمارية ، وأشار الى انها قد تخطت دائما عن كل المواثيق التى وضعتها ، مثل مبادئ ولسن الأربعة عشر وميثاق الاطلنطى ، ثم ميثاق الأمم المتحدة ، موضحا دورها فى ضياع فلسطين سواء قبل أو بعد اندلاع الحرب العربية - الاسرائيلية ، مشيرا الى هدف المسكر الانجلو أمريكى من خلق دولة اسرائيل فى المنطقة لتكون بمثابة ركيزة له ، ثم عرض لموقف الولايات المتحدة من اللاجئين الفلسطينيين وكيف حرمتهم من مساعدتها سواء فى شكل اعانات أو قروض ، مبينا مدى ضخامة الدعاية الصهيونية فى الولايات المتحدة وتأثيرها على الراى العام هناك .

وفى شهر يونيو من العام التالى ( ١٩٥١ ) نظر مجلس النواب تقرير لجنة الشؤون الخارجية حول البرنامج الذى طرحه الرئيس الأمريكى ترومان بشأن التعاون الفنى بين مصر والولايات المتحدة طبقا للنقطة الرابعة من البرنامج . وقد رفض كل من محمد بلال

---

(٢٤) انظر المقال الذى نشر برابطة الشباب يحمل عنوان « الجزيرة العربية تحت وطأة الاستعمار الأمريكى » حيث يوضح السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة والتى كانت تتجه بخلق حثيثة نحو تأسيس الفكرات الاستقلالية ، بدعمها القوامد الحربية ، وتقوى نفوذها عن طريق إدارة النفوذ والحروب فى المنطقة . رابطة الشباب ، ١٧ أبريل ١٩٤٧ .

وابراهيم طلعت ومصطفى موسى هذه الاتفاقية . واستند محمد بلال في رفضه الى وجود حبل لم يصف بعد بين الدول العربية والولايات المتحدة حيث ساهمت هذه الأخيرة في اقامة اسرائيل لتكون شوكة في قلب العالم العربي ، مشيرا الى انها اذا كانت تريد مساعدة مصر حقا فان عليها ان تتدخل لمعاونتها في الحصول على الجلاء ، واعرب عن مخاوفه من أن يكون هذا المشروع وسيلة لغرض السيطرة الأمريكية على مصر . وقد وافق ابراهيم طلعت على كل الآراء السابقة لمحمد بلال ، وكذلك التي ادلى بها ابراهيم شكري ( اشتراكي ) ونور الدين طراف ( وطني ) بخصوص رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة على المنطقة واخضاع مصر لنفوذها الاستغلالي واستنزاف مواردها .

وقد تحدث وزير الخارجية ببيان حول الموضوع أكد فيه حرص الحكومة على سيادة واستقلال مصر ، وعلى أنها لا يمكن أن تفرض في أي منها ، ثم طلق على رأي المعارضين بانهم يقيسون أمور القرن العشرين بمقياس القرن الثامن عشر أو التاسع عشر ، ودلل على ذلك بانهم حين تناولوا الاستعمار نسوا أن الأمور قد تغيرت حيث انتهى الاستعمار في كثير من الدول التي حصلت على استقلالها ، كما استقرت نظم جديدة في العلاقات الدولية تمثلت في ميثاق عصبة الأمم ثم ميثاق الأمم المتحدة ، وأكد أن هذه الاتفاقية إنما تستند إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دور انعقاده التاسع بتاريخ ١٥ أغسطس عام ١٩٤٩ والذي يقضي بتبادل المعونة الفنية بين الدول الأعضاء بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوب البلاد التي لم تستكمل بعد نموها الاقتصادي . وأضاف أن الولايات المتحدة وهي تعقد مثل هذه الاتفاقيات إنما تسعى لتحقيق عدد من الأهداف بعضها مقبول ويمكن الاستفادة منه مثل تخوفها من انتشار الشيوعية ، وأكد أن مصر لا تجد أي مبررات لعدم التعاون



مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الأمر مهما كانت وجوه الخلاف بين سياستيهما في النواحي الأخرى . وخلص من ذلك الى رفض الادعاء بأن المشروعات الأمريكية مجرد شباك تصطاد بها الولايات المتحدة غيرها من الدول .

وقد علق مصطفى موسى على بيان محمد صلاح الدين وزير الخارجية فاعترض على وصفه للمعارضين بأنهم يفكرون بعقلية القرن التاسع عشر في أمور القرن العشرين ، مشيراً الى أن القرن العشرين لم يأت بجديد بالنسبة للقضية الوطنية ، فالاحتلال مازال قائماً ، ونفى على الوزير تمسكه ببعض الضمانات القانونية الواردة في الاتفاقية ضلواً المثال على ذلك بأن دستور الأمم المتحدة قد تضمن نصاً صريحاً على عدم أحقية أية دولة في أن تبقى جيوش احتلال في أرض أية دولة أخرى دون موافقتها ، وعلى الرغم من هذا فإن ذلك النص لم تكن له أية قيمة حين عرضت مصر قضيتها أمام مجلس الأمن ، وأضاف مصطفى موسى بأن الهدف المشترك بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الشيوعية يجب أن يقترن بالادراك الواضح واعلام الأمريكيين بأن الاستعمار من أحد أسباب انتشار الشيوعية ، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة أن تعمل على جلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، وأكد أن ماضي الولايات المتحدة سواء في موقفها من اسرائيل أو تأييدها لبريطانيا يجعل الشعور بأن لها من النوايا ما لا يمكن الاطمئنان اليه شعوراً منطقياً (٢٥) . فكان ذلك يمثل وعياً من جانب هذا التيار بحقيقة الولايات المتحدة والدور الذي بدأت تلعبه في المنطقة كوريث للاستعمار البريطاني .

---

(٢٥) عزة وهبي ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ - ١٧٢ .



## فاتمة

---

١١٣

( ٨ م - العليمة الوفدية )



## خاتمة :

فيما بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، وجدت ثلاثة تيارات سياسية مختلفة داخل حزب الوفد . تمثل التيار الأول في الجناح اليميني المحافظ الذي كان يسيطر تماما على الحزب ولجنته القيادية ( الهيئة الوفدية العليا ) . والجناح الليبرالي الذي كان يشكل اقلية في اللجنة القيادية للحزب ويحاول التمسك بمثل الوفد العليا في الدفاع عن الحرية والديمقراطية والدستور ، ويمثل هؤلاء اصدق تمثيل محمد صلاح الدين وابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وعبد الفتاح حسن . وأخيرا التيار التقدمي الذي كان يتمتع بشعبية جماهيرية واسعة بين الأوساط الشعبية والذي عبر عن تواجده على الساحة السياسية من خلال الأفكار التي طرحتها جماعة الطلبة الوفدية فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية .

ووفقا لما توافر لدينا من معلومات تتعلق ببدايات ونهايات ظهور هذا التيار الأخير وتواجده داخل الحزب ، يمكننا القول أن الطلبة الوفدية قد غابت عن الساحة السياسية كتنظيم يتمتع - الى حد ما - بقدر من الاستقلال الذاتي عن الحزب ، عقب لقاء القبض على اغلب قيادات التنظيم والزج بهم في أعماق السجون في مايو ١٩٤٧ ، ثم اغلاق صحيفتهم التي كانت تعبر عن

افكارهم ويفومون بالانفاق عليها وتمويلها ذاتيا ، في ديسمبر من نفس العام (١) . غير ان هذا لا ينفي تواجد بعض افراد من قيادتها ومؤسسيها منذ هذه الفترة التي شهدت اختفاء الطليعة كتنظيم وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ودليلنا على ذلك مواقف عزيز فهمي وآخرين من اعضاء التنظيم في اجهاض تشريعات الصحافة في يوليو ١٩٥١ ، والتي كانت تمثل قيادا على الحريات العامة . هذا بالإضافة الى الدور الذي لعبه هؤلاء في برلمان الوفد الأخير ، عن طريق تقديم بعض الاقتراحات والحلول للعديد من القضايا التي كانت تمس المجتمع المصري آنذاك ، كالدعوة الى تطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية ، او توزيع الأراضي المستصلحة وتاجيرها لصغار الملاك والمعلمين ، وكذا الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة ، دون التعرض صراحة لصلب المشكلة الاجتماعية ، ونعني به سوء توزيع الملكية لزراعية ، كما فعلت بعض الفصائل والتنظيمات السياسية الأخرى التي ظهرت على الساحة السياسية .

وعلى الرغم من اختلاف التركيب الاجتماعي للطليعة الوفدية عن قيادات الحزب من الجناح اليميني المحافظ ، الا انها لم تفكر في الانفصال او الانشقاق عن الوفد ، وارتضت لنفسها الارتباط بالتيار الأصيل داخل الحزب والعمل تحت جناحه ، على أمل أن تدفعه الى سلوك سياسة أكثر تقدمية ، غير أنها عجزت ، بدورها ، للعديد من العوامل ، لعل أهمها عدم تواجدها في اللجنة القيادية للحزب ، ولقصور الامكانيات المادية ، على أن تفرض رؤاها على قيادات الحزب من الجناح اليميني ، وان تضع الأهداف

---

(١) جدير بالملاحظة ان رابطة الشباب قد عادت للظهور مرة أخرى في مايو ١٩٥٠ وهي تعبر عن اقتدار الوفد ، دون أن يكون للطليعة دور في إصدارها . وكان يتولى رئاسة تحريرها يس سراج الدين .

التي سعت الى تحقيقها موضع التطبيق والتنفيذ العملي ، ومن ثم تجنيب البلاد حدوث مثل هذه الثورة التي عصفت بالنظام السياسي برمته في يوليو ١٩٥٢ .

على ان هذا لا ينفي الدور الهام الذي لعبته الطليعة الوفدية في الحركة الوطنية التي شهدتها البلاد عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، كما انها استطاعت ان تقدم لحزبها مضمونا اجتماعيا للاستقلال الوطني ، واساسا اجتماعيا للحركة الوطنية ، ومفهوما مؤداه ان الاستقلال ليس مجرد رموز قانونية وسياسية ولكن ينبغي ان يتضمن محتوى اجتماعيا وحقوقا اقتصادية للمواطنين ، حيث ربطت بين الاستقلال الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية اختلف فئات الجماهير . وقد لعب هذا التيار ايضا دورا هاما ومؤثرا في طرح صورة تقدمية لحزب الوفد آنذاك ، وفي دفعه الى انتهاج بعض السياسات الاشتراكية كتقرير مجانية التعليم واقرار مشروع الضمان الاجتماعي للمواطنين ، هذا بالإضافة الى حملة على الفاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وحين قامت الثورة ، بادر هذا التيار الى تأييدها ، ودعمها أحمد أبو الفتح - صديق جمال عبد الناصر - الجماهير لتأييدها ومؤازرتها ، وحذر المتخلفين والخائفين والترددين ، باعتبار ان حركة الجيش تهدف الى اعادة البلاد الى الحياة الديمقراطية في ظل القانون واحكام الدستور (٣) . كما بادر ابراهيم طلعت

---

(٢) حدير بالذكر ان سكرتير محمد نجب النقيب اسماعيل فريد ، وهو من الرعيل الثاني لفساط الثورة والذي اصبح محافظا للدقهلية فيما بعد كان متزوجا من أخت مصطفى موسى أحد قيادات الطليعة الوفدية وأحد أعضاء برلمان الوفد الأخير ، وهو الذي اقترح على عبد الفتاح حسن ان يتوجه - أي عبد الفتاح حسن - ومحمد صلاح الدين لزيارة قادة الحركة ببنكنا مصطفى باشا وقد نشرت الدحف بياننا عن زيارة عبد الفتاح حسن وصلاح الدين للقيادة والتي تمت مساء ١٩٥٢/٧/٢٥ . انظر عبد الفتاح حسن ، ذكريات سياسية .

- صديق عبد الناصر ورفيقه في مصر الفتاة قبل انضمامه الى الوفد - الى كتابة سلسلة من المقالات بصحيفة المصرى ، اشار فيها على رجال الثورة باعادة بناء الدولة على اسس جديدة ، ورفع لواء الدستور . ودعاهم الى الابتعاد عن الافاقين والمنافقين ، الذين قد يلوحون بعدم جدوى الحياة النيابية في الظروف الراهنة : والدعوة الى « دكتاتورية عادلة » ، حتى تطهر الأحزاب نفسها . ورأى ابراهيم طلعت أن يبدأ التطهير بتطهير الادارة الحكومية تطهيرا كاملا شاملا من انصار العهد الماضي داخليا وخارجيا (٣) . وأبدى تخوفه من اقامة مثل هذه الدكتاتورية العادلة وعدم وجود من يدافع عن الدستور من الاعتداء عليه (٤) .

اما محمد مندور ، العقل المفكر للطليعة الوفدية ، فقد نشر في ديسمبر ١٩٥٢ كتيباً صغيراً بعنوان « الديمقراطية السياسية » ، أوضح فيه لقادة الحركة مدى تأييد وحماس الشعب لهم ، مذكراً أعضاء التنظيم بأن المفهوم أن يؤدي طرد الملك من مصر عودة السيادة الى الأمة بعد أن زال مقتضها وأن يصبح رضا الأمة وثقتها الوسيلة الوحيدة لتولى الحكم في البلاد وتوجيه مصرها . وانتقد عدم تحقيق هذا الحلم حتى يومنا هذا ، مشيراً الى أن الدستور والقوانين هما وعاء سيادة الأمة (٥) . وقد طالب محمد مندور بضرورة تعدد الأحزاب ، باعتباره ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية . ووجه هجومه على الذين يدعون لمحاربة هذا التعدد ، باعتبارها « دعوة رجعية تحارب الحرية » وتمهد السبيل لأنواع الحكم الاستبدادى الذى يجب أن نجنب بلادنا ويلاذه ، لكى نظل أحراراً ، وحتى تزدهر ملكات شعبنا في ظل

(٣) المصرى ، العدد ٥٢٨٦ ، ١٩٥٢/٨/١٥ .

(٤) المصرى ، العدد ٥٢٩٠ ، ١٩٥٢/٨/٢٠ . وكانت هذه السلسلة

بمنوان « فلسفة الانقلاب - كيف تبنى الدولة » .

(٥) محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، ص ٨ .



الحرية المقدسة » (١) . واضاف بأن الدعوة الى نظام الحزب الواحد أو محاربة تعدد الأحزاب لا تقل خطورة من الدعوة الى محاربة الحزبية وانحزب في ذاته وذلك لأن النظام الديمقراطي لا يقوم بطبيعته الا على تعدد الأحزاب ليكون رقيباً على البعض الآخر ، مشيراً الى أن منح الحقوق السياسية لكافة المواطنين وسيلة فعالة لرفع مستواهم المادى والثقافى بينما حرمانهم من تلك الحقوق يتركهم عبثاً ثقيلاً على الدولة ، مما يعوق تقدمها وتحقيق الانسجام والترابط بين طبقاتها الاجتماعية المختلفة ، بما يعنى من قلقلة لأسس الحياة العامة . وأكد على أن محاربة الحزبية ستنتهى الى اقضاء جميع الأكفاء - وهو ما حدث بالفعل - عن الاعتماد بمصر وطنهم ، وبذلك تصبح السياسة حكراً على النافهين أو العاجزين أو المرتقة والأفاكين - وهو ما حدث بالفعل أيضاً - وفي هذا أكبر افساد للحياة العامة (٢) .

على أن هذه الدعوة من جانب الطليعة الوفدية لم تلق أذناً صاغية لدى القائمين على الحركة ، وانتصرت الأصوات التى نادى بإلغاء الدستور ووضع دستور آخر يتفق مع الأوضاع الجديدة ، وتعطيل الحياة النيابية فترة من الزمن ينفرد خلالها قادة الثورة بالحكم المطلق لعمل الإصلاحات العاجلة التى لا تحتل الروتين الدستورى . بل القى القبض على بعض قادة وأعضاء هذا التيار التقدمى فى يناير ١٩٥٢ ، كإبراهيم طلمت وعبد المحسن حموده وأحمد عبد الجواد وهبه ، وزج بهم فى السجون ، ليكونوا رفقاء مع الذين أفسدوا الحياة السياسية فى مصر قبل الثورة .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٢١ .

(٢) نفس المصدر . وجدير بالملاحظة أن شعار قادة الثورة كان يقول صراحة « من تحزب فقد خان » إشارة من جانبهم الى رفض الحياة الحزبية والتملدية .



## ملاحق الدراسة

---



## ملحق ١

### ثلاث نكسات الى الوراق

للدكتور محمد مندور

لم يكذب ينشر خبر تولى اسماعيل صدقى لرياسة الوزارة حتى تولدت فى الراى العام هزات عنيفة تنبىء كلها بأن الأمة المصرية ترى فى توليه ثلاث نكسات الى الوراق : نكسة انسانية ، ونكسة دستورية ، ونكسة اجتماعية . وواحدة من هذه خبيقة بأن تثير الراى العام ، فكيف اذا اجتمعت الثلاث فى وقت يظن فيه مرآل الراى العام بالاتجاهات المضادة لما عرف به صدقى على طول الخط .

ولنوضح تلك النكسات لعنا بذلك نوفر على صدقى وعلى الأمة نضالا لا نظنه فى مصلحة احد ، ولن يصيب منه البلاد غير تعطيل جديد فى قضاياها الخارجية والداخلية على السواء .

#### النكسة الانسانية :

لقد عرف المصريون فى صدقى غلظة وقسوة لا نظن انها قد فارقت بعد خيالهم ، أو تخلص منها احساسهم ، حتى لقد أصبح

عهده المشهور مضرب الأمثال في ظلم الحاكم للمحكوم ، واستبداد الحكومة بالأمة ، ولقد أحييت عودته الى الحكم تلك الذكريات البغيضة في النفوس ، وزاد الطين بلة ان جاء توليه الحكم في أيام عصيبة تنتفض فيها الأمة عن بكرة أبيها غاضبة لحربتها المهذرة وحقوقها الوطنية التي تخبط في علاجها الحكومة السابقة ( حكومة النقراشي ) أكبر التخبط .

والرأى العام عندما يستيقظ لا يحسن تحديه ، ومن الحكمة أن يجاب الى مطالبه المشروعة ، وقد شكا الرأى العام شكوى صريحة مرة من عسف البوليس ايام الحكومة السابقة ثم فوجيء بتولى صدقى فأمن بأن مجيء هذا الرجل يمثل تكسة انسانية لاشك فيها ، ومن هذا كان غضبه الذي نطقت به مظاهرات اليوم ، والذي نخشى أن يستفحل أمره حتى يتسع الخرق على الراقق .

#### النكسة الدستورية :

منذ أن وضعت الحرب أوزارها والفت الأحكام العرفية . اخذت الدول المختلفة تعود الى شعوبها لتفصح تلك الشعوب عن ارادتها وتستطيع بذلك أن تختار من الرجال من يمثلون السياسة التي ترضيها ، والمستقبل الذي تسمى اليه ، بعد أن غيرت الحرب من قيم الحياة وأوضاعها ، وبعد أن أطلقت الحريات من عقالها وكان من الطبيعي أن تطالب مصر بمثل ما جرى في كافة بلاد العالم وبخاصة اذا ذكرنا أن لمصر قضية وطنية كبيرة تحتاج في علاجها الى سند قوى من الشعب واردة منعقدة وراء من ينطقون بلسانه .

ولقد طالبت مصر بهذا الفعل ولازالت تطالب به حتى يح صوتها ومن الحكمة الوطنية والكياسة السياسية أن تمكن الأمة من الانفصاح عن ارادتها ، لأنه من غير المعقول أن يسكت ملايين المصريين في القرن العشرين عن حقهم المشروع في تقرير مصيرهم

ومصر أبنائهم وأحفادهم من بعدهم . هذه حقائق لا شك فيها ، ولا مفر منها ، ولهذا عندما يقال لهؤلاء المصريين أن صدقني باشا سيتولى أموركم ، وهم يعرفون من الماضي القريب أن صدقني رجل ذو نزعة استبدادية لا يتورع عندما تشتد مقاومة الأمة لحكمه حتى عن تعطيل الدستور ، بل والفائه واستبداله بغيره ، يكونون معذورين كل العذر ، عندما يتوقعون من توليه نكسة دستورية تزيدهم غضبا .

### النكسة الاجتماعية :

في العالم كله الآن اتجاه نحو انصاف طبقات الشعب المحرومة وتمكينها من الحياة الكريمة ، والفل من يد الرأسمالية الظالمة ، وذلك حتى في بلاد كانجلترا ذاتها حيث أخذت الدولة تستولي على المؤسسات الكبرى كالبنوك والمناجم ، وشركات الاحتكار ، كما أخذت تصدر التشريعات التي تحمي العمال من جشع أصحاب الأعمال ، وتؤمنهم من البطالة والعجز والمرض وإصابات العمل . نعم في العالم أجمع ، حتى في البلاد الرأسمالية كانجلترا تسير سياسة الدول نحو التقريب بين الثراء الفاحش والفقر المدقع وإزالة الفوارق التي لا تقوم على أساس من مواهب النفس أو الصبر على العمل والجِد فيه .

ومصر باعتراف الجميع من أشد بلاد الأرض حاجة الى تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية بين سكانها ، وهي لهذا كانت تنتظر الا يلى أمورها رجل عرف بتطرفه الرجعي نتيجة لاتساع مصالحه الخاصة وهو رئيس لاتحاد الصناعات في مصر ، المسيطر على حياتنا الصناعية كلها تقريبا ، وقد بلغ به الأمر أن حاول غير مرة في البرلمان نفسه اتخاذ الشعور الوطني وسيلة لارهاق المستهلكين من أفراد الشعب لمصلحة المنتجين من أصحاب الصناعات وذلك بمناداته بالحماية الجمركية ، كما اعترض غير

مرة على انصاف الموظفين وانصاف العمال ، وناهض كل مشروع  
شعبي يرمى الى علاج ادواء هذا الشعب المزمنة من فقر ومرض  
وجهل ، وكل ذلك خوفا من ان تطالب الثورة كبار الاثرياء بضرائب  
جديدة مع ان ما يدفعه هؤلاء الناس لا يبلغ ربع أو خمس  
ما يدفعه امثالهم زمن السلم في اى بلد متحضر . ولهذا اعتبرت  
الأمة المصرية تولية صدقى للوزارة أيضا نكسة اجتماعية  
لاشك فيها .

ونصيحتنا لصدقى هي الا يزيد الأمور سوءا وأن يختصر  
الطريق فيجنب البلاد ايما طاحنة لا مبرر لها ، بل فيها أكبر الضرر  
على الوطن وقضاياه ، وإن يوفر على نفسه اضافة صفحة جديدة  
الى صفحاته الماضية التى لايزال المصريون يذكرونها اسوا  
الذكرى (١) .

---

(١) الوفد المصرى ، العدد ٢٣٦٩ ، ١٧ فبراير ١٩٤٦ .



## ملحق ٢

### اتصال المثقفين بالعمال

للدكتور محمد مندور

لقد بدت بمصر هذه الأيام ظاهرة تعتبر نقطة تحول خطيرة في تاريخنا الحديث ، ويظهر هذا التحول من المقارنة بين الحركة الوطنية في سنة ١٩١٩ والحركة الوطنية الحالية ، ففي سنة ١٩١٩ ، كانت الأمة لا تتحرك الا اذا طلب اليها الزعماء الحركة ، وخطبوا في جموع الشعب وساروا في المظاهرات ، أما اليوم ، فقد نضج التفكير السياسي حتى رأينا جموع الشعب من « طلبة وعمال » يقررون بأنفسهم خطوات الجهاد العملي وينفذونها وتستجيب الأمة لنداءاتهم .

وفي سنة ١٩١٩ ، كانت الحركة سياسية بحتة فليس لها الا هدف واحد ، هو إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال ، أما اليوم ، فقد أصبح أن الحركة القائمة لا تعتبر تحقيق الاستقلال نفسه الغاية النهائية التي يقف عندها الجهاد ، وذلك لأن الفرد قد أصبح يدرك ادراكا واضحا انه لا خير في إلغاء الرق الخارجي اذا دام الرق الداخلى جائئا على صدره ، وانه لا جدوى أن يصبح

الوطن عزيزا ، اذا ظل الفرد ذليلا ، بل ان التخصص من الاستعمار نفسه ليس الا وسيلة لرفع مستوى الحياة بين طبقات الشعب ، وذلك بمنع الأجنبي من ان يستغل مصادر الثروة في بلادنا .

وليس بكاف ان ندافع عن قوتنا وقوت ابنائنا ومواطنينا ضد الأجنبي بل لابد من ان ندافع عنه ايضا ضد المستغلين من المصريين والاثرياء الجشعين حتى تتحقق العدالة بين الناس ، وتتاح الفرص لكافة المواهب ، ويفسح المجال لكل نشاط انساني منتج .

والذي لاشك فيه هو ان الأمر لم يعد يحتمل تسوية ، فجموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية القائمة واعاده النظر في الهوة السحيقة التي تفصل بين الفنى والبؤس في مصر ، وان الشعب لم يعد يقنع بالوعود الخاوية والاصلاحات الهزيلة التي تقرب من الاحسان ، وانه يتطلب اليوم سياسة جريئة لا لمحاربة الفقر والمرض والجهل فحسب ، فتلك واجبات الحكومة البديهة ، وانما لخلق ظروف للعمل تتفق وكرامة البشر ، ولا تحرمهم من ثمرة مجهودهم الكاملة ، كما تفتح امام المواهب الطريق واسعا لا تقوم فيه حواجز مصطنعة ولا عوائق ظالمة باقية .

واذا كانت هناك طبقة كبيرة من الأمة وهى طبقة الفلاحين لم تدرك بعد مدى ما هى فيه من بؤس ولا تحركت للخلاص منه ، فان ذلك آت عما قريب ، وذلك لأن هذا التفكير لم يعد قاصرا على العواصم بل امتد الى المراكز وأخذ يتسرب الى القرى (١) .

## ملحق ٣

### مشكلة الفلاح

للدكتور محمد مندور

ان الحل الطبيعي لمشكلة الفقر في البلاد سيحتاج بلا ريب الى استغلال اتم لمصادر ثروتنا ، وتنمية لانتاجنا العام ، ولكنه ايضا متعلق اشد التعلق بمشكلة التوزيع ، ولهذا لا نستطيع الا ان نؤيد الاقتراح الذي تقدم به الشيخ المحترم محمد بك خطاب الى المجلس لوضع حد اعلى للملكية ، كما اننا مازلنا نطالب باتمام تشريعات العمال والفلاحين بوضع حد ادنى لاجورهم وتنظيم وسائل التأمينات الاجتماعية التى تقيهم شر التعطل والشيخوخة والمرض وذل الاحسان .

ثم اننا قلنا ونكرر انه لم تعد في بلاد العالم المتحدين امم لا تأخذ اليوم في نظمها المالية بمبدأ التصاعد في الضريبة ، غير مصر ، وهذا المبدأ هو الذى سيمكن الحكومة من ان تنمى مواردها لتنهض بمرافق هذا الشعب المسكين .

وثمة ضريبة التركات ، وهى الضريبة الوحيدة التى تتناول راس المال باعادة التوزيع فلماذا لا تقرر في نسب تصاعدية

كافية لاعادة توزيع الملكية في بلاد لا يستند فيها حق الملكية تاريخيا الى كسب الانسان وعرق جبينه .

هذه هي السبل لحل مشكلتنا الاجتماعية ، واما الاحسان ، واطعام الانسان لأخيه وجبة طعام شفقة به ، فذلك شعور جارح لكل احساس انساني ، وهو خليق بأن يميت في النفوس أبناء هذا الشعب ما فيها من كرامة .

ان الانسان لا يعيش بالاحسان ، ولا ينبغي أن يعيش بالاحسان ، وانما الواجب أن تقرر له حقوقا ترتبها الدولة للأفراد ، وان يمكن من يستطيع العمل منهم من ذلك ، وأن يكون من عمل كل فرد ما يكفي ليقوته ويقوت أولاده ، على نحو جدير بكرامة الانسانية التي نشارك فيها جميعا (١) .

---

(١) البحث ، ١٩٤٥/٤/١١ . وكانت هذه المقالة ردا على الاقتراح الذي تقدم به مراد باشا ووجهة الى مجلس النواب والخامس بدعوة كبار الأثرياء من الملاك والرأسماليين الى التبرع لفتح مطاعم شعبية تقدم للفلاحين المعوزين وجبة من الطعام مجانا ، وقد أثار هذا الاقتراح مناقشات داهخل المجلس استمرت أياما . أما المشروع الذي تقدم به محمد خطاب الى مجلس الشيوخ في يونيو ١٩٤٥ ، فكان يقضى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للمستقبل ايضا . .

## ملحق ٤

### الاستعمار الاقتصادي

للدكتور محمد مندور

نن نمل تكرار القول بأن الغاية النهائية من الاستعمار اتما هي الاستغلال الاقتصادي وابتراز ثروات مصر بل نهبا نهبا .

وانه وان تكن الحكومة المصرية الحالية قد اعلنت في ظاهر اللفظ ما لم يكن بد من ان تعلنه من ان مصر لايمكن ان تتنازل عن اى جزء مما لها من ديون على انجلترا ، تلك الديون التى بلغت كما صرح وزير المالية نفسه مبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهات نقول انه وان تكن الحكومة المصرية الحالية قد صرحت هذا التصريح الذى كان من المستحيل ان تصرح بغيره فنيا وسياسيا - الا ان هناك لسوء الحظ الى جانب هذا التصريح عدة تصريحات وحقائق اخرى مزعجة لانها ستنتهى بأن يصل الانجليز الى ما يريدون من تخفيض تلك الديون بل ونهب بلادنا واحراق شعبنا المرهق بنار القلاء والافقار .

واهم تلك الحقائق المرة هو ما صرح به وزير المالية فى بيانه عن الميزانية من قوله ان الحكومة المصرية قد قررت أن

يسمح للمستوردين في مصر من انجلترا وغيرها من بلاد الكتلة  
الاسترلينية ببيع قدره ٢٥٪ من ثمن الشراء ، بينما لا يسمح  
للمستوردين من أمريكا الا ببيع قدره ٢٠٪ وسيكون معنى ذلك  
بداهة ان يفضل جميع المستوردين الاستيراد من انجلترا ومن  
بلاد العملة الاسترلينية حتى ولو كانت البضائع المستوردة اقل  
ثمنا واقل جودة ، لأن ما يحرص عليه المستورد هو ربحه  
الخاص . وسينبنى على ذلك ان تجد انجلترا دائما وسيلة لأن تبيع  
لنا ما تريد وبالثمن الذى تطلبه . وستجد دائما المستورد الذى  
يستجلب منها ما تريد توريده لمصر . ومن الغريب ان وزير المالية  
قد حاول تبرير هذا القرار بضرورة قصر ما تستورده مصر من  
أمريكا على الضروريات لعدم توازن ميزاننا التجارى معها وعدم  
وفرة الدولارات بين ايدينا . كما قال الوزير بأن هذا الاجراء  
سيكون من شأنه تخفيض نفقات الحياة في مصر . وكلنا الحجتين  
مردودة .

فاما عن اختلال ميزاننا التجارى مع أمريكا وعدم توفر  
الدولارات فليست سبيل علاجه هذا الاجراء المجيب الذى  
اتخذته الحكومة والذى سيمكن الانجليز من نهبنا . وانما علاجه  
هو من جهة حل مشكلة الارصدة الاسترلينية ، أى ديون مصر  
على انجلترا ، وحمل الانجليز على أن يدفعوا منها جانبا معقولا  
بالدولارات ومن الجهة الأخرى اطلاق القيود التى كان الانجليز  
قد وضعوها على تجارتنا الخارجية اثناء الحرب والتى لايزال  
الكثير منها معقولا به الى الآن .

ومما تجدر ملاحظته أن صادراتنا الى الولايات المتحدة  
الأمريكية قد اخلت تزيد زيادة كبيرة . فقد جاء في تقرير  
على الشمشى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى ، ان صادراتنا  
الى تلك البلاد قد بلغت سنة ١٩٤٦ ٧٠٠.٠٠٠ ر.ه جنية مقابل

٢٩٣٢ر٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٥ . واذن فميزاننا التجارى مع الولايات المتحدة أخذ في سبيل التوازن ولو أن تجارتنا الخارجية أطلقت قيودها لاسرع هذا الميزان في توازنه .

ومن الغريب أن نلاحظ أنه بينما زادت صادراتنا الى أمريكا هذه الزيادة الكبيرة لم تزد صادراتنا الى إنجلترا كما قال الشمسي اية زيادة . اذ ظلت واقفة عند ١١ مليوناً من الجنيهات وذلك بينما اربت وارداتنا منها في سنة ١٩٤٦ على ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٤٥ ، اذ بلغت ٢٤٩٥٠ر٠٠٠ جنيهاً مقابل ١٠ر٩٥٥٠ر٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩٤٥ . ولا يمكن القول بأن زيادة استيرادنا من إنجلترا قد كانت فيه مصلحة لمصر لأن كل هذا المبلغ قد دفع ، ولم تقبل إنجلترا طبعاً اية مقاصة في الديون التي عليها لنا أى لم تستنزل من تلك الديون لأن الانجليز لم يقبلوا حتى اليوم هذا المبدأ . ثم ان ما استوردناه قد كان خاضعاً لقرار الحكومة السابق الخاص بأرباح المستوردين . ولا ريب أن كثيراً مما استوردناه قد كان أغلى ثمناً وأقل جودة مما كنا نستطيع استيراده من أمريكا . بل هناك ما هو أدعى الى الاستنكار والثورة، فقد ثبت ان كثيراً من البضائع أمريكية الأصل ، ولكنها مرت بإنجلترا ثم استوردناها منها بعد أن دفعنا ربحاً كبيراً للتجار الانجليز وأمن من كل ذلك في استقلال البلاد ما علمناه من مصدر وثيق من ان الشلن الانجليزي يحسبه هؤلاء البغاة علينا بستة قروش وثمانية مليمات . مع أن سعره الرسمي خمسة قروش فقط . ومع أن سعره الحقيقي - أى في السوق السوداء - لا يساوى الا قرشين ونصف قرش وذلك لمتانة عملتنا وقوتها وسلامة مالتنا وتوازن ميزانيتها وكوننا دائنين لا مدينين بينما إنجلترا على نقيضنا في كل ذلك ، مما يضعف عملتها ويتدهور بها في السوق السوداء .

ونخلص من كل هذه الحقائق بالرد على الحجة الثانية  
التي زعمها وزير المالية عندما قال ان سياسة التفرقة بين  
نسبة ارباح من يستوردون من انجلترا ومن يستوردون من أمريكا  
سيؤدي الى خفض نفقات الحياة في مصر . ذلك لأن ما شرعناه  
سابقا ينطق بوضوح بان النتيجة ستكون عكس ذلك تماما .

عجيب اذن امر هؤلاء الانجليز واعجب منه امر حكومتنا  
التي تمكنهم من استقلال بلادنا على هذا النحو المعيب وذلك  
بدلا من ان تحملهم على ان يدفعوا ما عليهم لنا من دين وأن يطلقوا  
ما كبلوا به تجارتنا الخارجية وعملتنا من قيود وأقال .

ان الامر جد خطير وهو كما قلنا غير مرة لا يقل أهمية  
عن مشكلة استقلال البلاد ولكنه لما كان لسوء الحظ أمرا فنيا  
لا يلقي اليه الشعب بالا فانه يمر دون انتباه وملاحظة ، وفي هذا  
ما يحزن . لانه يمس حياة هذا الشعب المسكين في الصميم  
ويزيده ضنكا على ضنك ومع ذلك فاننا نبصر قدر استطاعتنا  
وعلى الشعب ان يصحو لمقاتله (١) .

---

(١) صوت الأمة ، المجلد ٢٠٩ ، ٢٨ مارس ١٩٤٧ .



## ملحق هـ

### تساؤل

للدكتور عزيز فهمي

كتب على المصريين ان يعيشوا في هذا العهد السعيد كما يراد لهم لا كما يريدون . وقدر لهم أن ينصرفوا الى شئونهم الخاصة فمن أقحم نفسه منهم في غير ما يخصه من الشؤون فعليه ان يصطنع الحظ وأن يأخذ نفسه بشيء كثير من الاناة وعليه أولا وأخيرا ان يتعود الرضا والطاعة والاذعان .

وبين صاحب الدولة وبين اللورد خلاف يسير على بعض تفصيلات لن تحد من حريتنا في استنشاق الهواء اذا اراد أحدنا أن يملأ رئتيه من الهواء . وبينهما خلاف شكلي حول مجلس الدفاع الذي كثر الحديث عنه في هذه الأيام وسواء أكان هذا المجلس استشاريا وكان اجتماعه رهنا بدعوة من الحكومتين كما يريد صاحب الدولة أم كان لهذا المجلس حق الاجتماع متى شاءت الظروف وكلما هو شاء فلن يحول أحد الأمرين دون استنشاقنا للهواء وسنستطيع في الحالتين أن نغلو وأن نروح طلقاء وسنصيب من الطعام حاجتنا منه اذا شعرنا بحاجتنا الى الطعام وأن

نعب من الماء كلما أصابنا العطش وشعرنا بحاجةنا الى الماء .

وبين المفاوضين المصريين والبريطانيين خلاف آخر حول نوع المحالفة . اتكون دفاعية عن مصر وجاراتها أم تكون دفاعية وهجومية في كل ميدان . فعند الأولين لا تشترك مصر مع انجلترا في حرب الا اذا هوجمت مصر أو هوجم بلد متاخم لمصر . وعند الآخرين أن يكون اشتراكها في الدفاع والهجوم وفي الاستعداد لها كلما هددت الفريقين المتعاهدين عوامل حربية خارجية لا يشترط وجودها في مصر وما حولها .

وتفسر ذلك أن مصر ستصبح في الراى الأول قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط وانها ستتحول بعبارة أخرى الى قلعة بريطانية حصينة تدافع عنها الامبراطورية عن الشرق الأوسط كلما تعرض هذا الشرق لخطر من الاخطار . وما الذى يمنع من تحويلها الى قلعة بريطانية ؟ اليس مصر زعيمة الشرق ؟ بلى .. ! وفي تحويلها الى قلعة بريطانية تميز لها عن غيرها من بلاد الشرق واعتراف من الامبراطورية بزعامة مصر في هذه الناحية من الأرض . وتفسره في الراى الأخير أن تبعية مصر لحقيقتها ستصبح كاملة شاملة وأن المصريين سيجنلون للدفاع عن الامبراطورية كلما نشبت بينها وبين غيرها من بلاد العالم حرب وأن المصريين وابتناءهم سيقاتلون في كل ناحية من الكرة الأرضية دفاعا عن العلم البريطانى لا دفاعا عن مصر ولا دفاعا عن جاراتها فحسب وفي ذلك دليل على ثقة الامبراطورية بمصر وفيه تكريم للجندى المصرى أى تكريم ! (١) .

---

(١) صوت الأمة ، العدد الثانى ، ٢٠ يولية سنة ١٩٢٦ .

## ملحق ٦

### جناية العهد الحاضر

للدكتور عزيز فهمي

لقد أجمع المصريون على مطلبين هما الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل ، ولم يكن في برنامجهم تعديل معاهدة ولا استمرار مخالفة ، ولو كانت الأمة مصدر السلطات حقا لظفرت بما تريد ، ولكن العهد الحاضر انكر عليها حقها في المطلبين أو في المطلب الأوحد ، واختار لها تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ ( مذكرة وزارة التقراشي ) تعديلا يتفق ومطامع غلاة المستعمرين ( مذكرة المفاوضين المصريين بتاريخ أول أغسطس ) ولو شاء العهد الحاضر لنقض معاهدة ١٩٣٦ ، ولو شاء لأبلغ الحكومة البريطانية تحرر مصر من قيودها لاستحالة تنفيذها استحالة قانونية بعد « تغير الظروف » أو لاخلال الحليفة بالتزاماتها ، ومن بينها الجلاء عن العاصمتين وعن المدن المصرية في اقصاه نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

على أن السبب الأول وحده كاف لنقض المعاهدة ولتحرر مصر من كل التزام يتعارض مع حقوقها وواجباتها المنصوص عليها في ميثاق السلام ، ولا خلاف في ذلك فمن المسلم به في

القانون الدولي أن كل مخالفة - ولو كانت أبدية - وأن كل معاهدة تتضمن شرطا فاسخا إذا تغيرت الظروف . وقد زالت الظروف التي أوجبت عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وإذا انقضى السبب بطل السبب . وأحكام الميثاق لاغية لقيود المعاهدة لانها تتعارض معها ، والمادة ١٠٢ منه تقول : « اذا تعارضت التزامات عضو من أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبط به فالعبرة بالتزاماته المترتبة على هذا الميثاق » .

إن التحالف العسكرى فى معاهدة ١٩٣٦ لم يفرض على مصر تقديم المعونة لحليفها عند قيام الحرب الا « داخل حدودها » لأن قوة مصر غير معادلة لقوات حليفها ولأن احتمال الحرب بالنسبة لمصر لا يقاس بحالات احتمالها بالنسبة لامبراطورية جشعة مترامية الأطراف . ولكن الامبراطورية العجوز تريد أن تجدد شبابها عن طريق عقد محالفات ثنائية مع مصر وجاراتها تفرض عليهن سفك الدم المصرى وسفك الدم العربى فى سبيل الامبراطورية ليرفرف علمها فى الشرق الأوسط ، ولنجدتها فى كل حرب تتعرض لها فى الشرق أو الغرب ، وقد استعرت شهرتها الى الاستعمار وضجت أملاكها الحرة ومستعمراتها من كل التضحيات التى فرضتها الحرب الأخيرة وهكذا نبنت فكرة التوسع الاستعمارى فى رأس مستر ييفن وفى الشرق الأوسط متسع للاستعمار ما دامت مصر زعيمة الشرق ، وما دام العهد الحاضر فى مصر حريصا على تقديم كل ترصية يريد لها جناحه أو تفرضها حكومة العمال . وهكذا قبل المفاوضون المصريون ما عدا واحد منهم ، أو عدا بعضهم ، شروط التسليم التى أملت عليهم وأولها أن يحارب المصريون خارج الحدود المصرية وأن يسفك دمهم ليرفرف العلم البريطانى على البلاد المتاخمة لمصر .

وهكذا قبل المفاوضون المصريون — ما عدا واحدا منهم — إنشاء مجلس الدفاع المشترك . وهكذا اتفق المفاوض لأول ومن يسيل لعبه من حضرات المفاوضين الى الحكم كالسعديين على استمرار فتح باب المفاوضات . فلحساب من يستمر فتح باب المفاوضات على مصراعيه وعلى أى أساس يزمع المفاوض الأول ومن يتحرقون شوقا الى الحكم استئناف المفاوضات ؟ .

وكيف استباح المفاوض الأول لنفسه أن يصدر مع شريكه لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل بيانهم المائع المشترك ، والى متى تستمر مؤامرة الباب المفتوح ؟ . لقد تضمنت المذكرة المصرية التى تمسك بها المفاوضون جميعا قبولهم فرض الحماية وما هو شر من الحماية . والمقترحات البريطانية مطابقة فى اصلها للمذكرة المصرية فالجلاء مؤجل فى المشروعين والسودان قضية منفصلة . والمادة الثانية من المشروع المصرى تفرض تبادل المعونة فى حالة الحرب وفى حالة احتمال خطر الحرب . والمادة الثالثة تقضى بانشاء مجلس الدفاع واختصاصاته واحدة فى المشروعين ومبدأ المشاركة فى المشروع المصرى يفرض على مصر قبول الحماية البريطانية واثارها كما يفرض عليها أن تدافع عن الامبراطورية فى البر والبحر والجو وان تساهم فى دفاعها « بالعتاد والرجال » وان تتخذ التدابير العسكرية اللازمة لمواجهة الموقف الدولى بوجه عام ، التدابير اللازمة للدفاع فى الاقاليم المتاخمة بوجه خاص .

وعلى الجملة فالمشروع المصرى يجعل مصر « اقليما بريطانيا » يديره مجلس الدفاع او ضيقة بريطانية يستغل المجلس عتاها ويستخدم رجالها للدفاع عن الامبراطورية لا فى الشرق الأوسط فحسب ، بل فى الشرق والغرب وفى كل ناحية من الأرض والمشروع المصرى يفرض على مصر التزامات اقصى بكثير من التزامات الاملاك

الحرّة التي تتكون منها المملكة المتحدة « الدومينيون » فهذه لا تساهم في حرب الامبراطورية الا في حدود طاقاتها ولا يساق ابتاؤها الى الحرب الا بموافقتها ولكن المشروع المصرى يجند المصريين لخدمة الاستعمار ويجعل مصر تابعة للامبراطورية فلحساب من يبقى باب المفاوضات مفتوحا ؟ ولحساب من يريدون استئناف المفاوضات ؟ (١) .

---

(١) صوت الأمة ، المجلد ٢٢ ، ٢ سبتمبر ١٩٤٦ .

## ملحق ٧

### نحو الحرية

أحمد كمال عبد الرازق

« المحامي وأحد أعضاء التنظيم »

أجل نحوها دائما ، ونحن الآن في منتصف الطريق إليها ،  
وهذه قصة كل شعب وقضية كل أمة ، ولا بد من نضال رهيب  
يتذوق فيه الشعب مرارة الجوع والظلم والخزائن . ونحن  
أذ نكتب للناس : ما تخطه أعلامنا نعلن أننا من أبناء هذه الطبقة  
الفقيرة الكادحة ، طبقات الفلاحين والطلبة والعمال ، وصغار  
الموظفين وأبناء الشوارع والدهماء ، نحن الشعب لنا كل  
الحقوق ولنا كل السلطات ، نحن الشعب الذي استعمره الانجليز  
ومزقوا قواه وحطموا حركاته نحو التحرير . نحن كل شيء ولكن  
بيدنا الفقر وفي أصواتنا النشيج والأنين فإذا أمسكنا أعلامنا  
تحركت ضمائرنا ثائرة غاضبة ، فمستعمر يرمينا ليقتلنا بالخداخ  
والتضليل ، وأقليات تحكمت وحكمت بالحديد والنار والأرض  
والمنازل والسيارات والمصانع ليست ملكا لنا نحن العبيد !!  
وبعد هذا يقولون لأعلام الأحرار كفى عن النشيد والترتيل .

ولن تكف الأفلام أبدا لأنها حرة وفي طريقها نحو الحرية والملايين  
منا تعيش في الأكواخ وتشرب الحنظل وتآكل الطين وتعانق المرض  
وتعشق الموت . . وعصارات الفكر ملقاة وكتل الشعب حيارى  
ومظلومون وأنغام طوة حرمت علينا وأناشيد الحرية أصبحت من  
علائم الشعب والعويل .

وهذه الحياة منكورة فالأخلاق والضمائر كسلع في السوق  
وبينما تسود الدنيا وتلبس ثوب الحداد يشرق فجر جديد من  
أيام الحرية وتمر الأيام ثقيلة حافلة بالآلام والآمال آلام الشعب  
وآمال العبيد . وحتى السجون كتبوا عليها « إصلاح وتهذيب  
وتأديب » وأدخلوا فيها الأحرار والمصلحين . والإنجليز المجرمون  
زعموا الجلاء وصدقهم بعض المفرضين . ولكن الشعب وعى  
حقائق الأمور وأزاح ستار الزود .

عتاة لهم أذناب وذبول فرقوا وسادوا ووضعوا الأغلال في  
أيدى العبيد ومهما كان الأمر فتحن الشعب والشعب خالد الى  
الأبد . وهؤلاء الذين يعملون للوطن ويتدربون على خشونة  
الحياة في أعماق السجون والمعتقلات هم رجال الغد وأبطال  
الحرية . ونحن ننشد الحرية فرادى مشردين وغدا نرتل أنغامها  
أجمعين ويدوى صوتنا للعالمين (١) .

---

(١) رابطة الشباب ، العدد ١٥٨ ، ١٧ أبريل ١٩٤٧ .



## ملحق ٨

### نحو الحرية

أحمد كمال عبد الرازق

ونحن نكتب للناس عن الحرية في عهد اهدرت فيه كل الحريات واهدر دستورنا وعيث الظالمون بقضية الوادى وفق سياساتهم ومصالحهم .

فهذه الرأسمالية المدمرة لا المعمرة قد جاوزت كل حد واعلنت عصيانها المطلق للشعب . فاذا ما ابصرنا جموع الفلاحين والعمال والطلبة وصغار الموظفين بأن حقوقهم مسلوية ، وأنه من حق المواطن الصالح الشريف أن يرفض طوق الدل والعبودية أخذوا علينا وسنوا التشريعات الجائرة ليحطموا الوعى الجديد . ولكن فليثقوا تماما أنه سيأتى اليوم الذى نرى الفلاح سيد الأرض ، والعامل حرا فى المصنع ، ونشهد الجامعات والمدارس تفتح أبوابها لكل فرد من أفراد الشعب ليتعلم دون مقابل وعندئذ نطمئن على الدستور الذى أعلن أن الشعب مصدر السلطات .

ففى الوقت الذى يتآمر الانجليز وأذنابهم على مستقبل الشعب المصرى بالتحايل على حريته وعلى حقه فى الحياة والبقاء

وفى الوقت الذى يسرق الانجليز فيه اموالنا ويريدون التهرب من الديون التى نهبوا من الشعب المصرى الفقير ، نرى لزاما علينا أن ننادى بقطع العلاقات فوراً مع هذه الدولة الفاجرة ، ويؤيدنا فى ذلك كل مواطن صالح يؤمن بأن الاستقلال ليس منحة من الانجليز المستعمرين .

لذلك ننادى باصلاح المجتمع على اساس شعبى يرتكز على سياسات عامة شعارها المجموع قبل الفرد حتى لا نصلب بسياسة فردية عرجاء تملبها الرجعية وحب السلطان ونحن لا نتجاهل أبداً حريات الأفراد وحقوقهم لأنها جزء لا يتجزأ من نضالنا الشعبى الرهيب . ولكننا نقول انه من الأمان لمستقبل شعبنا أن نصيغ الخطأ السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصيغة شعبية قومية ، وبهذا وحده تحل المشاكل بعضها بعضاً وتخلص الشعب المستعبد من الأطواق التى فى عنقه .

يجب أن تقوم كل سياسة فى هذا البلد على مبادئ رشيدة تؤمن بهذا الكائن المعنوى الخالد والذى هو جموع الشعب ويسميه خصومنا بالدهماء والرعاى وأبناء الشوارع ونتخبط حين نغمض أعيننا ونلغى عقولنا فنذور حول أنفسنا إذا لم نضع المعايير القويمة التى تضمن لنا رقياً ومجداً .

هذا الريف مظلّم وجائع وفقير . ومن أسس الاصلاح أن نبدأ بالريف والفلاح والعامل وبالطبقات الفقيرة لأنها هى التى تكون هذا الكائن المعنوى العظيم أى الشعب (١) .

---

(١) رابطة الشباب ، العدد ١٥٩ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٧ .

## ملحق ٩

### كلمة الطليعة

عبد المحسن حموده

ظهر في أفق السياسة المصرية اتجاه جديد يدعى أصحابه أنه يترفع عن النظام الحزبي وعن التيارات الكامنة في حياتنا القومية فيقوم فرد بتأليف جماعة فوق الأحزاب متظاهرا بالاصلاح والتجديد ، وينشر آخر جريدة معلنا فيها انها ارقى من ان تنتمى الى حزب ، ويكون آخرون جبهة او تحالفا لا ترى تحجيد سياسة او تفضيل حركة من الحركات بدعوى الحياد . وليس صفة الادعاء وحدها هي التي تثير العجب في امر هذه التشكيلات بل انه لما يدعو الى الدهشة حقا ان يتمسح هؤلاء جميعا بكلمات « الوحدة الوطنية » ميررين « حيادهم » المزعوم بانه خير ما يعمل في سبيل الوطن فيعملون بذلك على ان تفقد تلك الالفاظ السامية مدلولاتها النبيلة . اذ ما هي « الوحدة » مثلا ؟ البست هي التي يرنو اليها شعب مغلب بائس !! وحدة حقيقية بين صفوف الشعب نفسه . وحدة في افكاره وآرائه ، وحدة في تكوينه وتنظيمه ، وحدة في مبادئه واهدافه ، ووحدة ايضا في قيادته الامينة المستمدة من ضميره واعماله .

وما هي الوطنية ؟ ليست هي المعنى الذي يهدف الى اسعاد الشعب وانتقاده من هوة اللذ والنكبة والشقاء . شيء آخر يعمدون به الى البلبلة والتشويه وهي الفاظ « الاعتدال » وما يرادفها فلقد اخذت تلك الالفاظ على لسان هؤلاء مدلولات كاذبة يقصد بها الرضاء والمديح في الوقت الذي يفسرون فيه الصمود السياسي بالحزبية والتعصب والتطرف . ولكن ما معنى الاعتدال وعدم الحزبية في نظر هؤلاء ؟ . اهو اعتدال في التمسك بالاهداف والمبادئ وعدم الخروج عليها !! اهو اعتدال في الصمود في ميدان الكفاح وتحمل تبعاته ! ؟ اهو اعتدال وحياد في الوطنية اهو اعتدال في انتقاد جمهرة الشعب البائس ؟ لكن كانت هذه تفسيراتهم لفتنا بعيون عنها كل البعد . نحن الطلبة والشباب والعمال نرى في الوفد دون قول الاحزاب الكسيحة الاخرى معاني الوطنية الصادقة والصلابة في الكفاح . فلذا قلنا اننا « طليعة الوفد » فنحن بذلك الفخر بتعصبنا لوفديتنا وتطرفنا في مبادئها . نحن الطليعة الوفدية يشرفها قولهم اننا في مقدمة المنضوين تحت لواء الوفد . ان للوفد من الماضي والتراث الخالد ما يشرف كل مصري وطني فالوفد ليس وليد اليوم ولكنه وليد ثورات تغفلت في ضمير الشعب .

ان هذا الشعب الأبي الذي طالما استغله المستبدون أصبح أوعى من ان يقع بنغماتهم التي لا ترمى الا الى تضليلهم بأن الطليعة الوفدية تعلن تعصبها لمبادئ أخرى . اننا متعصبون لطرد الانجليز من اراضيها متعصبون في دفاعنا عن الحرية

والديمقراطية الحقّة . متعصبون لتأييد حقوق وطننا المغتصبة .  
متعصبون في دفاعنا عن العمال والفلاحين وجميع طوائف الشعب  
المقهورة . متعصبون لنشر العلم وفتح الجامعات والمدارس لأبناء  
الرعايا والدماء . أجل متعصبون ، ولكن لوطننا وشعبنا . تلك  
خطتنا التي نعمل لها فهل من مزيد ؟ نحن الطليعة نترسم في هذه  
المبادئ تعاليم قائدنا « مصطفى النحاس » (١) .

---

(١) رابطة الشهاب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . وما جعل  
الإشارة إليه أن « رابطة الشهاب » قد احتجبت عن الصدور عقب إلقاء  
القبض على قيادات التنظيم في مايو ١٩٤٧ ، ثم عادت إلى الصدور مرة ثانية  
في نوفمبر من نفس العام ، بعد أن عانى القائلون على إصدارها مراة السجن  
والتشريد .

## ملحق ١٠

### عزيز فهمي

شهيد الحرية وحقوق الانسان ( ١٩٠٩ - ١٩٥٢ )

ولد عزيز فهمي عام ١٩٠٩ بطنطا ، وهو الابن الوحيد لمبد السلام فهمي جمعه باشا ، احد كبار الملاك المصريين ورئيس مجلس النواب في عهد حكومة الوفد الاخيرة ، وسكرتير عام الحزب لفترة قصيرة خلفا لصبرى باشا ابو علم الذى كان قد توفى في ابريل ١٩٤٧ ، واحد المجاهدين في الحركة الوطنية دفاعا عن الحرية والدستور منذ ثورة ١٩١٩ .

وقد تلقى عزيز فهمي علومه الابتدائية والثانوية بطنطا ، ثم انتقل الى القاهرة للحصول على البكالوريا ، وبعد ذلك التحق بالجامعة المصرية ، حيث جمع بين دراسة الحقوق في كلية الحقوق ، ودراسة الادب بالانتساب الى كلية الاداب ، تماما كما فعل صديقه ورفيقه في الكفاح الدكتور محمد مندور ، فنال ليسانس الاداب عام ١٩٣٢ والحقوق عام ١٩٣٣ ، وكانت رسالته التى قدمها الى كلية الاداب في القاهرة في الشعر العربى بين

## العصرين الأموي والعباسي (١) .

ومنذ الفترة المبكرة من حياته المدرسية ، بدت عليه علامات الوطنية ، حين كان يصحبه والده في استقبالات سعد زغلول ، فكان كثيرا ما يهتف أمامه بالحرية . وعندما وصل الى المرحلة الجامعية نضج تفكيره في الدفاع عن الحريات العامة ، حين قاد حركة المعارضة الطلابية ضد سياسة الحكومة ، واعتدائها على استقلال الجامعة ، باخراج الدكتور طه حسين منها . كذلك تزعم حركة المعارضة في الجامعة وتأييد الشبيب ضد حكومة صدقي حين قامت بالاعتداء على الحريات والغاء دستور ١٩٢٣ .

وفي عام ١٩٣٣ ، سافر عزيز فهمي الى باريس للحصول على الدكتوراه في القانون . وكان موضوع رسالته ( الامتيازات الأجنبية في مصر ومعاهدة مونثرو ) ، فكانت اول رسالة من مصرى عن هذه المعاهدة ، ثم التحق في الوقت ذاته بالسوريون للحصول على الدكتوراه في الآداب ، وبعد ذلك عاد الى مصر عام ١٩٤٢ ، بعد أن جمع بين دراسة القانون والآداب .

وعندما عاد الى مصر عين ، ولفترة قصيرة ، في منصب وكيل نيابة بالحاكم المختلطة ، ثم ضاق صبرا بالقيود الحكومية ، فاستقال من منصبه الذي كان يسيل عليه لعاب الثأر من أبناء

---

(١) الراعي : شعراء الوطنية في مصر ، ص ٢٥٤ - ٢٥٧ . وما قاله الراعي في ثيابه لمؤرخ فهمي « كانت وطنيته فوق حريته ، وعقيدته أساس شخصيته ، كان يرى في الحياة السياسية رسالة يؤديها لا يتشبه منها لنفسه مفتنا ولا ثقلا ، ولا قصد الاوجه الله والوطن » . وقد أشار اللواء محمد نجيب عقب قيام الثورة مباشرة بمواقف مؤرخ فهمي الوطنية ، واصفا اياه بأنه كان متكلم في وقت صمت فيه الجميع ، وأنه كان مصر عن رأى الشعب مصرا صادقا أمنا وأنه لم يكن ينتشر الى حزب بعينه وإنما كان يمثل الشعب بأكمله عندما تحدث الملك السابق . المصري ، العدد ٢٨٧ ، ١٧ أغسطس ١٩٥٢ .

الوجامة ، مفضلا العمل الحر حيث اشتغل بالحامة والصحافة فكانت أولى مقالاته الصحفية تفيض وطنية ، حيث حملت عنوان «اهدافنا» . ثم تالت مقالاته الوطنية والتي لا يمكن احصاؤها لتمددتها وتنوعها فنجدها تارة ضد الاستعمار واخرى ضد الظفان والفساد وكبت الحريات ، مما عرضته الى الرقابة المستمرة من قبل البوليس السياسى ، بالإضافة الى الاعتقال والسجن مرارا بتهمة العيب فى الذات الملكية ، أو التحريض على الاخلال بالنظام القائم على الاستبداد والقهر الطبقي وتاليب الطبقات . وكذا لهجمات الضارية ضد سلطات الاحتلال وسياسته الجديدة التى كانت تهدف الى ربط البلاد باتفاقيات خاصة للدفاع المشترك والأحلاف العسكرية .

وكان من بين مواقف عزيز فهمى الوطنية دفاعا عن الحريات، مهاجمته للرسموم الخاص بمكافحة الشيوعية فى عهد حكومة صدقى ، وهو الرسموم ( ١١٧ ) والذي تضمنت مواده - فيما تضمنت - نصا يفرض «العقاب على كل مصرى يقيم فى المملكة المصرية يشترك أو ينضم - من غير ترخيص من الحكومة - الى جمعيات او هيئات او انظمة من اى نوع كانت ذات صفة دولية يكون مقرها فى الخارج» .

هاجم عزيز فهمى هذا الرسموم ، مشيراً الى أنه لم يكن يقصد به مكافحة الشيوعية ، ولكنه الأسلوب الثالث من أساليب الاستعمار . فتحت ستار مكافحة الشيوعية يحاولون القضاء على كل معارضة وكبت كل صوت حر واخماد كل حركة وطنية . وأوضح الدليل العملى على ذلك ، بأن تطبيق هذا التشريع لم يقتصر على اليساريين وحدهم ، بل امتد الى كافة العناصر التقدمية الوطنية . وأضاف عزيز فهمى بأن الهدف الأساسى لهذا التشريع الشاذ والتشريعات الأخرى المماثلة هو عزل مصر



عن العالم الخارجى عزلة تامة ، وكبت صوتها فى الداخل ،  
ليتسنى حصرها آخر الامر فى نطاق الامبراطورية البريطانية ،  
وادماجها فى عداد مستعمراتها ، واصفا اياه - اى هذا التشريع -  
بانّه اعتداء صارخ على ابط حقوق الانسان (١) .

**ولعزيز فهمى ثلاث مواقف برلمانية خالدة ورائعة ، دفاعا  
عن الحريات العامة وحرية الصحافة ، والاعتداء على الدستور ،  
والانتقاص من سلطات مجلس الدولة واستقلال القضاء .**

وقد تمثل الموقف الاول فى كشفه لخيوط المؤامرة التى  
حيكت ودبرت ضد حرية الصحافة عن طريق تلك التشريعات  
التي قدمت للبرلمان فى يوليو ١٩٥١ باسم أحد النواب الوفديين  
( اسفلقان باسيلي ) ، وبدا واضحا أن فى الميدان جبهتين ، جهة  
صممت على « تمرير التشريعات واقرارها » وجهة المعارضين من  
العناصر التقدمية بزعامة عزيز فهمى ، الذى وقف فى النادى  
السمعى ليقود حملة ضارية ضد هذه التشريعات ، مما اثار  
الجانب الأكبر من أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية ، وقام مقدم  
التشريعات نفسه يعلن براءته منها .

ولم يكتف عزيز فهمى بسحب باسيلي لمشروعه هذا القيد  
لحرية الصحافة والحريات العامة ، بل تقدم الى المجلس باقتراحين  
لإلغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات والخاصة بحظر  
النشر ، كما تقدم بمشروع قانون خاص بتعديل المادة ١٢٥ من  
قانون الاجراءات الجنائية ، وذلك لمنع الحبس الاحتياطى فى  
جرائم النشر ، وافق البرلمان عليه فى ١٣ أغسطس ١٩٥١ ،  
وصدق الملك فى ٢٣ سبتمبر من نفس العام .

وفى ديسمبر ١٩٥١ ، تقدمت الحكومة الوفدية أيضا الى

---

(١) الجاهز ، العدد ١٥ ، ١٤ يوليو ١٩٥٧ .

البرلمان بمشروع قانون خاص بتعديل قانون مجلس الدولة بهدف الانتقاص من سلطات المجلس واستقلاله ، حيث أباح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الاشراف الادارى على المجلس ، ويسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومية لتكون من حق لجنة قضائية تشكل لهذا الغرض .

عندما حدث ذلك كله ، وقف عزيز فهمى ، وفى جلستين متتاليتين تحت قبة البرلمان كالصخرة العاتية ، يهاجم مشروع الحكومة بلا هوادة ، وراح يوضح للأعضاء الهدف من المشروع وهو الانتقاص من سلطات المجلس واختصاصاته . وكان الموضوع المطروح للمناقشة فقها أكثر منه موضوعا عاما ، ومع ذلك فقد ظل عزيز فهمى يتكلم فى احدى الجلستين زهاء خمس ساعات متتالية ، حتى لقد أشفق عليه الكثيرون من أعضاء المجلس من شدة ما بلبل من جهد وعناء ، رغم ضالة تكوينه الجسمانى .

وكان مما قاله عزيز فهمى مخاطبا أعضاء المجلس « نحن هنا قضية نحرص على صيانة قوانين الدولة ويجب أن تكون فيورين على تنفيذها لاننا نتولى باسم الشعب ونيابة عن الأمة الرقابة على السلطة التنفيذية والسهر على تنفيذ القوانين » .

ووجه انتقاده الى الحكومة ، متسائلا عن الاسباب والدوافع التى حدثت بها الى تقديم هذا المشروع ، وهل كان وليد الغاء المعاهدة واتفاقتى الحكم الثنائى فى السودان ، أم هل جد بعد حركة الكفاح المسلح ضد العدو فى المعركة التحريرية الكبرى ، وقد شمرت المعركة عن ساقها ، وغلت مرابطها ، ولم يبق أمام الحكومة والبرلمان سوى واجب واحد هو تجنيد كل الجهود للانتصار فى المعركة ، دون الانصراف عن غيرها .

وعاد ليوجه تقلا أشد الى الحكومة ومواقفها المتناقضة

بقوله : « كنت اظن ان الحكومة ستعرض على المجلس في جلسته هذه مشروع قانون يقضى باباحة حمل السلاح ، او مشروع قانون يفرض عقوبة صارمة على من يتعاون مع العدو ، تنفيذا لتلك القرارات الوطنية الخالدة التي اتخذها مجلس الوزراء اخرا ، ولكن شينا من هذا لم يحدث ، بل تقدمت الحكومة بدلا من ذلك بمشروعها هذا ، فكان اول مشروع قانون عام تقدم به الى البرلمان بعد الفاء المعاهدة (١) !! واضاف بانه كان يرجو ان تتسامى جميعا - نوابا وحكومة - الى جلال هذا الموقف الخطير الذي نحن فيه لتكون جديرين بالنيابة عن الامة ، وبقيادة الدفة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد ، ولكن الحكومة ابت الا ان تجند جهودها التشريعية لتعديل قانون مجلس الدولة وان تشغلنا بهذا التعديل ، دون ان تبين لنا بواعث هذا التعديل » (٢) .

وفي اول مايو ١٩٥٢ ، انطلقت الشلة المتوهجة ، وسكنت الحركة الدائبة ، وخمدت القوة الجبارة ، حيث تربص القدر بعزير فهمي . ففي صباح ذلك اليوم سافر عزيز فهمي الى الفشن المرافعة في احدى قضايه الوطنية ، دفاعا عن الحريات ، وفي اثناء طريقه الى المحكمة ارتطمت السيارة التي كان يستقلها بجذع شجرة وانقلبت في التربة المجاورة وعندئذ لفظ عزيز فهمي

---

(١) مما هو جدير بالذكر ان عزيز فهمي كان من بين المجاهدين في معارك القناة التي دارت بين الفدائيين وقوات الاحتلال ، وقام خطيبا وواعظا في السويس للردء الخلافات التي كادت ان تحدث بين عنصري الامة ودعا الى الوحدة الوطنية ومقاومة العدو . وانشد بين القائلين قصيدته الوطنية المقدسة تحفيدهم على القتال وعدم التردد في مقاومة هؤلاء ، وكان مطلعها :

سلوا « فتكرك » هل ثبتوا بلرعى وكيف انظفوا النعام لهم ركابا

(٢) مضامير مجلس النواب ، محضر الجلسة الرابعة ١٩٥١/١٢/٢٧ ، ص ٩ - ٣١ ، جلسة ١٩٥١/١٢/١٨ ، ص ٣٩ وما بعدها .

أنفاسه الأخيرة ، ليكون أول شهيد في ساحة المعركة دفاعاً عن الحرية وحقوق الإنسان المصري (٣) .

---

(٣) عقب إلقاء القبض على سائق السيارة التي استقلها عزيز فهمي ، قام رئيس نيابة الجيزة بالتحقيق معه ، فلذكر أن والده كان مفتشاً لحسابات الخاصة الملكية ، وتوفي عام ١٩٤٦ ، وأنه يعرف عزيز فهمي تمام المعرفة . وقد تبين من التحقيق أنه قام بفتح باب السيارة ليتمكن من النجاة بنفسه مما تسبب عنه اندفاع المياه داخل السيارة الأمر الذي أدى إلى وفاة عزيز فهمي . وهناك احتمال أن الحادث قد وقع بتفجير من جانب السراي - من طريق الحرس العديدي التابع للملك - والقوى المعارضة لعزيز فهمي لموقفه من تشريعات الصحافة وقانون الشبهات والانتقاص من سلطات مجلس الدولة . ومن الطريف والغريب والريب ما ، أن يكون مجلس خصمه في القضية التي استشهد من أجلها هو اسطفان باسيلي مقدم مشروعات قوانين تشريعات المعاملة وقد سبق وتزوج حائث عزيز فهمي حادث آخر من جانب الحرس العديدي التابع للملك فاروق على رفيق الطرزي أحد أعضاء الطليعة الوليدة ، نتيجة لمواقفه الوطنية المتروكة للملك والسراي .

## ملحق ١١

### إبراهيم طلعت

( ١٩١٨ - ١٩٥٥ )

بدأ حياته النضالية عضواً في حزب مصر الفتاة ، وبعد التحاقه بكلية الحقوق عين رئيساً للجنة جمعية مصر الفتاة بالاسكندرية ، وكان سليمان حافظ من أكبر المشجعين للجمعية مادياً وأدبياً ، باعتبارها هيئة سياسية متطرفة ضد الوفد .

ويذكر إبراهيم طلعت في مذكراته أنه عندما استقال من حزب مصر الفتاة سنة ١٩٤٧ وقدم طلباً للانضمام إلى الهيئة الوفدية ، زاره سليمان حافظ لكي يلومه ويوجه إليه احتجاجاً شديداً على تصرفه هذا ، مذكراً إياه بأنه كان في المعسكر المضاد له سنوات عديدة ، فكيف يحدث هذا التحول سريعاً من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

وكان وهو طالباً بالكلية أحد الطلاب المشاغبين - على حد تعبير السنهوري وأحمد لطفى السيد - وقد فصل من الجامعة مراراً لتزعمه بعض المظاهرات ضد حكومات الأقلية وسياستها ، وكذا حكومة الوفد . وحوكم ذات مرة أمام مجلس التأديب الذي كان ينعقد برئاسة أحمد لطفى السيد مدير الجامعة آنئذ . كذلك

كلفتة حماسته وأعجابه بهتر لمواجهة الانجليز ، أثناء عضويته بمصر الفتاة ، كلفه ذلك ثلاث سنوات من عمره قضاها في المعتقل ، وهو في مقتبل حياته العملية ، منذ عام ١٩٤٢ ، ثم رحل الى مستشفى حلوان لتدهور حالته الصحية .

وكان أدورع ما قام به أثناء عضويته ببرلمان الوفد الأخير عام ١٩٥٠ ، ذلك الاستجواب الذي قدمه داخل المجلس للواء أحمد فؤاد صادق قائد حرب فلسطين لتراخيه في أداء واجباته مما سبب خسارة قاذحة للجيش المصري أثناء المواجهة العسكرية. وقد طالب إبراهيم طلعت في استجوابه هذا بتجريدته من ربه والقباه ونياشينه التي حصل عليها ، لأنه كان يدمو الى ارسال الجيش المصري الى كوريا للحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كانت جماهير الشعب المصري بمختلف اتجاهاتها ضد سياسة الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية .

وقد كان لموقفه هذا أبلغ الأثر في أن تفض قيادة الثورة نظرها عن اختيار أحمد فؤاد صادق كقائد للحركة ، واتجهت الانتظار - فيما بعد وكما أفصح عن ذلك جمال عبد الناصر لإبراهيم طلعت - الى اختيار اللواء محمد نجيب لنزاهته وسمعته الحسنة وعدم تلوثه بفساد ذلك العهد ، اضافة الى تعرضه للخطر ، حين قام بترشيح نفسه ضد حسين صري عامر في انتخابات مجلس ادارة نادى الضباط ، فكان ذلك يمثل تحديا من جانب الملك فاروق ذاته .

وقد شارك إبراهيم طلعت ، الذي كان أحد رفقاء عبد الناصر بمصر الفتاة ، في وضع قانون تحديد الملكية الزراعية ، وكان أول من طرحه على الرأي العام بنشره في صحيفة المصري في ١٢ أغسطس عام ١٩٥٢ ، ولم يعلم سراج الدين بذلك الا اثناء

**اللقاء الذى رتبته ابراهيم طلعت بينه وبين عبد الناصر وبعض  
اعضاء مجلس قيادة الثورة .**

ويبدو أن عبد الناصر قد استخدم ابراهيم طلعت ، ولفترة  
محددة ، ليكون بمثابة همزة الوصل بين قيادة الثورة وبين قيادة  
الوقد ، باعتباره اقرب اصدقاء النحاس لثمنه بثقته . وبعد أن  
استنفلت القيادة اغراضها ، قامت بالقبض على ابراهيم طلعت  
فى ١٦ يناير عام ١٩٥٣ ، حيث تم نقله الى سجن الأجانب .  
ثم أعيد اعتقاله مرة ثانية ، ومعه سليمان حافظ عام ١٩٥٦ .





## مصادر الدراسة

---



## مصادر الدراسة

اولا - وثائق عربية :

— مجموعة محاضر جلسات مجلس النواب  
( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ) .

ثانيا - وثائق اجنبية :

— وثائق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان  
Weekly Appreciation from Cairo to F.O.

وقد تمت الاستعانة بما يأتى :

- F.O. 371/45932. 20 — 26 Sept., 1945.
- F.O. 371/53289, 21, Feb. 1946.
- F.O. 371/53289. 21, Feb. 1946.
- F.O. 371/63021, 29 August, 1947.
- F.O. 371/63021, 13, Sept., 1947.
- F.O. 371/63021, 16, August, 1947.

ثالثا - مذكرات شخصية :

— ابراهيم طلعت :

ايام الوفد الأخيرة . مذكرات نشرت على حلقات  
بمجلة روزاليوسف فيما بين ١٩٧٦/٨/٢٢ ،  
١٩٧٧/٢/٧ .

— عبد الفتاح حسن :

ذكريات سياسية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

#### رابعاً - لقاءات شخصية :

- لقاءات مع الدكتور مهندس عبد المحسن حموده احد  
أعضاء التنظيم بتاريخ ١٤/٢ ، ١٤/٣ ، ١٤/٨ ، ١٤/٩ ، ١٩٨٩ .

#### خامساً - الدوريات :

- البعث : اسبوعية ، ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .
- الجماهير ، أسبوعية ، ١٩٤٧ .
- الوفد المصرى ، يومية ، ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .
- المصرى ، يومية ، ١٩٤٦ ، ١٩٥١ .
- الأهرام ، يومية ، أبريل ١٩٤٠ .
- رابطة الشباب ، أسبوعية ، ١٩٤٧ - ١٩٥٢ .
- روزاليوسف ، يومية ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
- صوت الأمة ، يومية ، ١٩٤٦ - ١٩٤٨ .

#### سادساً - المراجع :

- احمد زكريا الشلق ، الدكتور :  
حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ،  
القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .
- احمد صادق سعد :  
صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب  
العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

#### — رفعت السيد ، الدكتور :

- تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ -  
١٩٥٠ ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ .
- الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ ،  
القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٧ .

— رموف عباس حامد ، الدكتور :  
جماعة النهضة القومية ، القاهرة ، دار  
قتر ، ١٩٨٥ .

— رول ماير ، ترجمة أحمد صادق سعد :  
الدراسات التاريخية المعاصرة ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ،  
القاهرة ، ١٩٨٧ .

— شهيدى عطية الشافعى :  
تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ،  
القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٣ .

— صلاح عيسى :  
مناكمه فؤاد سراج الدين ، القاهرة ،  
مديولى ، ١٩٨٣ .

— عاصم أحمد النسوقى ، الدكتور :  
مصر في الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— عبد الرحمن الرافعى :  
في أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ، القاهرة ،  
النهضة ، ١٩٥١ .

شراء الوطنية في مصر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— عبد العظيم رمضان ، الدكتور :  
حزب الوفد بين اليمن واليسار ، الكاتب ،  
أعداد يونيو ، أغسطس ، أكتوبر ١٩٧٣ .

— عزرة وهبى :  
تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر — دراسة  
تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ،

القاهرة ، مركز الدراسات السياسية  
بالأهرام ، ١٩٨٥ .

— على الدين هلال ، الدكتور :

السياسة والحكم في مصر . العهد البرلماني  
١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— طارق البشري :

الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،  
القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٣ .

— مارسيل كلومب ، ترجمة زهير الشايب :

تطور مصر ، القاهرة ، ط ٢ بدون تاريخ .

— محمد أنيس ، الدكتور :

تطور المجتمع المصري من الاقطاع الى ثورة  
يوليو ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

— محمد زكي عبد القادر :

محنة الدستور ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٣ .

— محمد مندور ، الدكتور :

الديمقراطية السياسية ، القاهرة ، كتاب  
المواطن ، ١٩٥٢ .

— يونان لبيب رزق ، الدكتور :

تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز  
الدراسات السياسية بالأهرام ، ١٩٧٥ .

## الفهرس

### صفحة

٥	تقديم
٧	المقدمة
١١	التمهيد : الأزمة الاجتماعية وتدهور الوفد
٣٧	الفصل الأول : الطليعة واللجنة الوطنية للطلبة والعمال
٥٣	الفصل الثاني : الطليعة والمسألة الاجتماعية والسياسية
٦٧	الفصل الثالث : الطليعة والدفاع عن الحريات
٨٧	الفصل الرابع : الطليعة وبرلمان ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ )
١١٣	خاتمة
١٢١	ملاحق الدراسة
١٥٩	مصادر الدراسة





## صدر في هذه السلسلة

- ١ - الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية  
د . يونان لبيب رزق
- ٢ - مجمع اللغة العربية - دراسة تاريخية  
د . عبد المنعم الدسوقي الجميلى
- ٣ - التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين  
والمحافظين - دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده  
د . زكريا سليمان بيومى
- ٤ - الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر  
الحديث  
د . محمد كمال يحيى
- ٥ - رؤية فى تحديث الفكر المصرى - « الشيخ حسن  
المرصفى وكتابه رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب »  
د . احمد زكريا الشلق
- ٦ - صياغة التعليم المصرى الحديث - « نور القوى  
السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢ »  
د . سليمان نسيم
- ٧ - نور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث  
د . شوقى عطا الله الجمل

- ٨ - التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة  
١٩١٩ .  
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد .
- ٩ - المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥  
د . لطيفة محمد سالم .
- ١٠ - الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر  
والسودان - « دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية  
١٨٢١ - ١٨٤٨ » .  
د . نسيم مقار .
- ١١ - حول الفكرة العربية فى مصر - « دراسة فى تاريخ  
الفكر السياسى المصرى المعاصر » .  
د . فؤاد المرسى خاطر .
- ١٢ - صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢ - « دراسة  
تاريخية » .  
د . يواقيم رزق مرقص .
- ١٣ - الجامعة الأملية بين النشأة والتطور .  
د . سامية حسن ابراهيم .
- ١٤ - العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤ .  
د . أحمد دياب .
- ١٥ - حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين  
أحمد عصام الدين .
- ١٦ - مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .  
د . عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

- ١٧ - رؤية في تحديث الفكر المصرى - « دراسة في فكر  
أحمد فتحي زغلول » .
- د . أحمد زكريا الشلق .
- ١٨ - صناعة تاريخ مصر الحديث - « دراسة في فكر  
عبد الرحمن الراعى » .
- د . حمادة محمود اسماعيل .
- ١٩ - الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ -  
من ملفات الخارجية البريطانية .
- د . لطيفة محمد سالم .
- ٢٠ - الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧، ١٩٤٨ .
- د . عادل حسين غنيم .
- ٢١ - الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ - « جمعية  
الانتقام » .
- د . زين العابدين شمس الدين نجم .
- ٢٢ - قضية الفلاح في البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .
- د . زكريا سليمان بيومى .
- ٢٣ - فصول في تاريخ تحديث المدن في مصر ١٨٢٠ -  
١٩١٤ .
- د . حلمى أحمد شلبى .
- ٢٤ - الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا  
د . شوقى الجمل .

٢٥ - تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

د . فاطمة علم الدين .

٢٦ - جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثائقية

د . على شلش

٢٧ - السودان في  ١٩٢٤ - ١٩٣٦

د . يواقيم رزق مرقص .

٢٨ -  .

د . ١ / أحمد عبد الرحيم مصطفى .

٢٩ - صفار ملاك الأراضي الزراعية في مديرية المنوفية .

١٨٩١ - ١٩١٣ .

د . حلمي أحمد شلبي

٣٠ - المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني

د . سعيد محمد حسنى

٣١ - دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ - ١٩٢٢

د . عاصم محروس عبد المطلب

وبين يديك :

- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢

د . أسماعيل محمد زين الدين



رقم الايداع ٧٨٧٣ - ١٩٩٠

---

الترقيم الدولى 7 — 2569 — 01 — 977 I.S.B.N.

---

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



تتناقش هذه الدراسة ( الطليعة الوفدية ) باعتبارها  
إحدى فصائل الحركة الوطنية المصرية الهامة ، التي قدر  
لها أن تلعب دورا بارزا في الأحداث السياسية التي  
شهدتها البلاد فيما بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . حين قدمت  
مفهوما للاستقلال الوطني وضرورة تحقيق العدالة  
الاجتماعية .

كما ترصد الدراسة بالتحليل كيف وقف هذا التيار  
بالمرصاد لكل من قام - سواء من رجال حزب الوفد ذاته  
أو حكومات الأقلية - بمحاولة الاعتداء على الحريات  
العامة أو الدستور ، وأكدت ظاهرة كون « الوفد » جبهة  
وطنية تجمعت تحت مظلتها أجنحة العمل الشعبي ، وأن  
اليسار كان موجودا تحت العباءة الواسعة للحزب  
الشعبي الكبير ، حين كان هذا الجناح ذا طابع سياسي  
قاده أحمد ماهر والنقراشي قبل ١٩٣٦ ثم أخذ طابعه  
الاجتماعي بعد ذلك بقيادة عزيز فهمي ومحمد مندور